

خطی "فہرست شدہ"
۱۰۳۰۶

۱۰۴۹
۹۱۳۹۳

بازدید شد
۱۳۸۴

۸۷ -
بازرسی

۱۰۵

اینکه در این کتاب
از هر دو طرف
در این کتاب
که در این کتاب
:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

197

خطی «فهرست شده»
۱۰۳۰۶

۱۰۳۰۶ کتابخانه مجلس شورای ملی منظر (الذهب فی الشیخ المذهب) مؤلف: میر علی بن الحسین الترمی موضوع: تاریخ فلسفه ۱۰۳۰۶		 شماره ثبت کتاب ۱۰۳۰۶ ۹۱۳۹۳
---	--	---

بازدید شد
۱۳۸۴

بازرسی شد
۳۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۰۳۰۶

۱۰۳۰۶
 تاریخ ثبت
 ۱۳۸۴
 بازرسی شد
 ۳۲
 بازدید شد
 ۱۳۸۴

کتاب دهم فی فقه

نقل السبع
 من
 حسن

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

لم استعمل
 على حسن
 يدعيه
 في
 (69)

کتابخانه شورای ملی

232

خطی و فهرست شده

2.5



بسم الله الرحمن الرحيم **بسم الله الرحمن الرحيم**
انوار الطالع من مطالع المنطق بياناً لمعانى الخفايا بآية الكمال
حقيق الصنف نخون اصناف بلوايح الاسرار تلويحاً الى مباني الدقائق
مشكاة الانعام نسبحان الذي انار الايمان بزور الوجود
مختار نوع الانسان بديار العلم والحكمة تحصيلاً للمرام
واصفى الرسل اعلام المعالم الشرايع تبيهاً للخلائق بجليل الاحكام
ودخم النبوة بنسبة النبوة سيد الكونين عليه التمجيد والسلام
وعلى آله واصحابه المرتبط بهم نظام الشرايع المبررة المكرام
وبعد فيقول النظم المحتاج الى امد العننى

بهر على بن حسن بن الحسين التوفى لما كان علم المنطق مولانا
لعصمة الذم عن الخطا في الاقطار ومبائر الاستقامة
الطبع عن الزلل في الافكار فهم مباديه ما دالى السوا السبيل
ودرك مطالبه شفاء لكل عليل تهذيبه ارشاد للوصول الى
المقاصد وتحقيقه قانون للمداية الى شرح العقاييد اشاراته
منتج الافتاح ابواب كنوز الحقيق وتنبهاته مصباح لا يفتاح
رموز التديق ندر محصله من فقرات مرصدة الى ما هو بغية
ومنى ومن نازبه فقه نازفوا عظيماً وكان التسم الاول من
المختصة المنسوب الى الامام الهمام قدوة العلماء الاسلام
سعد الملة والدين اعلى آتة درجته فى علبين مع صغر جبهه ووجاه
نظمه شتملا على قرائن فى الفن واصوله مرآة للملاخطه فصوله
ونصره زواجر معانيه عزاً يتكلا لا منها وجوه المسائل فى
الصور البية كالازار الشمسية وجواهر الفاظه آية فيها اسرار

کتابخانه مجلس شورای ملی

خطی
۱۰۲۰۶

البلاغة النهائية فوائده كثيرة وعوايده جليلة لكنه لغاية الآيات
 يحتاج الى شرح بين ما فيه من الأسرار ويكشف عن وجوده فوائده
 الاستاز شرعت فيه بعد الاستخارة مستوياً من لطفه التوفيق
 لتهديب الكلام ومن وجوه الأمانة على ترتيب المرام فجاء
 بمحمد الله شرحاً كاشف الأصداف عن فوائده عاقد التآلي على
 معافاة فوائده وبعد ما وقت للتمام واستطلاع الانوار من
 الأكام سميته بالتهديب في شرح التهذيب ووشحة بعلين
 حواش بئر الصفاير ما فيه من الاضمار ويسفر للمستر بالمراسل
 واسأل الله تعالى أن يوفقني لشرح القسم الثاني من الكلام والله سبحانه
 ولي الله المعونة على الاستحاش والاشتام وهو جبي ونعم الوكيل
 قال الحق تعده الله بغيره بسم الله الرحمن الرحيم ابدأ
 بمرتكباً باسم الذات الموصوف بنوت الكمال المستحق للتظيم
 والأجلال المنة عن الزوال والنقصان المولى للجلال النعم

ودفايعه في الغدو والاصال قال الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وجعل لنا التوفيق خير رفيق اقول اؤذف التفتية بالتحيد
 في سبيل الحق اقتناء لموارد الاثر وارشاد الطلاب الى
 مناجس سنية وتلويح الى شرح الغنايد للاتباع مدارج سنية
 واداء لبعض الحقوق الثابتة لديه من انشراح صدره في تهذيب
 منهج الكلام والمنتاج باب التحقيق عليه بمنهج الهداية
 لهذا التصنيف العظيم الثامن مع التوفيق للتمام وكان شكر الله
 على الراجبات مع استحقاقه المحامد بالذات وايراد الامم التوفيق
 والتحقيق ودلالة على اختصاص جميع المحامد به تعالى عن الاشكال
 واظهار اسم الذات المبني عن صفات الكمال وتوصيفه بما يتفرع
 عليها من الافعال اشعار الى استحقاقه من كل الرجوع غايية
 التمجيل والاجلال اي المحامد كلها محقة بالله الذي دنا
 على الصراط المستقيم وجعل توافق الاسباب رفيقاً في ذلك الطريق

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وجعل لنا التوفيق خير رفيق
 اقول اؤذف التفتية بالتحيد
 في سبيل الحق اقتناء لموارد الاثر
 وارشاد الطلاب الى مناجس سنية
 وتلويح الى شرح الغنايد للاتباع
 مدارج سنية واداء لبعض الحقوق
 الثابتة لديه من انشراح صدره في
 تهذيب منهج الكلام والمنتاج باب
 التحقيق عليه بمنهج الهداية لهذا
 التصنيف العظيم الثامن مع التوفيق
 للتمام وكان شكر الله على الراجبات
 مع استحقاقه المحامد بالذات وايراد
 الامم التوفيق والتحقيق ودلالة على
 اختصاص جميع المحامد به تعالى عن
 الاشكال واظهار اسم الذات المبني عن
 صفات الكمال وتوصيفه بما يتفرع
 عليها من الافعال اشعار الى استحقاقه
 من كل الرجوع غايية التمجيل والاجلال
 اي المحامد كلها محقة بالله الذي دنا
 على الصراط المستقيم وجعل توافق
 الاسباب رفيقاً في ذلك الطريق

القديم وهو وصف بنور تاجيل على جهة التعظيم والتعجيل
 مرتب اما على النفايل او الفاضل وبينه وبين الشكر عزم من
 وجه مخصوص مورد الاول ومعلق الثاني والعكس في العزم وعلى من
 عرف الجدي بفعل الجبني عن تعظيم المنعم اما باللسان وهو في
 الصفات الكمال وبالعقل وهو اعتقاد حقيقة ذلك المعال
 او بالاركان وهو الايمان بالارض في الايام والليال والشكر
 بعرض جميع ما انعم الله تعالى عليه من خلق وادق لأجله كثر
 السمع الى ملقى كلامه فاستمع لما يقبل عليك بالانتباه والنظر
 الى مطالعة مصنوعة فانظر الى آثار رحمة الله بينهما عوم مطلق
 لتوافقهما في العزم والمحضوض وتنازلهما في اختصاص الشكر
 بما يصل الى الشكر المحض والهداية الدالة على ما يصل وعزمه
 الى الخط والسوء العدل وسواء الشئ وسطه وظني انه مهنا
 بمعنى الاستواء الاعتدال والاستقامة واهانة الى الطريق من باب

القديم وهو وصف بنور تاجيل على جهة التعظيم والتعجيل
 مرتب اما على النفايل او الفاضل وبينه وبين الشكر عزم من
 وجه مخصوص مورد الاول ومعلق الثاني والعكس في العزم وعلى من
 عرف الجدي بفعل الجبني عن تعظيم المنعم اما باللسان وهو في
 الصفات الكمال وبالعقل وهو اعتقاد حقيقة ذلك المعال
 او بالاركان وهو الايمان بالارض في الايام والليال والشكر
 بعرض جميع ما انعم الله تعالى عليه من خلق وادق لأجله كثر
 السمع الى ملقى كلامه فاستمع لما يقبل عليك بالانتباه والنظر
 الى مطالعة مصنوعة فانظر الى آثار رحمة الله بينهما عوم مطلق
 لتوافقهما في العزم والمحضوض وتنازلهما في اختصاص الشكر
 بما يصل الى الشكر المحض والهداية الدالة على ما يصل وعزمه
 الى الخط والسوء العدل وسواء الشئ وسطه وظني انه مهنا
 بمعنى الاستواء الاعتدال والاستقامة واهانة الى الطريق من باب

بما يصل الى الشكر المحض والهداية الدالة على ما يصل وعزمه
 الى الخط والسوء العدل وسواء الشئ وسطه وظني انه مهنا
 بمعنى الاستواء الاعتدال والاستقامة واهانة الى الطريق من باب

القديم وهو وصف بنور تاجيل على جهة التعظيم والتعجيل
 مرتب اما على النفايل او الفاضل وبينه وبين الشكر عزم من
 وجه مخصوص مورد الاول ومعلق الثاني والعكس في العزم وعلى من
 عرف الجدي بفعل الجبني عن تعظيم المنعم اما باللسان وهو في
 الصفات الكمال وبالعقل وهو اعتقاد حقيقة ذلك المعال
 او بالاركان وهو الايمان بالارض في الايام والليال والشكر
 بعرض جميع ما انعم الله تعالى عليه من خلق وادق لأجله كثر
 السمع الى ملقى كلامه فاستمع لما يقبل عليك بالانتباه والنظر
 الى مطالعة مصنوعة فانظر الى آثار رحمة الله بينهما عوم مطلق
 لتوافقهما في العزم والمحضوض وتنازلهما في اختصاص الشكر
 بما يصل الى الشكر المحض والهداية الدالة على ما يصل وعزمه
 الى الخط والسوء العدل وسواء الشئ وسطه وظني انه مهنا
 بمعنى الاستواء الاعتدال والاستقامة واهانة الى الطريق من باب

أضافة الصفة الى الموصوف والتوفيق جعل الاسباب متوافقة
 والترقيق المرافق وتقديم الفطراف للاختصاص او رعاية التبع
 وتذليل الهداية بالترقيق اشعار الى ان الهداية لا بد معه
 في توافق المطالب وانما هو الكارب من جوار ترقيق فضيل
 علينا من واجب الواجب قال والصلاة والسلام على من
 أرسله ربي نورا لا يدرى حقيقة نور ربه الا بعد ان يلق
 اقول كما ان لميض سحاب الالاء ومغطى غراب النما علينا

أضافة الصفة الى الموصوف والتوفيق جعل الاسباب متوافقة
 والترقيق المرافق وتقديم الفطراف للاختصاص او رعاية التبع
 وتذليل الهداية بالترقيق اشعار الى ان الهداية لا بد معه
 في توافق المطالب وانما هو الكارب من جوار ترقيق فضيل
 علينا من واجب الواجب قال والصلاة والسلام على من
 أرسله ربي نورا لا يدرى حقيقة نور ربه الا بعد ان يلق
 اقول كما ان لميض سحاب الالاء ومغطى غراب النما علينا

نما لا يمكن العاد من احصائها كذا لك رسولنا عليه السلام
 بالهداية الى دار السلام من لا يقدر بمقن تقديري على
 استقصائها فلما انظم تجيده سبحانه تحليته بالتيه والاكرام
 امثالا لأم الملك العلام وقضاء لبند من حق سيد الانام
 فصولات اسد على النبي المرسل بما ديا الى الصراط السواء وسوى
 بان يتهدي به مرزئد الاستداء وسلامه عليه نير السبيل الرشيد

نما لا يمكن العاد من احصائها كذا لك رسولنا عليه السلام
 بالهداية الى دار السلام من لا يقدر بمقن تقديري على
 استقصائها فلما انظم تجيده سبحانه تحليته بالتيه والاكرام
 امثالا لأم الملك العلام وقضاء لبند من حق سيد الانام
 فصولات اسد على النبي المرسل بما ديا الى الصراط السواء وسوى
 بان يتهدي به مرزئد الاستداء وسلامه عليه نير السبيل الرشيد

وهو الذي يوطأ به الاقداء والحصر المستفاد من التفسير يدل
على انه في هذه المنبئة التسمية والمرتبة العلية سيد الاولين
والاداف لبرزه على جميع الانبياء في اقتناء المناقب والمنافرة ^{الافتخار}
وجازة مقببات السبق في مضمار المآثر وتعتيق الامتداء ^{الاستعداد}
بالاقداء على ذلك النظم الايق والبرج العتيق ^{التيقن} من الاشياء ^{التيقن}
الاول انما هو بالآخرة وهو معنى ما ذكره ذلك بمعنى المنيعة
ويعبر ان يكون لغناه بماله كانه من الهداية والنور والحقيق
الخليق قال وعلى آله واصحابه الذين سعدوا واصحاب الصدق
بالصدق وسعدوا واصحاب الحق بالحقيق اقول لما شارك
الآل والاصحاب موهبة السلام في الهداية بالبلغ الشريعة
اردتهم ايامهم للتقرب بتلك الذريعة فالصلوة على اولاد النظام
وصحابة الكرام الذين ارتقوا في مراتب الحق بحصول اليقين لهم انه
ما ينطق عن الهوى فافازوا بالسعادة في مسالك الصدق

بأذعانهم انه ان هو الاوحي يوحى وما خيرة العزة الثانية عن
الاولى كناية الدليل عن المدعى والصعود العروج والمدار ^{المدار}
المداهيب والحق مطابقة الواقع للحكم وفي الصدق اعتبر
المطابقة من جانب الحكم والاستدلال من الجانبين ظاهر
قال **وبعد** اقول اي بعد التمجيد والتعجيل وهو من الظروف
المنبئة المنقطعة عن الاضافة والعامل فيه اما قبل بعد
تقديرا واما بعد الفاء بعد بقاء على ما قيل المذكور بعد اما
نظما او تقديرا في خير ما بعد الفاء قال **فهذه اغانية تهذيب**
الكلام في تحرير المنطق والكلام وتزيب المرام في تقرير
مقاييد الاسلام اقول اي ما تمهني الذين تصنيعة
وقررتني الضمير باليئة نهاية شتيح الكلام عن المشو والطويل باليت
علم المنطق والكلام وغاية سوق الحديث على وجه بيده المط
في تمهينته اهاب الاسلام بايراد الحجج والبيئات ودفع

ودفع الشكوك وحققت القول بتدبيره وتقرر الشئ جعل الشئ
في قراره اى استقره **قال جعلته تبصرة لمن جادل**
التبصرة لدى الافهام وتذكره لمن اراد ان يذكر من اول
الافهام اقول اوب القصر رحمه الله ما هو من مطارح
في هذا التصنيف وبرز ما هو من مساح افكاره في ذلك التاليف
وهو انه جعله حجة ومعرفة للذي قصد التامل والتعرف والاعلام
والتفهم وصيره مذكرا للذي رام ان يتذكر من ذوى العقول
وارباب الطبع والوقاد والنعم السليم الافهام في الاول
بكسر الهجزة وفي الثانية بالفتح والتبصرة والتذكره ما يستبصر
ويستذكر به **قال سيما الولد الاعرج الحرقى بالاكرام**
سمى جيبا به عليه التهمة والتلم لازل له من التوفيق
قوام ومن التأييد عصام وعلى انه التوكل به الاعتقاد
اقول افراد الولد بالتخصيص تخصيص له على الترجيح اى خاصة

جعله تذكرة للولد الاكرم العالم الخليق بالاقرام الذي اسمه
مرافق لاسم النبي محمد عليه السلام والسئ المشى واذا
ركب مع ما يستثنى به ويستعمل للتخصيص ويجوز ان اب
يعد ما بالرفع باعتبار الموصولية وحذف صدر الصلة و
بالنصب لشذوذه من لمة الآ وبالجر على زيادة ما واصله السئ الى
القوام العباد والملاك والعصام سير التربة الذي تحمل به
والتوكل فنى الشكوك وتوزيع الامر الى مالك الملوك والاعظام
بانه لا تشاع عن المعصية بلطفه اليميم فيا ربنا اهدنا الصراط المستقيم
بكرامك الجسيم ولا تخن ما في هذه الخطة من الاستعارات على من له
درة ما ساليب الكلام والافتنان بالعبارات **قال**
الحق الاول في المنطق مقدمة اقول كتابه المسمى
بالتدبير المستحق للتدبير على قسمين الاول المنطق والثاني
في الكلام وتقدم الاول على الثاني مع انه المقصد الاعلى والمطلب

لأن اليقين والتثبت في المباحث الكلامية إنما هو بصفة
 النظر المعصوم عن الخطأ بالتوازيين المنطيقية وتصريف هذا
 الشئ من كتابه وتبين هذا الشئ من فصل خطابه
 على خمسة أقسام الأول المقدمة الثاني التصورات
 والثالث التصديقات والرابع التباس والخاص
 مواد الأقيسة وإجراء العلوم لأن البحوث فيه آمان
 المبادئ أو المقاصد الأولى والثاني أما ان يتعلق
 بالمرذوات أو بالمركبات الغير المقصودة بالذات المقصودة
 البحوث عنها من حيث الصورة أو مطلقا الأولى الثاني والثالث
 اش الثالث الرابع والرابع الخاص والمبادئ بالمقدمة هنا
 ما يستعان به في تحقيق العلوم وهي تصور برسمه التصديق
 بنائيه المترتبة عليه المقدمات من التصديق
 بموضوعية موضوعه فان من تصور العلم برسمه احاط علمه
 بهذا العلم حاصل الاشارة على ان
 ان كل علم حاصل الاشارة على ان
 في حصوله قاعده كلية هي ان كل
 علم حاصل الاشارة على ان
 في حصوله قاعده كلية هي ان كل

جميع ما يليه اجالا لاستدراكه الاطلاع على الحاجة
 المشتركة والتصديق بالنائية على الوجه المذكور موجب
 لاستكمال الرغبة فيه والمبالغة في تحصيله ومن صدق
 بان موضوعه اي شئ استاز المقطع عنه فضل امتياز فان سأل
 كل شئ منوط بشئ واحد يعينها او اشياء او اشياء متناهية
 بتأسيها معتد بها باعتبارها يعينها بالوحدة فعلى المشر ذيله
 في طلبها ان يعرفها به واما ما يتوقف عليه الشروع في العلم
 فهو تصور روجه ما والتصديق بنائية ما لا يستحال صرف
 التوجه نحو المجهول المطلق فاستلزام الشروع الذي هو فعل
 اختيارى من غير ان تعرف له فائدة ما فالكس دمج انه
 اقام البيئة على الاحتياج اليه بيان شئ من معرفته غرضه
 وتصوره برسمه لانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا يسبب علم
 انه الغاية المقصودة منه والغاية المترتبة عليه وحصل به
 في العلم بالعلم

في طلبها ان يعرفها به واما ما يتوقف عليه الشروع في العلم
 فهو تصور روجه ما والتصديق بنائية ما لا يستحال صرف
 التوجه نحو المجهول المطلق فاستلزام الشروع الذي هو فعل
 اختيارى من غير ان تعرف له فائدة ما فالكس دمج انه
 اقام البيئة على الاحتياج اليه بيان شئ من معرفته غرضه
 وتصوره برسمه لانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا يسبب علم
 انه الغاية المقصودة منه والغاية المترتبة عليه وحصل به
 في العلم بالعلم

٢٢١

٢٢١

معرفة العلم بغاية وهو مقصود به **قال العلم كان**
ادعانا للنسبة فصدق والافقور اقول صدق
 يتيم العلم الى المقصود والمصدقين المستبين الى الضروري
 وانظري لان اثبات الاحتياج الى المنطق بتسميته افعي الموصلي
 الى المقصود والموصلي الى التصديق موقوف عليه فالعلم وهو
 الصورة الحاصلة عن الشيء عند الذات المجردة مطلقا ان كان
 قبول النسبة للحكمة اي ادراك ان النسبة واقعة اوليت بواقعة
 تصديق وهذا الادراك هو المنطق بالحكم وهو شرط بكتابة ادراك
 تصور الموضوع والمحمول ونسبة ثبوت الثاني الى الاول
 قوله والاول ان لم يكن كذلك فمقصودا واحدا ومقصود
 ان النسبة لا تكون ادراكا فان النسبة واقعة اوليت بواقعة بل كان
 هذا مذهب الحكماء ومذهب الامام الرازي واتباعه ان في قولنا
 التصديق هو الادراكات الاربعة والاول اولي لانه يلزم

معرفة العلم بغاية وهو مقصود به

والا في علمنا ان تصور العلم الى بيان
 العلم الموصلي الى العلم ان الرازي بان
 ماجة الاشارة الى العلم ان الرازي بان
 الموصلي الى الادراكات التي هي العلم
 بان العلم ان العلم هو العلم

ادراكات العلم

معرفة العلم بغاية وهو مقصود به

على الثاني ان يدرج العلوم المقدمة تحت علم واحد ونيت
 الغرض في التقسيم من بيان ان كلاما من التبيين لم يصل
 خاص فالحصن رحمه الله انتج منهج التحقيق في تقسيم العلم الى المقصود
 والتصديق وبهذا البيان اذفع ما قيل يلزم عدم ادراج
 التصديق تحت العلم الذي هو متوله اليك ان كان من الحكم
 الذي هو عبارة عن الاتباع والاسناد الذي هو متوله العقل
 وما قيل كل واحد من التبيين ينقسم الى المطابق للواقع وغيره له وغير
 المطابق جمل وهو قسم العلم ليكون احدا متساويا **قال**
فيقسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر هو
ملاحظة المقبول لتحقيق المجهول اقول كل واحد من المقصود
 والتصديق ضروري لانتظام الى الضروري الحاصل بالنظر الى
 النظري الحاصل به لان الجميع لو كان ضروريا لم نحتاج في تحقيق
 شي منها الى نظر واللازم بطل ضرورة الاحتياج في البعض كقسم

معرفة العلم بغاية وهو مقصود به

ادراكات العلم

حقيقة الروح والملك والقدس بحدوث العالم فالله وحده
 ولو كان نظرا لما علمنا شيئا به وانه واثق بضرورة العلم
 اي بحقيقة التصورات والتدقيقات
 بالبعض كقصور الوجه والعدم والقدس بان الشيء والاشياء
 لا يمتنعان ولا يرتفعان فالضرورة يكون البعض من القصور
 والبعض من التدقيقات ضروريا والبعض الآخر منها نظري
 يستند الى الضروري بطريق النظر وهو ما حصل
 اي يمكن ان يستند منه في بعضه
 عند العقل ضروريا او نظريا لتحقيق مجمل مطلوب تصور
 اي حاصل بالضرورة
 او تصديقه فالجمل التصوري يكتسب من العلوم التصوري
 اي يحصل اذا ادرك فان ادرك تصور اسسه
 والتدقيق من التدقيق قول الضرورة منصوب على
 اي يحصل اذا ادرك فان ادرك تصديقا
 نزع الخافض واختيار المنسوب اليه دون النسب سالفة
 اي الضرورة لاكتسابه
 وقد اكتسب بالنظر ان المكتسبات هي الحاصل
 والحاصل بالاحساس بالاحساس ولم يكتسب باليد
 لعدم تنوع التعريف عليه بدون التكرار الجلي والاش
 لان التعريف الن
 لا ادق للكل لا النظر
 بمعنى النظر
 على ان يكون
 عبارة عن الاول
 المندرج منه

هذا هو المطلوب
 في التصورات
 والاشياء

النظر لان الفكر يقال على ثلث معان على حركة النفس في
 المعقولات اي حركة كانت وتيا بل الخيل ومركبة
 في المحسوسات وعلى الحركة من المطلوب الى البادى من غير
 انضمام الرجوع منها اليه وتيا بل الحس وهو الاشتغال
 من البادى الى المطالب ونقطة وعلى الحركة من المطلوب
 من وجوب استغرضه للتصور العقلية المنبثقة عنه الى
 البادى ومنها اليه اي مجموع الحركتين وهذا هو المطلوب
 للنظر المحتاج اليه ولا يلزم من اعتبار اسما في التعريف
 العلل الاربع بان يقال الملاحظة اشارة الى العلة الفاعلة
 والصدورية لانه لا بد لها من ملاحظة هو ههنا القوة الفاعلة
 وملاحظة هو الههنا الاجتماعية الحاصلة للمادة للشا
 اليها بالمعقول وتحصيل الجمل هو العلة الفاعلة
 بالباين لان التعريف ليس بالعلل انفسها بل بالبرءا خوة
 متاينة اي العلل محركات وامور
 غير متاينة لم تعرف مثلا أخذ النظر
 بانقياس الى العلل من الرتبة محمول
 غير باين وفيه اشارة الى اننا على
 واعتبار للهدية الصدورية

من وجوب استغرضه للتصور العقلية المنبثقة عنه الى
 البادى ومنها اليه اي مجموع الحركتين وهذا هو المطلوب
 للنظر المحتاج اليه ولا يلزم من اعتبار اسما في التعريف
 العلل الاربع بان يقال الملاحظة اشارة الى العلة الفاعلة
 والصدورية لانه لا بد لها من ملاحظة هو ههنا القوة الفاعلة
 وملاحظة هو الههنا الاجتماعية الحاصلة للمادة للشا

اي هو ان نرفع التعريف بالمباين انما هو
 على تقدير ان يكون العلل انفسها
 وليس كذلك بل اخذت من باين
 متاينة اي العلل محركات وامور
 غير متاينة لم تعرف مثلا أخذ النظر
 بانقياس الى العلل من الرتبة محمول
 غير باين وفيه اشارة الى اننا على
 واعتبار للهدية الصدورية

بالتياس الى العلل فاما قيل ان امتناع كسبية المجمع
من ان المجمع لو كان ضروريا لما جعلنا شيئا ولو كان نظريا
لزم الدور وهو مرتب وجوب الشيء على ما يرتب وجوده
عليه او التسلسل وهو ترتب الشيء على ما لا نهاية ولا يفتي امتناع
تحصيل شيء بطريقين اما بطريق الدور فلا مستلزام توقف الشيء
على نفسه المستلزم لحصول الشيء قبل حصوله وهو محال واما
بطريق التوقف فلا مقتضاه احضارا لا نهائية له في الاستحصال
علم واحد واستحسانا غير المتناهية في تلبس بدي اما اولها وان
ضرورية المجمع من اجل بعض لا يمكن توقفه على حدس التجربة
او غير ذلك للقسمة الا ان يقال المراد به ان لا يكون
مجموعا جملنا محرجا الى نظر واما ثانيا فلان توقفه على ثبات
حدوث النفس واستناع الكتاب المتصور من التصديق والعكس
مع ان التقضايا المذكورة في بياضه نظرية على ذلك التدرير فلا

بالتياس الى العلل
من ان المجمع لو كان ضروريا
لزم الدور وهو مرتب
عليه او التسلسل وهو ترتب
تحصيل شيء بطريقين
على نفسه المستلزم

بالتياس الى العلل
من ان المجمع لو كان ضروريا
لزم الدور وهو مرتب
عليه او التسلسل وهو ترتب
تحصيل شيء بطريقين
على نفسه المستلزم

بالتياس الى العلل
من ان المجمع لو كان ضروريا
لزم الدور وهو مرتب
عليه او التسلسل وهو ترتب
تحصيل شيء بطريقين
على نفسه المستلزم

يمكن الاستدلال به بالضرورة والدور والتسلسل وقد يقع
فيه الخطا فاما جميع المجمعين في بعضهم عنه وهو المنطقي اقول
لما علم بالضرورة ان بعضنا من كل منها ضروري والبعض الآخر
والنظريات تقتضي من الضروريات ابتداء واستنها ولا
ان المطلوب لا يلزم من اي ضروري كان بل تحصيل كل
مطلوب ضروري خاص وطريق معين لا مطلقا بل على شرط
خاص ووضع مخصوص اما في التصور كساوي الوقت المعرف
في الصدق وغيره واما في التصديق فكما يجاب الضروي كلية
التي هي في الشكل الاول والطريق المعينة والشرائط المحصورة
للمطالب لا يعلم وجودها وضحتها ضرورة واللامتيع الغلط
في الانظار ولم يوضع الخطا للأفكار وما ظهر المناقضة في ثبات
العلماء وما اعتدوا الخالفته في موافق العقلاء فثبت ان الحاجة
ما إلى قانون يبيد معرفة الطرق المعينة والشرائط المحصورة يحصل
بما جاز من سائر تدويره
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
العلم في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

بالتياس الى العلل
من ان المجمع لو كان ضروريا
لزم الدور وهو مرتب
عليه او التسلسل وهو ترتب
تحصيل شيء بطريقين
على نفسه المستلزم

بالتياس الى العلل
من ان المجمع لو كان ضروريا
لزم الدور وهو مرتب
عليه او التسلسل وهو ترتب
تحصيل شيء بطريقين
على نفسه المستلزم

عندم اعانة العصف عن الخطاء و ذلك القانون هو المنطق و من
جميع قوانين الاكتساب بعض ضروري و بعض نظري يعنى
فيه اشارة الى ان الماخذ بالقانون هو التاويل و التبصير بعلمها
من الضرورى بطريق ضرورى و القص و حيا له لم يصح معرفة

ليمان لزوم من بيانه فالمنطق قانون يعصم مراعاة
الذي من عن الخطأ في النظر وهذا التعريف رسمي لا شتماله
على الخاصة وهي العصبه والتعبد بالمراعاة كقولهم الفلن
وخاصة الشيء افاد به غير يتلون بقوله هذا الخارج والبريد
للمنطق عند الاحمال فالقانون لسطر يائي بمعنى المنطق

تقل الى الاصل والعادة فهو افر كل ينطق على الجزيات
لتعرف احكامها منه وبغيره الجنس نعم العلوم الكلية
وباقى اليهود بمنزلة الفصل يخرج لما سواه من العلوم القانونية
العارضة من غلبة القوة والشيء ان يحصل القوة

وقدرة على النطق وكان في القوة العاقلة واصابة في ادراك
الكليات والنطق مشتق من النطق المتولد على هذه المجردة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

فالحكمة التي تحصل بها من سماع الشيخ والشيخ المبرور الى الفصل والدرج والدرجات والدرجات
 فانها احكاما تاتي من سماع الامام والاظهار في اشتغال تلك العتبة على تلك الدرجات بعبادة احكامها
 العظيمة في تلك العتبة بالترتيب فاعرفت الحكمة اصل الامام احكام زعمه والسخاء اجزاء منه فانها احكام
 مع الصفوة فخرج رتبة الزعم الى صفوة استقرت له من احكامها التي هي الحجة عليه انوار
 كل ما كان له ضرورة في تلك الامور والبرهان في تلك العتبة بالترتيب فاعرفت الحكمة اصل الامام احكام زعمه
 اذ هي السبل العظيمة التي هي صفوة فاعرفت الحكمة اصل الامام احكام زعمه والسخاء اجزاء منه فانها احكام
 شاملة كلها بعبادة صفوة في تلك الامور والبرهان في تلك العتبة بالترتيب فاعرفت الحكمة اصل الامام احكام زعمه
 والسخاء اجزاء منه فانها احكام

فلم يكن ذلك الا اتصال من تحت الموضع
بل الواجب كون المجتهد في ذلك في
الحصول بعد كونه غائباً عن القيد
الاتصال بالخلق والجورث من غير
الاتصال بالخصومة المندرجة
وقيل قيد موجبه الاتصال بالجوهر
من غير وجودها من غير الاتصال

وما عني ان المقدمة ثلاثة امور وعلم من قوله وقد يقع فيه
اشتان منها اريد فما ببيان ما في الامتياز هو المقدمة اعظم
فانك وموضوعه المعلوم التصوري والتفصيلي
من حيث يوصل الى المطلوب بقصوري فينتهي معرفا

او تصدق في فيسي حجة اقول موضوع المطلق المعاد
 من حيث الايضال مطلقا لان البحث فيه من عوارضها الذي
 وموضوع العلم ما بحث فيه من عوارضها الدائية وهي ما يلحق
 الشيئ لذاته او لما يشاونه فالمعطوف تحت من المعطوفين من

حيث ان افعالها الى المطلوب ايضا لا غير محتاج الى انضمام
ضميمة كالخروج والرسم في القصور والقياس ولواحدة في القصة
او محتاجا الى انضمامها كالكلية والجزئية والذاتية والغيرية
والخصية والفضيلة في الامور والالتفات على

نقطة فيها يكون التصور موضوعا وعملا في الثاني فالبحر

سورن العاکم بنیر وکل یتم خاش فاته
مقدم صدور مرسل الی صدرتی
بکدرش العاکم ملا احتیاج
الاضنیة ۵
مستحق

الحق في الحج والعمرة والبيت عليه السلام
وضع العلم اذ على نوره اذ على عرضه
الذي اتي في انصاف علم حساب
يحيى على موضوعه وهو العدد
والنوع موضوعه كالاشياء
التي في

وكان محمد بن عبد الله الاموي لا يكون
ولا يكون موثقا الى الله القدوس
ولم يكن في الدنيا اخرى يحصل منها
كل ادراكهم وتكون ذلك موصلا

فان كل واحد منها لا يصل الى المطلوب
بدون الآخر ايضا فتمت
هذا القسم او الفصل
ليكون ذلك موصلا الى
الطلب

وَمَا مَعْلُومٌ أَنْ تَقُورَ مَا بَوَّعَكَ
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْ تَقُولَ مَا بَوَّعَكَ

في الحقيقة انما المقصود من الكلام هو
 بيان ما لا يمكن ان يدرك بالحواس
 بل بالدلائل العقلية والبراهين
 التي لا تقبل الشك والريب

عند الاتصال مطلقا قريبا او بعيدا او بعد وموضع ذاتي
 لها على ما لا يخفى ويسمى الموصل الى المقصود موقفا الى المقصد
 حجة اي اذا حكم على المعلوم المقصود بانه معرف اريدانه
 موصل الى المجهول المقصود اما بالكنة او لا واذا حكم على
 المصدق بانه حجة اريدانه موصل الى المصدق يسمى الاول
 موقفا تعريفيا وتبيينا لما بهيته والثاني حجة لان المتك
 به استدلالا على الحضم وقدم المقصود على المصدق وضعا
 تقدم طبعيا لما من اعتبار المقصود في المصدق شرط
 للمراد بالمتك الطبيعي كون المتك متجازا للآخر ولا يكون متساويا
 على منسوب الجسيم او شرط اعلی رأى الامام ولا يلزم من اعتبار
 اشتراط الشيء بتبينه او توقفه بالتبيين لان المقصد في
 على قول الفقيه
 المصدق ذات المقصود لا المقصود المعامل له في الاستدلال
 اي ما صدق عليه المقصود كالمقصورات التي
 ان العوارض الدائرية ما يليق الشيء لدائره او لما ليسا ويداوم
 اعم واقل فيه والغرض من ما يعرض الشيء لام اخص او خارج

في الحقيقة انما المقصود من الكلام هو
 بيان ما لا يمكن ان يدرك بالحواس
 بل بالدلائل العقلية والبراهين
 التي لا تقبل الشك والريب

في الحقيقة انما المقصود من الكلام هو
 بيان ما لا يمكن ان يدرك بالحواس
 بل بالدلائل العقلية والبراهين
 التي لا تقبل الشك والريب

ايم او مبين قال المقصودات دلالة اللفظ على
 تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئية تضمن وعلى الخارج
 اقول لما كان الاثنان متجازيين تبيت الى التعاون
 من بني نوعه وهذا لا يتحقق الا بعد ان يعرف صاحبه ما في
 ضميمه ولذلك التعريف لا بد من طريق واللفظ ايز من
 الاشارة والمثال العموم والسير لان الحروف كيتا تعرض
 للنقل الضروري وضعت الالفاظ بازاء الصور الذهنية و
 الدوراتها معا في الاستفادة والافادة والتعليل حتى ان
 الناظر ياتي في نفسه بالفاظ خفية احتاج المنطق الى مرعاة

في الحقيقة انما المقصود من الكلام هو
 بيان ما لا يمكن ان يدرك بالحواس
 بل بالدلائل العقلية والبراهين
 التي لا تقبل الشك والريب

جانب اللفظ المطلق مع ان صرف نظره نحو الموصل وهو
 المعنى لا اللفظ ولما كان تعرضه له من حيث الدلالة على
 صدر البحث ببيان معاني الدلالات وهي كون الشيء
 يلزم من ادراك غيره والاول الدلال وان في المدلول ثم
 المعنى لا اللفظ ولما كان تعرضه له من حيث الدلالة على

في الحقيقة انما المقصود من الكلام هو
 بيان ما لا يمكن ان يدرك بالحواس
 بل بالدلائل العقلية والبراهين
 التي لا تقبل الشك والريب

سيرة محمد بن النعمان

المدلول ان كان مستقدا من اللفظ فالدلالة تنطية والافعال

والاولى اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية

والثانية اما يجب احتواء الطبع او لا والاولى الطبيعية والثانية

العملية ولعدم انضباط الاخرين اخض النظر بالوضعية

وهي كون اللفظ بحيث اذا سمع او قيل فهم المعنى للعلم السابق

بالوضع واذا عرفت هذا فنقول دلالة اللفظ على تمام ما وضع

اللفظ بازاير من حيث انه تمام المعنى الموضع لمطابقة لفظا

اللفظ والمعنى ودلالة على جوه ما وضع له من حيث انه كذلك

تقتضي لكون الجزء من معنى الكل ودلالة على خارج المعنى الموضع

من جهة الحقيقة الزام لانه لازم له والمعنى وجهه ترك قيد

الحقيقة لاستثماره اعتمادا على ذلك ومنهك ولولم يقيد لا شقن بعينه

كل من الدلالات الثلاث بالافيرين مثلا اذا فرضنا لفظا

مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه فاذا اطلق على الكل مطابقة

والاولى اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية

والثانية اما يجب احتواء الطبع او لا والاولى الطبيعية والثانية

العملية ولعدم انضباط الاخرين اخض النظر بالوضعية

وهي كون اللفظ بحيث اذا سمع او قيل فهم المعنى للعلم السابق

بالوضع واذا عرفت هذا فنقول دلالة اللفظ على تمام ما وضع

سيرة محمد بن النعمان

المدلول ان كان مستقدا من اللفظ فالدلالة تنطية والافعال

والاولى اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية

والثانية اما يجب احتواء الطبع او لا والاولى الطبيعية والثانية

العملية ولعدم انضباط الاخرين اخض النظر بالوضعية

وهي كون اللفظ بحيث اذا سمع او قيل فهم المعنى للعلم السابق

سيرة محمد بن النعمان

المدلول ان كان مستقدا من اللفظ فالدلالة تنطية والافعال

والاولى اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية

والثانية اما يجب احتواء الطبع او لا والاولى الطبيعية والثانية

العملية ولعدم انضباط الاخرين اخض النظر بالوضعية

وهي كون اللفظ بحيث اذا سمع او قيل فهم المعنى للعلم السابق

داعية دلالة على الجزء تقتضيا وعلى اللازم الزام فمصدق

عليها انهما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له واذا اطلق على الجزء

او اللازم مطابقة صدق عليها انهما دلالة اللفظ على الجزء

اللازم فالقياس يدفع الاشتراض وارادة المشكك وقصده

لا يبعد ان دفاع الاشتراض واعلم ان الوضع الموروث في حدود الدلالة

يتم المفرد الموضع عينه لعين المعنى والركب الموضع اجزائه

لا جزء المعنى شخضا او نوعا قالوا ولاباير من الموضع

عقلا اذ عرفنا ان اول ما كان المدلول الاثر اى خارجا

عن المستقيد ودلالة اللفظ على كل خارج لان انهما لم المعنى اللفظ

عند الاطلاق اما بسبب الوضع او بسبب انه لازم للمعنى فلا بد

ان يكون بينهما لزوم ديمى وهو كونه لازما له بحيث يلزم

من حصول المعنى بالذات حصوله فيه اما بحسب العقل اى متى

يقفل يقتل او بحسب العرف اى اذا تصور تصور في الجملة

سيرة محمد بن النعمان

المدلول ان كان مستقدا من اللفظ فالدلالة تنطية والافعال

والاولى اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية

والثانية اما يجب احتواء الطبع او لا والاولى الطبيعية والثانية

لا دايما واما اللزوم الخارجى بينهما اى كونه بحيث يلزم من وجود
 الملزوم فى الخارج وجوه لا فيه فيعبر شرط تحقق الاثر ثم بدونه كالمعنى
 يدل على البصر انا اما لانه عدم البصر عاين شانه ان يكون بصيرا
 لا لعدم والبصر مع عدم اللزوم الخارجى بينهما لتعادلهما في ذلك
 ويلزمهما المطابقة ولو تقديرنا اقول المطابقة لازمة للتضمن
 والاثرام لان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والاثرام فهم اللزوم
 بعد فهم الملزوم فلا يتصور ان يكونا متساويين ولو كانا لزوما
 لبعض افراد احد الملزومين بالفرض والتقدير وهو الدلالة على
 اللزوم العرفى قال ولا عكس اقول الملزوم العكس

العرفى لا المنطقى اى دعيما لا يلزم ان المطابقة اما التضمن فلهما
 بساطة المعنى كالوحدة والنقطة واما الاثر ام فلفظه ووجهه فثقلتا
 اكثر من الماهيات مع التعلل عما هو اما وقد علمنا ان عدم
 اللزوم بينهما واعلم ان اللفظ اذا استعمل فى الجزء او اللزوم
 لا ينافى مع المعنى
 لان من المعنى
 لان من المعنى
 لان من المعنى

مع الترتيب الصارفة لم يكن تعقبنا او الترتيبا بل مطابقة لادلة
 على تمام المعنى الما معنى وقد قال **الموضع** الما قصدنا
 منه الدلالة على جزء المعنى فركب الما تمام خبر او انشاء واما
 ناقص فتعدي او غيره اقول معنى نيا معنى ان الموصول
 هو المعنى واللفظ دال عليه والدال ما مر او مر كقصدنا فى خبر
 بقصد النزاع من الدلالة لشرع فى تسميم اللفظ الى الملزوم والمركب

الموضع مورد التسمية تعقبا للكلام وتقربا بالمراد اى اللفظ
 ان قصد بكل جزء من اجزاء الماهية المستعملة كقصدنا او تقديرنا
 دلالة على جزء المعنى المقصود دلالة مقصودة قصدنا بغير
 نمر كركب مثل الان كات فان كل واحد من الجزئين يدل

على مفاهما المقصود ويجمع المعنيين معنى المجمع والمركب
 نام ان انا المستمع فائدة تامة يصح التكويت عليها اى
 يحتاج الى انضمام لفظ آخر احتياجا للحكم عليه او الحكم به
 لان من المعنى
 لان من المعنى
 لان من المعنى

مع الترتيب الصارفة لم يكن تعقبنا او الترتيبا بل مطابقة لادلة
 على تمام المعنى الما معنى وقد قال **الموضع** الما قصدنا
 منه الدلالة على جزء المعنى فركب الما تمام خبر او انشاء واما
 ناقص فتعدي او غيره اقول معنى نيا معنى ان الموصول
 هو المعنى واللفظ دال عليه والدال ما مر او مر كقصدنا فى خبر
 بقصد النزاع من الدلالة لشرع فى تسميم اللفظ الى الملزوم والمركب

الموضع مورد التسمية تعقبا للكلام وتقربا بالمراد اى اللفظ
 ان قصد بكل جزء من اجزاء الماهية المستعملة كقصدنا او تقديرنا
 دلالة على جزء المعنى المقصود دلالة مقصودة قصدنا بغير
 نمر كركب مثل الان كات فان كل واحد من الجزئين يدل

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما كان منكم الا نذير
 بل كن منكم اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل
 نعم اني اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل
 نعم اني اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل

واما ما نص ان لم يثبت وانما خبر ان احتمل الصدق والكذب عند
 النقل نظر الى منور من حيث هو والصدق مطابقة الحكم للواقع
 والكذب عدم مطابقة ادواته طلب الخلق على طلب الفعل
 من حيث الرضخ امر ان كان الفعل المطبق غير الكسب مع الاستعلاء
 الخامس ومع التاوى سوال ودعاء مع الشغل ونهى ان كان
 كذا وتبني ان لم يدل ويندرج فيه التني والترجي والتمسك والذوا
 والاستنباط والتجرب والناظر العود والناظر في تبيد ان
 كان الجزء الثاني في الاول كالجزء الثاني على غلام زيد او
 غير متبيد ان لم يكن كزيد في وضعه على قال والاعتراف
 اقول بوسطوف على قوله ان تضاد وان لم يقصد جزء منه
 الدلالة على جزء المعنى المقصود دلاله مقصودة فهو مندرج
 فيه ما لا يخفى له كونه الاستنباط وما لا يخفى غير ذلك كزيد وما له
 جزء دال على جزء المقصود كاني غير معلما فاني يدل على
 هو الالبوة لكنه ليس جزء المقصود وما لا يخفى دال على جزء المقصود

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما كان منكم الا نذير
 بل كن منكم اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل
 نعم اني اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل

ودلالة غير مقصودة كالجزء الثاني على الثاني في معنى
 معناه الماهية الالبوة المشخصة وكل واحد من الجزئين
 دال على مفهومه ومنه جزء الماهية الالبوة التي هي جزء
 المعنى المقصود وجزء الجزء في كل واحد منهما يدل على جزء
 المقصود لكن دلالة غير مقصودة في هذه الحال لان المقصود
 منهما ليس الالذات المشخصة الالبوة وجزءه عن المركب
 لان التعريف باعتبار المفهوم ومنه المركب وجودي ومنه
 عدمه واما تقديم اسم عليه فلا يختص بوضع الاشارة قال
 وهو ان استقل مع الدلالة على احد الازمنة كلمة ويدونها
 والافادة اقول قدم في تسمية المفرد اذ هو المقصود
 على افاده فالمراد ان استقل بالمفردية وضعها اي الراضع لم
 يشترط في دلالة على معناه الافرادي ذكر متعلق له في الاستعمال
 بالشرط والاضاع ذلك اما ما نصيب او
 بالذات على ما يشهد به الاستعمال

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما كان منكم الا نذير
 بل كن منكم اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل
 نعم اني اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما كان منكم الا نذير
 بل كن منكم اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل
 نعم اني اذ يقولون
 سمعنا واطعنا فقل

بما لا يسم فليست على اخره من حيث استغناء عنها اذ هما
 الاكثر من من السيرة بهوالت بده

بحيث يكون الزمان جزءا من موزنه فهو كلمة وبدون الدلالة
 عليه كذلك فهو اسم وان لم يستعمل بالجزئية وضعافه فاداة
 بنهذه البتة وسمك الحد ومن دخل اليه فخرج بعض ازا
 المحذوفنا اعتبار المعية والقيمين وقيد الوضع لايرد على
 حد الكلمة اسماء مدلولها الزمان فقط والزمان غير المعين او المعين
 لا يجب الوضع كالاسم فيكون التصريح والغيرت واسم على
 والمفعول ولا على على الافعال المحذوفة عن الزمان في الاستعمال
 فان دلالتها على الزمان المعين بالاستعمال لا يجب الوضع
 كسما فيتم والفاظ العقود وغيره لم وعدم الورد في حد الاسم
 بالعكس ولايرد على طر حد الاداة ذوالو وبعض وكل
 واشاطها لان عدم الاستقلال عارض لها في الاستعمال
 على التمين للملكية فضررها والاسم على الاداة للملكية بعض فصولها
 ومضول الاداة كلها اعدام ووجه التسمية اما بالكلمة فلتكلم
 الحواط تغير معناها من حيث الدلالة على الزمان المجردة المقترن

بما لا يسم فليست على اخره من حيث استغناء عنها اذ هما
 الاكثر من من السيرة بهوالت بده

بما لا يسم فليست على اخره من حيث استغناء عنها اذ هما
 الاكثر من من السيرة بهوالت بده
 اليه في الافادة والاستغناء واما بالاداة فلان لتيها في تركيب
 قال المراد بالاستغناء الاستغناء عنه
 الالفاظ ببعضها مع بعض وايضا ان اتحد معنا فمع شخص
 علم وبدو متطابقا ان تساوت افرادة وممكن ان
 تفاوتت باولية او اولوية وان كثر فان وضع لكل
 مشترك والا فان اشترى في الثاني فتقول
 الى الناقل والافحيت وعجاز اول ايضا مصدر
 بمعنى عاد ويجب حذف ناصية اي عاد التسمي في المزدول الى الاسم
 وتقييده فالاسم المزدول معناه اما واحد شخص او غيره واما كثر
 فان كان متحد مع الشخص اي ما تفا من الاشتراك فيه فهو علم
 لكونه علامة دالة على شخص معين وان كان متحدا بوزن الشخص
 اي قابلا للاشتراك فيه والامور المشتركة فيه افرادة ووجه ان تشاد
 الافراد والذمنية والخاصية فيه بان كان وقوعه على جميعها على

بما لا يسم فليست على اخره من حيث استغناء عنها اذ هما
 الاكثر من من السيرة بهوالت بده

السوية فهو متواطى لتوافيقها فيه كاللغات فان صدقة على احوال
 مطلقا بالسوية وان تفاوتت الافراد بالاولوية اى لا قدرمية
 اى متواترة في زمنية او خارجية مستمرة
 بان كان وقوعه على بعضها قبل وقوعه على البعض الآخر قبلية
 بالذات او الاولوية اى الالتمية فهو مشترك لشك الناظر فيه
 انه متواطى نظرا الى التشارك المعنى على الوحدة او مشترك من
 حيث التوافق المعنى عن الكثرة كالوجود فان حصوله في الواجب
 اقدم لمبدأية لما عده واتم من حصوله في الممكن لرداه اذ لا
 وان كان كثر فاللفظ ان وضع لكل واحد من المعنيين وضعاً
 اولاً فهو مشترك بالقياس اليهما لاشتراكهما فيه بمجمل بالنسبة
 الى كل واحد وان لم يوضع لكل منهما بل وضع لاحدهما ونقل
 الى الآخر للمناسبة فتح ان اشتهر اللفظ في الثاني وبجر الوضع
 الاول فصار نسبياً فهو منقول منسوب الى ما قبله شرعي ان
 كان ان نقل الشرع كالصلوة المنقولة من الدعاء الى الاضحية

هذا هو المعنى
 في قوله متواطى
 في قوله متوافقة
 في قوله متشابهة
 في قوله متماثلة
 في قوله متشابهة
 في قوله متماثلة
 في قوله متشابهة
 في قوله متماثلة

والبيات المعلومه دعوى ان كان اللفظ العام كالدابة
 المنقولة مما يدعى على الارض عرباً الى ذوات العوام الاربع
 واصطلاحاً ان كان اللفظ الخاص كالنعل المنقول مما
 صدر عن الناعل الى لفظ مستقل بالمعنى مع الدلالة على
 الزمان وان لم يشتهر اللفظ في الثاني ولم يجر الاول فان
 استعماله الاول فهو حقيقة لمبشورة في مكانه الاصل من حق
 الشيء اذ ثبت واتساع النعل للفظ من الرصعية الى الاميرة
 وان استعماله الثاني مع قرينة صارفة عن ارادة المعنى
 الموضع له فهو مجاز ليجاز وزه عن محله الاول من المجاز العيون
 راعى ان المراد اذ اقيس الى مراد آخر فان كانا مترادفين
 في المعنى فها مترادفان وان كانا متشابهين في بنيان
فان المعلوم ان امرض صدقة على كثير من فري
والا فكل ما تمت افراده او امكنتم ولم توجد

خبرني الامام

أو وجد الواحد فقط مع أمكان الغير أو متتابع أو

الكثير مع التناهي أو عدمه أقول الحاصل عند العقل

سعى بالجهوم من حيث انهما من اللفظ وهو مرسوم بالمعنى
من حيث انه قصد به فما حصل عند العقل من حيث هو اما

جزئي او كلي لانه ان امشع فرض صدقة على كثرين بان يقال

لكل واحد منهما انه هو ويطابق اما من حيث الظلمة فهو

جزئي لان فرضيته بالنسبة الى الكلي والكلي جزء فيكون

منسوبا الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي وان لم يتبع فرض

صدقة عليها كذلك فهو كلي والتعرض لآداب تعريف

الجزئي مع ان المنطقي لا ينظر في الجزئيات لعدم تناهيها

وبتوهم احوالها مبنى على ان موقوفه ملكة ومنوم الكلي

عدم وتقوره موقوف على تصور ما وافقنا من حيث

هو ومن حيث الظلمة لئلا يدخل في حد الجزئي الكلي المانع

من حيث انه قصد به
فما حصل عند العقل
من حيث هو اما
جزئي او كلي
لانه ان امشع
فرض صدقة على
كثرين بان يقال
لكل واحد منهما
انه هو ويطابق
اما من حيث
الظلمة فهو
جزئي لان
فرضيته بالنسبة
الى الكلي والكلي
جزء فيكون
منسوبا الى
الجزء والمنسوب
الى الجزء جزئي
وان لم يتبع
فرض صدقة
عليها كذلك
فهو كلي والتعرض
لآداب تعريف
الجزئي مع ان
المنطقي لا ينظر
في الجزئيات
لعدم تناهيها
وبتوهم احوالها
مبنى على ان
موقوفه ملكة
ومنوم الكلي
عدم وتقوره
موقوف على
تصور ما وافقنا
من حيث هو
ومن حيث
الظلمة لئلا
يدخل في حد
الجزئي الكلي
المانع

من فرض الصدق لام خارج مثل واجب الوجود فان

منه وان كان مانعا لكن لا من حيث هو بل ليدل خارج

ولقد احتج في اثبات الوجود انه الى دليل ولا يخرج عنه ضرورة

الاحصاء عنه في عقول جماعة تصوروه ضرورة ان الاشياء

المطابقة لشي واحد متطابقة لان هذه المطابقة ليست طلبية

لتصور ان الصور الحاصلة في الذايان ليس بعضها ظاهرا لبعض

فان كلها افعال لايم خارجي وقيد المنع بالفرض لان نشاط الكلية

امكان فرض الصدق سواء كان صادقا في نفس الامر ولا يكون

فرض العقل صدقة ام لا فان الكليات التوفيقية مثل الاشياء

واللاوجود وان كان صدقها على شيء مستغنا لكن لا يتبع فرض

الصدق ولا يرد زيد اذا فرض صدقة على كثر لان هذا الفرض

محال كالفرض اما شئ فالفرض والمفروض مع هذا المظهر

من فرض الصدق
لام خارج مثل
واجب الوجود فان
منه وان كان
مانعا لكن لا من
حيث هو بل ليدل
خارج ولقد احتج
في اثبات الوجود
انه الى دليل ولا
يخرج عنه ضرورة
الاحصاء عنه في
عقول جماعة
تصوروه ضرورة
ان الاشياء
المطابقة لشي
واحد متطابقة
لان هذه
المطابقة ليست
طلبية لتصور
ان الصور
الحاصلة في
الذايان ليس
بعضها ظاهرا
لبعض فان
كلها افعال
لايم خارجي
وقيد المنع
بالفرض لان
نشاط الكلية
امكان فرض
الصدق سواء
كان صادقا في
نفس الامر ولا
يكون فرض
العقل صدقة
ام لا فان
الكليات
التوفيقية
مثل الاشياء
واللاوجود
وان كان
صدقها على
شيء مستغنا
لكن لا يتبع
فرض الصدق
ولا يرد زيد
اذا فرض
صدق على
كثر لان
هذا الفرض
محال كالفرض
اما شئ
فالفرض
والمفروض
مع هذا
المظهر

من فرض الصدق
لام خارج مثل
واجب الوجود فان
منه وان كان
مانعا لكن لا من
حيث هو بل ليدل
خارج ولقد احتج
في اثبات الوجود
انه الى دليل ولا
يخرج عنه ضرورة
الاحصاء عنه في
عقول جماعة
تصوروه ضرورة
ان الاشياء
المطابقة لشي
واحد متطابقة
لان هذه
المطابقة ليست
طلبية لتصور
ان الصور
الحاصلة في
الذايان ليس
بعضها ظاهرا
لبعض فان
كلها افعال
لايم خارجي
وقيد المنع
بالفرض لان
نشاط الكلية
امكان فرض
الصدق سواء
كان صادقا في
نفس الامر ولا
يكون فرض
العقل صدقة
ام لا فان
الكليات
التوفيقية
مثل الاشياء
واللاوجود
وان كان
صدقها على
شيء مستغنا
لكن لا يتبع
فرض الصدق
ولا يرد زيد
اذا فرض
صدق على
كثر لان
هذا الفرض
محال كالفرض
اما شئ
فالفرض
والمفروض
مع هذا
المظهر

إلى نفس مفهوم الكل والما بالقياس إلى وجوده في الخارج
 أقسام لأنه إما مع الوجود فيه كتركيب الباري أو مع الوجود
 في الخارج أما أن لا يوجد شيء منه كالغفاه أو وجوده في الموجودات
 وهذا مع إمكان غيره كالشمس أو مع امتناعه كواجب
 الوجود أو الموجودات منه أفراد كثيرة ومتناهية العدد كالكل
 الباري أو غير متناهية العدد أي لا يقسم إلى جزء لا يوجد بعده
 فرد آخر كالنفس الناطقة والمراد بالمكان هو الامكان العام
 من جانب الوجود بمعنى سلب ضرورة العدم وهو شامل للأفراد
 والممكن الخاص فقط كما أن الامكان العام من جانب العدم
 بمعنى سلب ضرورة الوجود شامل للشيء والممكن الخاص فقط
 فلا يرد ما قيل يلزم إما جعل التسميما لوارديه الامكان
 العام لأن الامتناع قسم منه وقد جعل تسميما لاجل التسمي
 قسما لوارديه الامكان الخاص بمعنى سلب ضرورة الطرفين

سببه
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠

سببه
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠

لأن الراجح قسيمه وقد جعل تسميما هذا أو لنورد مثالاً
 لتحقيق مقام الكلية بعد بيان معنى المطابقة فالمراد بالمطابقة
 لكثيرين أن لا يحصل اثر متحدة من تصور كل واحد من الأفراد
 مثلاً إذا جردت زيداً عن رتبة عما يشخصه وحصل الصورة
 الإنسانية منه في ذمك متوارة عن الشخصات في
 كل شخص من أفراد هذا النوع إذا جردته لا يحصل منه بصورة أخرى
 وهذه الصورة الحاصلة إذا عريت عن الشخصات الذاتية
 كانت مطابقة لكثيرين بحيث لو جردت في الخارج كانت
 الأفراد وإذا حصلت الأفراد في الزمن على الوجه المصور كانت
 عينها وأعلم أن اعتبار الكلية والجزئية إنما هو في المعاني
 أولاً وبالذات وفي الانفاظ ثانياً وبالعرض ثالثاً
 والكلان أن تارة كلياً فبما أن تضاداً كلياً
 من الجانبين فتساويان ويتضادان كذا لك

اذ من جانب فاعلم واخص مطلقا ونقيضا منها بالانعكاس
 والافق وجه بين نقيضها بتأين جرح كالتبائين
 اقول بعد تحقيق ما يتأكلية وبيان اقتضاها في
 بيان النسب بين الكليات في نفس الامر بصدره على
 وهي مخففة في اربع السبلين والتساوي والعموم المطلق
 والعموم من وجه وذلك لان الكليتين ان تغار كالكليات
 اى لم يصدق كل منهما على شئ مما صدق عليه الاخر فقامتا
 كاللذان والفرس فان كل منهما لا يصدق شئ مما صدق
 عليه الاخر وان تضاد كالكليات من الجانبين اى يصدق كل
 منهما على كل ما صدق عليه الاخر فهما متساويان كالانسان
 وانطق الصادق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر
 ونقيضا هما اى سلبهما درفهما ايضا متساويان فان كل
 ما صدق عليه احد ما صدق عليه الاخر والا لصدق عليه بعض

ما صدق عليه لا شئ ارتقاء النقيضين في يلزم صدق
 المتساويين بدون الاخر وهذا وان تضاد كالكليات من
 جانب واحد بان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الا
 بل عكس التضاد على كل الاخر اعم مطلقا والاخر اخص
 مطلقا كالجودان واللاتان فالاول صادق على كل
 ما صدق عليه الاخر وهو غير صادق على ما صدق عليه الاول
 ونقيضا مما بالانعكاس اى يوفق الاعم مطلقا كالاجوان
 اخص من نقيض الاخص مطلقا كالانسان اى يصدق
 الثاني على كل ما صدق عليه الاول فان لو لم يصدق الانسان
 على كل ما صدق عليه الاجوان لصدق عليه فليزم صدق الاخص
 بدون العام وهو محال بالانعكاس ضرورة صدق العام مع
 بعض نقيض الاخص وان لم تضاد كالكليات لانهما الجانبين ولا
 من جانب بل تضاد جازيا بان يصدق كل منهما على بعض

ما يصدق عليه الآخر فكل واحد منهما اعم واخص من الآخر
من وجه باعتبار الشاملة والمشمولية كالحيوان والابن
فان بعض ما يصدق عليه الاول يصدق عليه الثاني والعكس
فيقتضيان في الرومي ويتفارقان في الزمخشي والشيخ
وبين نقيضيهما بتأين جزئي كما ان بين نقيض المتأينين
بتأين جزئي أي كونهما بحيث يصدق كل منهما به في الآخر
في بعض الصور ضرورة صدق نقيض كل منهما مع عين الآخر
وموجب التأين الكلي والعموم من وجه لانهما لو لم يصدق
معاً على شيء أصلاً كان بينهما بتأين كلي كالإنسان واللات
واللا وجود واللا معدوم ولو صدقا معاً على شيء الجملة
كالأحمر والأبيض الصادقين على الحجر الأسود واللات
والأفروس الصادقين على الحمار كان بينهما عدم من وجه
وعلى كلا التعديرين التأين الجزئي لازم ولهذا لم يردف

المتأينين بذكر نقيضيهما كما في البراق لتوقفه على معرفة العموم
من وجه ذاتاً قيدنا الكلي بصدقه على شيء في نفس الامر لئلا
يتوجه المنع على دليل تساوي نقيض المتساويين بأن يقال
لأنهم لو لم يصدق احدهما على كل واحد يصدق عليه الآخر لصدق
عينه على بعضه بل اللازم على هذا سلب احدهما عن بعض ما
عليه الآخر وهذه السالبة لا تستلزم الموجبة الجزئية لجواز تحول
المساوي جميع الموجبات المحققة والمقدرة وح لا يصدق
على شيء أصلاً فلا يصدق الموجبة لعدم الموضوع هذا وجه النسب
بين الكليتين لان مطلق النظر معرفة احوال نسب الكليات
بعضها مع بعض ولهذا لم يعم الكلام تصريحاً بالمرام قال
وتدعى بالجزئي للاخص صواعم لنظر الجزئي مطلقاً بالاشراك
على ما ذكره يقال على ما ذكره يقال للجزئي الحقيقي لان جزئيته
باعتبار حقيقة وعلى الاخص المندرج تحت شيء ويقال للجزئي

الاضافي لان خبريته باعتبار الاضافة الى الغير وهو اعلم من الحقيقة
فان كل حقيق اضافي دون العكس اما الاول فلان كل شخص
مستخرج تحت امر عام واما الثاني فلان يكون الاضافي كلياً
كالات ان المستخرج تحت ايجوان والحقيق لا يكون كلياً وعموم
اخره عنها وعن بيان القيد ولا يلزم من كونه اعم ان يكون
للحقيق والاما المكن لتصوره بدون اللازم بطور ان تصور
كون المعلوم مستغاض فرض صدق على كثيرين مع الغفلة عن
اندر اوجه تحت شي فكذا المعلوم فالاعلم ان يكون جنساً او
عرضاً عاماً قال **والكليات خمس** اولها المحضر
الكليات في خمسة اقسام لان الكللي اتمام ما تميز ما تحته
من الجزئيات او داخل فيها او خارج عنها الاول النوع وهو قول
في جواب ما هو مجيب الشركة والخصوصية معا والثاني اما تمام
الجزء والشركة بين المماثلة وبين نوع آخر اولا الاول الجنس وهو قول

في جواب ما هو مجيب الشركة فقط والثاني الفصل سواء لم يذكر
اصلاً او بعضاً من تمام الشركة كمنسب وبالمرة اشارت اما
مخصصاً بالجزء حقيقة واحدة اولا الاول الى خاصة والثاني الى عرض
العام قال **الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة**
التحقيق في جواب ما هو قول قدم الجنس على النوع
لتقدمه عليه حيث اخذ في تعريف النوع الاضافي وهو ما يصلح
ان يقال في جواب ما هو على كثره تحاييها مختلفة من حيث
كذلك فالمقول جنس بعيد شامل للكللي والجزئي والمقول على كثره
جنس قريب شامل للكليات الخمس من حيث المعلوم وقوله
مختلفة تحاييها اخرج النوع في جواب ما هو الفصل والخاصة والعرض
العام وتفسير المقول بالصالح للمولية ليلما يخرج عن تعريف الكليات
المعلومات الكلية التي لا وجود ولا فردا في الخارج والذات
وقيد الحقيقة في التحديد لتوجه النقص بالجنس المقول جواب ما هو

على السج والبصير فانه ان كان فصلا من حيثية اخرى جنس من
هذه الحيثية فان الكليات الخمس امور نسبية تختلف باختلاف
الاضافات كما لماشي مثلا فانه خاصة للجيران وعرض عام
للانسان وجنس للماشي على اثنين والماشي على اربع وقولنا
من حيث المهورم دفع لما قيل لا يصح المتقول عليها لجنسية الكليات
الجنس لانه لو كان جنسها كان احض من مطلق الجنس فلا يكون
جنسه ضرورية كون الجنس اعم من نوعه فان اخصيته باعتبار
العارض لا باعتبار المهورم ولا يحد في كون الشيء اعم من غيره
وعارضا احض منه واعلم ان هذا التعريف حد لا رسم لانه
حصل معنى هذا التعريف ثم جعل لفظ الجنس اسما فيكون ماهية
الجنس في المعنى لا في اللفظ وكذا تعريف البراق فان الماهيات لا اعتبار
انها يكون باعتبار البقرة قال **فان كان الجواب عن الماهية**
وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل قريبا

كالحيوان والاتبعية كالجسم اقول لما كان التوافق الكلي
تتفق بالاشكالية الجزئية فاحجاب هذه النوعية التوافقية بما حش
ايرادها فتمضيها وادروا في ترتب الاجناس والافواع كليات
مخصوصة ليتأتى التمثيل بها مستهيكلا فاشروا الان في النوع
ثم الحيوان ثم الجسم انما هي ثم الجسم ثم اجزاهم جميعها بالجنس قريبا
وبعيدا لجزان يكون الماهية واحدة اجناس متمثلة بعضها
نوعا لبعض فالجنس اقرب او بعيد فان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض مشاركاتهما في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن
كل ما يشترك فيه لكونه تمام المشترك بالقياس الى جميع
المشاركات فالجنس قريب كالحيوان فانه جواب عن الماهية
والجنس اذا قيل لها هو بعينه جواب عنه وعن كل نوع
يشترك في الحيوانية وان لم يكن الجواب عنها وبعض المشاركات
عين الجواب عنها وعن كل ما يشترك فيه بل الجواب عنها وعن بعض

في الجواب عنها عن البعض الآخر لكونه ليس تمام التشريك المبني
وغيره فاما جسد المبرتبة كالجسم انساني فانه جواب عن
الانسان والمشاركات البنائية لا ايجونية مع مشاركة
الكل مع فيه وهناك جوابان او مرتبتين كالجسم فانه
جواب عنها عن المعادن دون البنات والحيوان مع اشراك
الجميع فيه وهما ثلثة اجوبة اربعة مرات كالجواب
عنه وعن الملك دون المذكورات مع ثمة مرتبة مع فيه وهما
اربعة اجوبة ويزداد البعد بازدياد اجواب مرات البعد
دائما اقل من عدد الاجوبة بواحدة **قال الثاني النوع**
وهو المتقول على الكثرة المستفدة الحقيقة في جواب ما هو
اقول والمتقول في جواب ما هو اشرف لكونه انبيد وهو يصلح
لان يقال في جواب ما هو على كثره حقايتها مستفدة من حيث هو كذلك
فالمتقول عليها شامل للكليات المستفدة الحقيقة افرج الجنس

وفي جواب ما هو افرج الثلاثة الباقية بعيد الحقيقة من عن
تية فقط لان الجنس وان كان يقال على الكثرة المستفدة الحقيقة
او كان معها كثره اخرى مستفدة الحقيقة كالحيوان المتقول في جواب
ما هو دعوى هذه النفس وذلك يمكن حيثية ليست من غير
الحقيقة بل من حيثية اخرى **قال وقد يقال على الثاني**
المتقول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو يختص بالانسان
كأنه ان الحقيقة فيهما عدم من وجه لهما دفعا على الانسان
مقتضا دفعا في الحيوان والمنطقه اقول النوع كما يطلق على
ما ذكره يطلق بالاشراك على ما هيته متول في جواب ما هو يقال عليها
غير ما في الجواب كالانسان فان ما هيته يقال في الجواب وما عليها
وعلى غير ما كالنفس الجنس اي الحيوان فاذا قيل الانسان والنفس
اجيب بالحيوان ويختص هذا بالنوع الاضائي لان نوعيته بالاشارة
الى انه كايخص الاول بالنوع الحقيقة لان نوعيته بالايضا الحقيقة المتعده

في احادها وبينها عموم وخصوص من وجه لانها ايضا فان في
 الانسان فان يصدق عليه النوع الحقيقي لمولية على الكثرة المشقة
 والنوع الاضافي لمولية الجنس عليه وعلى غيره ويتنازلان الحيوان
 والنقطة فالحوان يصدق عليه نوع اضافي لمولية الى الجنس
 النباتي عليه وعلى غيره كالشجر حتى اذا قيل الحيوان والشجر فالجواب
 الجسم النباتي ولا يصدق عليه النوع الحقيقي لعدم لمولية على الكثرة
 المشقة الحقيقية واما النقطة فهو حقيق لانها يقال على التسعة تحايق
 وليس ما يضاف لانها لا يقال عليها وعلى غيره بالجنس لسيماطتها وترك
 الكل في التعريف الكلية المائية وتقسيد المائية بالمولية لا فراج
 الضميمة وان يقال عليه وعلى غيره بالجنس في الجواب لكنه لا يقال
 في الجواب واما الفصل في خاصته والعرض العام فخرج بالقياس
 لعدم لمولية الجنس عليها وعلى غيره بان جواب ما هو **قال**
ثم الاجناس ترتب مساعدة الى العالي يسمى جنس الاجناس

والافان متنازلة يسمى نوع الانواع وما بينهما مشروطات
 اقول الجنس ما فوق الاجناس كالجسم او تحتها كالحيوان
 فوق بعض وتحت بعض كالجسم النباتي والجسم وكذلك النوع اما تحت
 الانواع كالانسان او فوقها كالجسم او تحت بعض وفوق بعض
 كالجسم النباتي والحيوان فالاجناس ترتب مساعدة الى جنس
 عال فوق الجميع يسمى جنس الاجناس لان الجنسية بالقياس الى ما تحت
 للمولية عليه فجنس الجميع ما يكون فقرة وحجب انتهت السلسلة
 في ترتب الاجناس اليه لئلا يلزم تركيب المائية من الاجناس
 الغير المتنازلة المستمرة لتوقف تصور ما على ما يتناسى
 والانواع الاضافية ترتب متنازلة الى نوع سافل تحت الجميع
 يسمى نوع الانواع لان نوعيته بالنظر الى ما فقرة لمولية الجنس عليه
 وعلى غيره فنوع الجميع ما يكون تحت والانواع والاجناس الواقعة
 بين النوع العالي والسافل والجنس العالي والسافل هي **سطات**

ولم يتوقف للجنس المزدوي ما لا يكون فوقه ولا تحته جنس للرفع
 المزدوي ما لا يكون فوقه ولا تحته نوع لعدم وقوعهما في سلسلة
 الترتيب مع أن مثل الاحتمال لم يوجد لهما واعتبار الترتيب
 في الأنواع الإضافية دون الحقيقة لا متناع فيها لأن
 لا يمكن أن يكون فرد حقيقي آخر ما لا كان للجنس أو سلم
 أن أحد كليات الجنس هو النوع الحقيقي والآخر عن نوعها
 كلي متول على حقا في حقيقة في جواب ما هو غير مندرج تحت
 جنس كالنقطة والاما الإضافي فهو انما نوع حقيقي أو جنس ثالث
والثالث الفصل والمقول على شيء في جواب شيء هو
ذاته أقول تقدم الفصل على الخاصة لذاتية وعرضيتها
 وهو ما يقال على الشيء في شيء ذاته وحقيقة كالناطق والخاص
 وإن كان القول على الذات ان اذا قيل عنه بآي شيء هو في الحقيقة
 لأن المطلوب بآي شيء هو في حقيقة لأن المطلوب بآي شيء هو ما يتر

في الجملة تميزا تاما أو ناقصا ذاتيا وعرضيا ميزا غير متول في
 جواب ما هو في جواب بالفضل إلى فضل كان وبالخاصة العينا
 واما اذا قيد بن ذاته لا يتضح الجواب الا بالفضل المميز عما يشاركه
 في الجنس أو الوجود فالمقول شامل للكليات وفي جواب
 أي شيء أخر للجنس والنوع متوليتهما في جواب ما هو لآي شيء الرض
 العام لعدم وقوعه في الجواب أصلا وفي ذاته افرج الخاصة لا فاد
 التميز الرض لا الذات واعتبار عدم متولية المميز في جواب ما هو
 لدفع تدرج النقص بالجنس لا يشكل بالعرض العام مع انه يميز
 في الجملة لأن تميزه من حيث انه خاصة إضافية لا من حيث انه
 عرض عام **قال فان يميز عن المشارك للجنس**
الغريب فترتيب البعيد فبعيد أقول الفصل ان
 يميز المسئول عنه عما يشاركه في الجنس الغريب فهو ترتيبا كانا طبق
 الميزة للثالث عن المشارك في الحيوان وان يميزه عما يشاركه

في الجنس البعيد فبعد كاس الميزة في الجنس لعدم تحقق
 وجود الفصل الميزة في الوجود فخص بالذكر ما هو محقق الوجود اعتناء
 بشأنه ليقاس عليه ما عداه **وقال** **فاذا نسب الى ما**
يميزه فهو قسم الى ما يميزه عند قسمه المقوم للعالي فهو قسم الى قسمين
وهو مكن والمقسم اليكس اقول نسبة الفصل الى النوع
 بالتقويم والى جنسه بالتقسيم فاذا نسب الفصل الى نوع يميزه عن
 الجنس فهو مقوم له اى داخل في قوامه فخره له واذا نسب الى جنس
 يميزه النوع عنه فهو قسم اى يحصل قسمه كالناطق مثلا فانه اذا
 نسب الى الانسان معناه انه داخل في قوامه وخره ما يميزه واذا
 نسب الى الحيوان فالمراد انه يحصل قسمه ليعني انه اذا انضم اليه
 صار المجموع تسامنه وكل فصل يتوهم للعالي اى التوفيق في تقويم السافل
 اى التختان لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم ولا
 ينكس كلياً اى عكسا التوفيق اى ليس كل فصل يتوهم السافل

يتوهم العالي والا لما بقي فرق بينهما لانه يكون كل ما هو جزء
 السافل جزءا للعالي على مقومه مقوم كالتقابل للاجزاء المقوم
 للثلاثين والجهنم وعلى تقدير الانعكاس الكلي لا يتصور الفرق
 بان يكون في السافل امر آخر وراى الفصل المقوم المشتركة
 بينهما يتاخر عن العالي لانه ليس في السافل وراى العالي الا
 الفصل المقوم فعلى تقدير الاشتراك يلزم الاتحاد ما يميزه وكل
 فصل مقوم للسافل مقوم للعالي لان تقسيم الجنس تحصيله في النوع
 فكل نوع وجد السافل فيه وجد العالي فيه لا مستلزما حصول الكل
 حصول الجزء ولا ينكس كلياً اى ليس كل مقوم للعالي تسامنه السافل
 والا لزم تحقق السافل عند تحقق العالي فلا يكون السافل سافلا
 ولا العالي عاليا بل مقوم مقوم كالناطق وجوده لا يلزم
 عدمه لانعدام الكل بانعدام الجزء واما الاعتبار في مجرد
 وجودها لجزاها اعتبار العقل تركب من العدييات وانه لا بد من

انتهت الفضل الى فضل بسيط واللازم تركب الماهية من اجزاء
 لا يتناسى وهو منسج **قال** **الرابع الخاصة وهو**
الخارج المتقول على ما تحت حقيقة واحدة **فقال**
 تقديم الخاصة على العرض العام مع عودتها بخصوص الدال عموم
 الثاني وهو ما يقال على الكثرة التي حقيقة واحدة خارج عنها
 من حيث هي كذلك كالفاحك المتقول على افراد الانان
 الخارج عن حقيقتها فالمتقول به اعم وخرج العرض بالواحدة
 والثالثة الاولى بالخروج واثر الحقيقة على ليشمل الخواص الاجناس
 والانواع جميعا وترك قيد تنظير الى الحقيقة المنزوية فان
 العرض العام وان كان متوقفا على ما تحت حقيقة واحدة لكن
 كونه عرضا عاما ليس من هذه الحقيقة وتقدم الفضل على
 في التعريف لما اشار بالعرضية من اول الامر تحقيا للتقابل
 بين الذات والرضي **قال** **الخامس العرض العام**

وهو الخارج المتقول عليها وعلى غير ما **أقول** المراد
 بالعرض احد تسمى العرض الذاتى بخلاف الذاتى لاما هو قسم للعرض
 لان هذا العرض قد يكون جوهر الكا لحيوان فانه جوهر او عرض
 عام للناطق وايضا قد يحل على الجوهر بالمواظاة كالماشى على
 على الانان بها بخلاف القسم لاشاع جوهرية وحكمة على
 الجوهر بالمواظاة اذ يقال النفس بل ذو بياض وهو ما يقال
 على الكثرة التي تحت حقيقة واحدة وعلى غير ما خارج عنها من
 حيث هو كذلك كالماشى المتقول على الانان وغيره
 وشول المتقول قد علم بما خرج فخرج الثالثة وعلى غير ما
 الخاصة وقيد الحقيقة لافراج خاصة الجسدي فانها كما يقال
 على ما تحت حقيقة واحدة يقال عليها وعلى غير ما عرض عام
قال **دكل منها ان اشع انك كما كرهتني فلان**
بالنظر الى الماهية او الوجود وبين يلزم من تصور الماهية

اذن تصورهما الجرم بالقدم وغير بين بخلاته والافرن
 من ارق يردوم اوبزول ببرقة او بطو اقول
 وكل واحد من الخاصة والوض العام ان يمشي انكساره
 عن الشيء اولا فان امشى فملازم له اما بالنظر الى ما يمشى من
 حيث هو او وجوده الاول كالزديته للثلاثة فانه لازم
 لما يستلزم مطلقا اي في الزمن والخرج واثنا كالشكل
 للجسم فانه لازم لوجوده اي المادية الموجودة في الخارج محققا
 او متدرا والملازم بينه وله تبيين ان الاول لا يلزم من تصور الملازم
 بقصوره وحصول الجرم بالقدم بينهما ضروري فلهذا الكسفي
 بالجرم فان صفت الواحدة مثلا للثلاثين ويلزم من تصور
 الملازم بقصوره والجرم بالقدم بينهما اثنان في ما يلزم من تصورهما
 الجرم بالقدم كالانقسام بمقتضى اثنين اللازم للاربع فانه
 يلزم من مجرد تصورهما الجرم بان الاربع مستنتجة بمقتضى اثنين

والثاني اعم من الاول فانه كلما يلزم الجرم من تصور الملازم
 يلزم من تصورهما من غير عكس واما غير بين وهو خلاف
 البين اي لا يلزم من تصور الملازم اذن تصورهما الجرم
 فيستمر الى وسط برتاني كسادي الزوايا الثلث للثلاثين
 لثلاث فان التساوي لهما لازم لما يمتد للثلاث لكن لا يحصل
 الجرم بالقدم بينهما مجرد تصورهما بل لابد منه من وسط واسط
 ما يترق بتولنا لانه حين يقال لانه كذا او لا يمتد والافرن
 بالعكس وان لم يمتد الانكسار عن الشيء كالفنا حاك بالفضل
 لثلاث فهو عرض مغاير اما دايما البشوت كركه الا انكسار
 ودايم البشوت غير مناسبات لا مكان الانكسار واما ثابت
 الزوال سرعا كركه الجني وصفة الرجل او بطاء كالشيب
 والشباب قال **وخاتمة مفهوم الكللي سمي**
ومروضة طبيعيا والمجمع قليا وكذا الانواع الخمسة

الكلية والنظر في الكل

اقول اذا قلنا مثلا الحيوان كل من حيث امره رابعة الاول
مفهوم الحيوان من حيث هو الجوهري القابل للابعاد الثاني
الحساس المتحرك بالادارة وهذا المفهوم من حيث هو
ليس باحد الكليات فلم يتبين له الثاني مفهوم الكل اي
ما لا يشترط ضد على كثيرين من غير اشارة الى طبيعة
الطبائع يسمى كلها منطقيا لانه يبحث عنه في المنطق كونه حيث
لم يغير في اشارة الى شئ مخصوص واثبات مفهوم الحيوان
من حيث هو مفروض لمفهوم الكل يسمى كلها طبيعيا لانه طبيعة
من الطبائع وحيث من الحيات والرابع المجموع المركب من العارض
والمفروض ويسمى كلها عقليا لعدم تحققة الثاني العقل الفرق بين
الطبيعي والعقل بالعتيد والتكيد وهذه المفردات
متغايرة لا يمكن تعقل كل واحد منها مع الآخر بل عن الآخر
والانواع الخمسة اي الجنس والنوع والفصل التي ضد الوقوع العام
مثل الكل في هذه الابعادات مثلا اذا قلنا الحيوان جنس هناك

الكل

ايضا امور اربعة الاول مفهوم الحيوان من حيث هو راسي
مفهوم الجنس اي القول على الكثرة المثلية الحيات في جراب
ما هو ويسمى جنسيا منطقيا واثبات مفهوم الحيوان من حيث
هو مفروض لمفهوم الجنس ويسمى جنسيا طبيعيا والرابع المجموع
المركب من العارض والمفروض ويسمى جنسيا عقليا وهكذا
البواقي قال **والحق وجود الطبيعي معنى وجود**
اقول اختلفت في وجود الكل الطبيعي الخارج فقول
موجود فيه كالحيران مثلا لانه يفرض من هذا الحيوان الموجود فيه
وجوه الموجود فيه موجود فيه والتحقيق انه لا وجود له فيه
لاستلزام الوجود الخارجي القيمة والقيمة انما في الكل مع انه لو كان
موجودا فيه لكان انتمس بالثبات او جوهرا انها وكلها
بطا اما الاول فلقد لم كون كل واحد من الجزئيات عين
الآخر فيه ضرورة تطابق الاشياء المطابقة لشئ واحد واما

اثنان فلا مشاع حمله عليهما لتغايرهما في الوجود ضرورة تحت
الكل بعد تحقق الجزئية الخارجية فالوجود الخارجي ماصدق عليه
المفهوم الذي اذا اعتبرته معروض الكل كان كلياً طبيعياً
ولهذا قال والمحق انه وجود الكل في معنى وجوده وانشاءه فيه
اي الافراده التي صدق مر عليها بطريق المطابقة على ما مر ^{تحت}
واذا ثبت انه لا وجود في الخارج الا للاشخاص فحق الكليات
بأشراح العقل من ذاتها وادعائها المكشوفة بها ضرورة
محملة باقتضات الاجتهادات **قال معرف الشيء**
ما يتعال عليه لفائدة تصورته ويشترط ان يكون مساوياً
اجلي فلا يصح بالأعم والافض والمساوي معرفة والاخفى و
المعرفة بالفصل القريب جد وبالفائدة رسم فان كان
مع الجفص القريب قدام والافاقص ولم يعرفه بالقرص العام
وقد اخبر في الرسم ان قص ان يكون اسم كاللفظ وهو ما
يقصد به تعيين مآل اللفظ اقول لما فرغ من بيان

معلومات قول الشارح فيه وهو ما يتعال على الشيء المطلوب
المشهور به من وجه لفائدة تصورته لك الشيء من الوجه المحمول
اي ما يكون تصورته سبباً لتصوره بطريق النظر اما بالكت
كأن في الحد اتمام والتمييز عن جميع ما عداه ضروري او بغيره
كأن في غيره والامتناع عن اجماع مع غيره عند المتأخرين فاشترط
المساواة بينهما في العدم اي صدق الشيء على ما صدق عليه
المعرف وهذا هو معنى اللطاد اي متى وجد الموقوف وجد
الشيء فلا يدخل فيه ما لا يكون من افرادة فيكون ما عدا
المعرف على ما صدق عليه الشيء وهو معنى الانعكاس اي متى وجد
الشيء وجد الموقوف ويلزم كلياً ان الشيء الموقوف الشيء فلا يخرج
عنه فرد من افرادة فيكون جاسماً وكونه اجلي ضروري ضرورة
تقدم تصوره على تصور الشيء فيكون سابق وجوده الى العقل
فيكون اوضح عنه فتركه اجلي حال من مساوياً لاخر بعد خبره في
لا يصح التعريف بما هو اعلم من الشيء لاستلزامه ان لا يكون مانعاً

ولا بما هو احسن منه لان لا يكون جامعاً واذا لم يصلح له رفع
 فالجائز بالطريق الاول لانه في غاية البعد عنه ولا بما
 يساويه في المعرفة اي ما يكون العلم به مع العلم به ^{الشيء}
 كترتيب احد المتضامين بالآخر مثل ان يقال الابن من
 اب او الاب من له ابن فانما في مرتبة واحدة من العلم
 ولا بما هو احسن كما يقال النار دجيم شبيهة بالنفس ^{للايمان}
 معرفة على موقفة المبركة كترتيب الشمس بانه كوكب يناري
 ثم ترتيب النهار بانه زمان طلوع الشمس والكر كترتيب
 الاثنين بالزوج الاول للموت بالنفس متساويين للموت
 بالتبيين في المقاضيلين ^{الموت} بالتبيين وهذا ارد
 من الاضطرار لضرورة اوضح في بعض بعض فافاد بقوله
 ومن المبادي معرفة لتوهم امكن صيرورته في بعض الصور
 وهذا المتيقن له والترتيب بالفضل الترتيب حد لانه ذاتي مميز
 فيكون مانعاً عن دخول اعيان المحدود وفيه احد المنع والترتيب

بالخاصة رسم لانه انما الرشي ورسم الدار هو اثرها
 فان كان ذلك قبل مع الجنس الترتيب كتحديد الان بالان
 الناطق فالحد تام لا شئ له على جميع اتيات الحدود
 واجزائه ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه وهو بطلان استلزامه
 ان يكون الشئ معلوماً قبل كونه معلوماً لان الحد هو الابرار
 من حيث يتعلق بها مقولات متعددة بازاء كل حسنة
 تصور والمحدود هو الابرار من حيث هو متعلق بتصور واحد
 فجميع مقولات الابرار سبب لتصور الشئ الذي هو تصور
 جميع الابرار في احد تفصيل وفي الحد وواجمال وان كان
 مع الجنس البعيد كتحديده بالعلم الناطق فهو ناقص لحد بعض
 الاقيات وان كان الخاصة مع الجنس الترتيب كترسيم المجران
 الصاكن فالرسم تام لما به تتبع الحد اتمام من حيث تقييد
 الجنس الترتيب فيه بما يحق بالشئ وان كانت مع الجنس البعيد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قرنية دالة عن المراد قال • المصديقات العينية

لشئ ادنيه عنه ثلثية موجبة وسالبة ويسمى المحكوم عليه

وقد استيعبها هوذا النافرة طيبة ويسمى الجزء الاول مقدما

مجلس مکرر در این روزها
برای این که در این روزها
مجلس مکرر در این روزها
مجلس مکرر در این روزها

[illegible]

كيفية كل شيء
في الحقيقة
بما هي عليه
وليس بما
يظهر
فقط

تصورات مرتبة كمن تصور ذلك من
فصل شرح خواصه ونصدها مرتبة كما هو
شرح في الكتاب القديق والوصول الى القديق وهو الحجت
لما كان ثلثا من القضايا قد تم بيانها وقد البحث بتبريد
التعنية وادفع باقتضاها وهي قول جميل مطابقة لكم للواقع
ولا مطابقة له فالقول مرادف للمركب شامل للمقول
والمسوع مقبر في التعنية المقولة اولاد في الملاحظة وهو
جنس يتم الاقوال التامة والتامة وتبصل الاحمال خرج
الاقوال الناقصة والانشآت وهي اما جملة او شرطية
فان الحكم فيها بغير شيء هو المحكوم به لشيء هو المحكوم عليه
كقولنا الحيوان جسم او مني شيء عن شيء كقولنا الحيوان ليس جسم
فالتعنية جملة وهي موجهة ان كانت النسبة ايجابية
وسالبة ان كانت اشرعية فلا بد فيها من ثلثة اجزاء محكوم
ويسمى موضوعا لانه وضع لان يحكم عليه بشيء محكوم به ويسمى
محمولا لانه على الموضوع وما يميزه المادة ونسبة بغيره الصفة
بما ترتبط احدهما بالآخر هي اتباع النسبة او اثرهما فاما

لما كان ثلثا من القضايا قد تم بيانها وقد البحث بتبريد
التعنية وادفع باقتضاها وهي قول جميل مطابقة لكم للواقع
ولا مطابقة له فالقول مرادف للمركب شامل للمقول
والمسوع مقبر في التعنية المقولة اولاد في الملاحظة وهو
جنس يتم الاقوال التامة والتامة وتبصل الاحمال خرج
الاقوال الناقصة والانشآت وهي اما جملة او شرطية
فان الحكم فيها بغير شيء هو المحكوم به لشيء هو المحكوم عليه
كقولنا الحيوان جسم او مني شيء عن شيء كقولنا الحيوان ليس جسم
فالتعنية جملة وهي موجهة ان كانت النسبة ايجابية
وسالبة ان كانت اشرعية فلا بد فيها من ثلثة اجزاء محكوم
ويسمى موضوعا لانه وضع لان يحكم عليه بشيء محكوم به ويسمى
محمولا لانه على الموضوع وما يميزه المادة ونسبة بغيره الصفة
بما ترتبط احدهما بالآخر هي اتباع النسبة او اثرهما فاما

لوقد زعمنا انها ولم تحقق النسبة الرابطة بينهما لم يكن المقصود
فن حق في الجزء ان يدل عليه بلفظ كالجزمين الاخرين والبرهان
عليه يسمى رابطة تسمية للدال باسم المدلول واستعدادا الى
لنقطة هو اما المناسبة البشوية التي هي مورد الالجاب
والسلب فهي جزء على التحق ككهنات المالكات من درجة
تحت النسبة الرابطة متبادلة بما يتبادى منه عدا جوا
وحصر والاخر اذ في الثلثة ثم الرابطة ان كانت بلفظة
تسمى التعنية ثلثية للتلفظ ثلثة اجزاء وان كانت منوية
تسمى ثنائية للتأخير على الجزمين وان لم يكن الحكم مثبت
شيء بشيء اذ فيه عنه فالتعنية شرطية مسجي تعنيها والجزء
الاول منها يسمى بالمقدم تسمية على ثلثة اثنان بالتي للثمة
وتعنيته للادل وتقدم الجملة عليها لبطالة الاولى وتكون
قال **والمرجع ان كان مستحقا تسمى التعنية شخصية**
وان كان منسوبا فطبيعية والافان بين كية افراده

الافان بين كية افراده
بما هي عليه
وليس بما
يظهر
فقط

دعنا ان الرابطة اذ في الثلثة
مفعول غير متعلق وهو النسبة
المستقيمة على المستقيمين
فانها بالكلية كانه واحدة في
قولنا ان كان عالما ويسمى ثنائية او
غالب الاسم كقولنا قولنا زيد عالم
ويسمى ثنائية

ومحصوله
لخصه في قوله
فانها بالكلية كانه واحدة في
قولنا ان كان عالما ويسمى ثنائية او
غالب الاسم كقولنا قولنا زيد عالم
ويسمى ثنائية

الافان بين كية افراده
بما هي عليه
وليس بما
يظهر
فقط

الافان بين كية افراده
بما هي عليه
وليس بما
يظهر
فقط

١٥٣
 كلاً أو بعضاً محصورة كلية أو جزئية وما بالبيان سوراً
 والآفة قوله وتلازم الجزئية أقول: الكلية منتزعة
 باعتبار الموضوع إلى أربعة أقسام: شخصية وطبيعية ومحصورة
 ومهمة فالموضوع إما جزئي حقيق أو كلي فأن كان جزئياً
 كقولنا زيد كات زيد ليس بحقيقة منتزعة شخصية
 لكون الحكم على ذات شخص وإن كان كلياً فالحكم على
 نفس حقيقة ومنه قوله أو على أفرادها فأن كان الأول
 لا يمثل إلا أن نع سميت طبيعية لأن الحكم عليه بالضرورة
 وهو طبيعة الإنسان وكيف لا وهو هنا ما ينهم من لفظ
 الإنسان وهو الطبيعة وحدها وإن كان ثانياً في فكر الأفراد
 أما مبنية بان الحكم إنما على كلها أو على بعضها وأما
 مبنية فان بين الكمية كلاً أي حال كون المبنى كل الأفراد
 أو بعضاً أي حال كونه بعضها سميت محصورة بمحصورة أفراد الموضوع
 كلية وجزئية موجهة وسالبة وهي ما تدعى بالبيان سوراً

استعارة من سور البلد فانه في احاطة بالأفراد شبه سور
 في احاطة به فسور الموجه الكلية كل قولنا كلات أن
 من أفراد كل واحد واحد غير بعض الحيوان أو واحد من الإنسان
 وسور الالبية الكلية لاشي ولأحد من الإنسان كخ
 والجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس بجزئية
 بحدوث وليس بعض الحيوان باتان وبعض الحيوان ليس
 بجزئية وان لم يتبين الكمية سميت مهمة لا مجال لبيان
 صالح للكلية والجزئية وتلازم الأخيرة في الصدق فانه
 كلما صدقت صدق الجزئية وتبين صدقت صدق المهمة
 الأولى فلان الحكم على الأفراد إنما على جميعها أو على بعضها
 وعلى كلا التقديرين الحكم على البعض لازم وأما الثانية فلان الحكم
 على بعضها حكم عليها مطلقاً راعياً أنه لا اعتداد
 بالطبيعية في العدم أو المحذور منها موقوفة أحوال
 الموجودات المتأصلة وهي الأفراد الشخصية معتبرة
 بعض الأفراد صادق فانه صادق في كل واحد
 صادق في كل واحد صادق فانه صادق في كل واحد

١٥٤
 كلاً أو بعضاً محصورة كلية أو جزئية وما بالبيان سوراً
 والآفة قوله وتلازم الجزئية أقول: الكلية منتزعة
 باعتبار الموضوع إلى أربعة أقسام: شخصية وطبيعية ومحصورة
 ومهمة فالموضوع إما جزئي حقيق أو كلي فأن كان جزئياً
 كقولنا زيد كات زيد ليس بحقيقة منتزعة شخصية
 لكون الحكم على ذات شخص وإن كان كلياً فالحكم على
 نفس حقيقة ومنه قوله أو على أفرادها فأن كان الأول
 لا يمثل إلا أن نع سميت طبيعية لأن الحكم عليه بالضرورة
 وهو طبيعة الإنسان وكيف لا وهو هنا ما ينهم من لفظ
 الإنسان وهو الطبيعة وحدها وإن كان ثانياً في فكر الأفراد
 أما مبنية بان الحكم إنما على كلها أو على بعضها وأما
 مبنية فان بين الكمية كلاً أي حال كون المبنى كل الأفراد
 أو بعضاً أي حال كونه بعضها سميت محصورة بمحصورة أفراد الموضوع
 كلية وجزئية موجهة وسالبة وهي ما تدعى بالبيان سوراً

قوله وقد ذكرنا في الجواب

استلزام المبدأ الموصوف فلما اذا قلنا ان ما قلنا فلا يكون الحكم على بعض الافراد
او على البعض وعلى كلا السورين فيصدق ان الحكم على بعض الافراد فيصير في مطلق اي
الحكم على جميع الافراد او على البعض او استلزام الجواب في المبدأ فلما اذا قلنا بعض الافراد
مستلزم لصدق الحكم على الافراد فيكون العلم ان الحكم في المبدأ مستلزم للمبدأ فلما اذا قلنا
ولما ان مستلزم لصدق الحكم على الافراد فيصدق الحكم في المبدأ فيكون المستلزم في المبدأ
لانما قد يكون المبدأ مستلزم في ضمن الجواب فلا يصدق الكلية مستلزما لان الاستلزام
بين السورين في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد وقد يجعل كبرى

في الشكل الاول فيقوم تمام الكلية في هذا زيد و زيد حيوان

فهذا حيوان بخلاف الطبيعية **قال ولا بد**

الموجبة من وجود الموضع محتاجة الى خارجية او متوزعة

فالحقيقة او ذهنية قال ذهنية اقول

في الموضع **ج** وعن المحمول **ب** تقيما واختصارا وعن

منهزم **ج** حقيقة بالوصف والعنوان **ب** عيا صدق هو عليه

بالذات فاذا قيل كل **ج** **ب** معناه اي ما صدق عليه

من الافراد هو **ب** فالمراد **ج** ذاته **ب** صفة

ولا يجوز ان يراى بالاول ايضا الوصف ويكون المعنى ان

منهزم **ج** هو منهزم **ب** لاستلزامه ان لا يكون على المعنى

بل في اللفظ لانما لفظان مترادفان ولا يلائم انذار في صدق غيره

ايضا والمعنى ان ما صدق عليه **ب** هو ما صدق عليه **ج**

لا يجابه الاختصاص في الضرورية لان ما صدق عليه **ج**

في الموضع **ج** حقيقة بالوصف والعنوان **ب** عيا صدق هو عليه
بالذات فاذا قيل كل **ج** **ب** معناه اي ما صدق عليه
من الافراد هو **ب** فالمراد **ج** ذاته **ب** صفة
ولا يجوز ان يراى بالاول ايضا الوصف ويكون المعنى ان
منهزم **ج** هو منهزم **ب** لاستلزامه ان لا يكون على المعنى
بل في اللفظ لانما لفظان مترادفان ولا يلائم انذار في صدق غيره
ايضا والمعنى ان ما صدق عليه **ب** هو ما صدق عليه **ج**
لا يجابه الاختصاص في الضرورية لان ما صدق عليه **ج**

في الموضع **ج** حقيقة بالوصف والعنوان **ب** عيا صدق هو عليه
بالذات فاذا قيل كل **ج** **ب** معناه اي ما صدق عليه
من الافراد هو **ب** فالمراد **ج** ذاته **ب** صفة
ولا يجوز ان يراى بالاول ايضا الوصف ويكون المعنى ان
منهزم **ج** هو منهزم **ب** لاستلزامه ان لا يكون على المعنى
بل في اللفظ لانما لفظان مترادفان ولا يلائم انذار في صدق غيره
ايضا والمعنى ان ما صدق عليه **ب** هو ما صدق عليه **ج**
لا يجابه الاختصاص في الضرورية لان ما صدق عليه **ج**

هو عينه ما صدق عليه **ب** فلما كان المحمول اصدق عليه

لكان ضروري البشوت للموضوع ضرورة بثوت الشيء نفسه

ولا عكس الاول والمعنى ان منهزم **ج** هو ما صدق عليه **ب**

لما عرفت ان القضية الطبيعية غير معتبرة في الموضوع ان

كان نوعا فالعنوان عين الذات وان كان جنسا او ضمنا

فموجبها وان كان خاصية او عرضا عاما فهو خارج عنها

منهزم القضية راجع الى عقد الوضع الذي هو اتفاق ذات

الموضوع بوصفه بالامكان والى عقد الحمل الذي هو صدق

وصف المحمول على ذاتها اما بالضرورة او بالامكان او بالفعول

والقضية اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فلا بد من وجود

الموضوع فيها على وفق الايجاب وان كان خارجا فمحتقا او

متدرا وان ذهنا فذهن ضرورة ان اثبات منهزم وجودي

او عدي الشيء فرع بثوت ذلك الشيء فوجوده ان كان

في الموضع **ج** حقيقة بالوصف والعنوان **ب** عيا صدق هو عليه
بالذات فاذا قيل كل **ج** **ب** معناه اي ما صدق عليه
من الافراد هو **ب** فالمراد **ج** ذاته **ب** صفة
ولا يجوز ان يراى بالاول ايضا الوصف ويكون المعنى ان
منهزم **ج** هو منهزم **ب** لاستلزامه ان لا يكون على المعنى
بل في اللفظ لانما لفظان مترادفان ولا يلائم انذار في صدق غيره
ايضا والمعنى ان ما صدق عليه **ب** هو ما صدق عليه **ج**
لا يجابه الاختصاص في الضرورية لان ما صدق عليه **ج**

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 انما نؤمن بالذي احل الله لنا
 من هذه الاشياء

اي ثابت في الخارج فالنقطة الخارجية والحكم مقصور على
 الافراد الخارجية فالمراد بـ **ج** ان كل امر
 في الخارج **ب** فيه وان كان متروكاً سواء كان ثابتاً في اول
 في حقيقة كانتا حقيقة القضية المتصلة في العلم
 والمراد به ان كل ما لو وجد في الخارج من الاواد المتصلة
 والحكم غير محقق بالوجود في اوله فان وجد فالحكم غير مقصور
 على الافراد المخرجة بل يعنى والمدرة ايضا مثل كل انسان
 حيوان وان لم يوجد فهو على المدرة الوجود مثل كل غنم
 طائر وان كان ذمناى حاصل في الذن غير ممكن الوجود
 في الخارج ففيه شبهة والمراد به ان كل ما هو **ج** في الذن
 فيه كونه في كمال الباري يمتنع اي كل احدق عليه في الذن انه
 شريك الباري يصدق عليه في انه يمتنع في الخارج وكذلك كل متشبه
 فهو معدوم فالخارجية تقتضي وجود الموضع تحت الحقيقة

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 انما نؤمن بالذي احل الله لنا
 من هذه الاشياء

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 انما نؤمن بالذي احل الله لنا
 من هذه الاشياء

معدول او الدونية ذمنا والامان به فلا يقتضي وجوده على
 ذلك التفصيل لجواز السلب من المعدوم وبين الخارجية
 والحقيقة عموم من وجه لصدق الاول دون الثاني
 اذا اتفق الحكم على الافراد المتصلة بالعلم
 وحدتها معا اذا تناول الحكم جميع الافراد المتصلة والمدرة
 والذمنية مبانية لها لا شعاع حدتها باحد الاجبارين
قال وقد قيل حرف السلب جزء من جزئى
معدولة اقول القضية الماعدولة وحصله لان حرف
 السلب المان بجعل جزء من احدى جزئى القضية او لانان جعل
 جزءا من الموضع او من المحمول او منهما بحيث معدولة المعدول
 حرف السلب عامر مع له وهو الزعم والسلب حيث صار جزءا
 جزءا واحدا منها المامر مع عامر مع العالم مع ويسمى معدولة
 الموضع او محمول لاشل الهم لا عالم ويسمى معدولة المحمول وان لم
 لا يجرى ويسمى معدولة الطرفين اذا

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 انما نؤمن بالذي احل الله لنا
 من هذه الاشياء

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 انما نؤمن بالذي احل الله لنا
 من هذه الاشياء

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 انما نؤمن بالذي احل الله لنا
 من هذه الاشياء

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 انما نؤمن بالذي احل الله لنا
 من هذه الاشياء

هذا هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله

هذا هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله

سيتحصل سواء كانت موجهة أم سلبية لأن حرف التثنية
 إذا لم يكن حرفاً من جنس فطرنا القضية كلها حصل وجودي
 وليس الموجهة محصلة والبالغة بسيطة لا لعدم جريته
 حرف السلب لم يفسد ما علم أن الإيجاب والسلب اعتبار
 النسبة لا بالاشتمال الطرفين على حرف السلب فالتسوية إذا
 كانت واقعة فالقضية موجهة مع عدميتها مثل كل ما ليس
 فهو إلا أن فادع حكم فيها بثبوت الالافية بكل ما صدق
 عليه أنه ليس بخوان في موجهة مع اشتغالها على إذا كانت
 مرفوعة فهي سلبية مع وجوديتها كونها لاشئ من الالافية
 بغير سن فادع حكم فيها بسلب الزم عن كل ما صدق عليه
 الالافية في سلب بغير مع عدم اشتغالها على **قال**
وقد تعبر بكيفية النسبة فوجهه ما به البيان
 أقول لا بد لنسبة المحل للموضوع سواء كانت إيجابية أو سلبية

هذا هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله

هذا هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله

في نفس الأمر من أن يكون كميته بكيفية من الفردة أو
 الدوام وما يليها من مادة القضية وأوضح بها حيث
 القضية موجهة وما حصل برهانها من اللفظ الدال عليها
 القضية المخلوطة وحكم العقل بها في العقلية يسمى جهة وجود
 في اللفظ المذكور ببيان أيضاً فالحال إذا اللفظ الفاعل بآراء
 الفرد العقلية **قال** **فإن كان الحكم بفردية**
النسبة ما دام ذات الموضوع ففردية أو ما دام
وصفه فشرطه عاقل أو في وقت معين فوقتية محطته
أو غير معين فمختلطة مطلقة أو بدوياً ما دام الذات
قد اتية أو ما دام الوصف فخرقية عاقله أو غير متا
فالمطلقة العاقله أو بعد م فردية خلافاً فالحكمة
العاقله فهذه بأبسط أقول البساطة البساطة

هذا هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله

هذا هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله

هذا هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله
 انما هو المقصود من قوله

ابن ابی ریحان

وان انحصرت السبلط الست لان ثبوت الحول للموضوع او سلبه عنه فاما ان يكون بالكلية
او بالفعل فان كان الاول فكلية عامة وان كان الثاني فخاص اما ان يكون كقولنا او غير
غير الضروري فهو دلالي او غيرهم فان كان الثاني فمفصلة وان كان الاول فكلية اما ان يكون بشرط الوصف
او بشرط الذات فان كان الاول فمفصلة او غيرهم فان كان الثاني فمفصلة او غيرهم فان كان الاول فمفصلة
ايضا اما ان يكون بالوصف او بالذات فان كان الاول فمفصلة او غيرهم فان كان الثاني فمفصلة او غيرهم

وهو ما شتمل على حكمين بالاجاب والسلب والاولى اما ضروريه

او مشروطه عاقه اذ وقتیه مطلقه او منتسبه مطلقه او

18. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845.

وایمیه او عربیه عامه او منطلعه عامه او محله عامه لایه اول

الحكم بضرورة النسبة اى ضرورة ثبوت الحمل للموضوع

از شکر غیر ماد ذات الموضوع موجود است که آن را که از آن

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الموجبة بضرورة بقوت الجسمانية للحيوان في جميع اوقات وجوده

وفي السالة سلب المحادثة عنه في جميعها سميت القصة

الحمد لله الذي جعل القرآن من الآيات

للصورة وان كان العلم بغيره سببه مادام انه مذكور
في شئ من العلم بالصورة

بالوصف العزائي في جميع اوقات بقاء الوصف العزائي

كما يحض منقحة العين بالفررة ما دام في اول الشئ من المفضل

من

يا ايها الناس اني قد بعثت اليكم رسولا من انفسكم يبين لكم اياتي التي اتيكم بها لعلكم تتقون

واعييتها من الشروط الخاصة وهي اعم من الاولى لان الصوره

الضرائب

است که در این کتاب
درست است و
بسیار
طریق
مکتب به
از کتب
ملافا
شعور
کلی
و اصل

1911

ورقة السكت في اوقات ثبوت الرضخ

[illegible]

ادام الذات كسبه فلهذا دام الرشد

عكس وان كان العلم بما الضرة في وقت معين لم يتاخر

ثم نكثت بالضرورة وقت اجتماع القوم في عهد الرب

الزمن والشهر منك . وقت التماس وقته

...الملك ...

مطلقة للخصص بالوقت المعين وعدم التقييد باللازم

وان كان الحكم بالنزوة في وقت غير معين على شخص ان

التعريف هو ما لا علم به ان علمه التعريف متوكلون كما

سین یزیر بر سی می کاسم سین بر

فمن واما دلاسی منه بپشتن و اما سیم

سخرت لعدم التقيين والتقييد وان كان اظلم بوام مطيرة

النسبة ما واد ذات الرضه ورمه واكنه كان في اسود

اندر این رساله که در این کتاب است

دایا دلای و منہ بایض دایا ای الربی حکوم علیہ بدرام بنو

الاسودية وسلب الابيض عنه ما دام الذات سميت دائمة

للدوام وهي أعز من الاداء مطلقا لان القدرة الذاتية ملزمة

میں اللہ و ام الذیلتین غفر لک

... و ...

التي كان لها في

... و در این کتاب ...

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

وحيث ان مطلقا اعم من وجودات الزمنية مطلقا ومنشتره مطلقا لا يمكن ان يكون
 محليا بل هو اعم من كل ما في الوجود من وجودات الزمنية بدون ان يكون
 كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 ومنشتره مطلق بدون اعم من مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 محلي كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق

وحيث ان مطلقا اعم من وجودات الزمنية مطلقا ومنشتره مطلقا لا يمكن ان يكون
 محليا بل هو اعم من كل ما في الوجود من وجودات الزمنية بدون ان يكون
 كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 ومنشتره مطلق بدون اعم من مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 محلي كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق

وحيث ان مطلقا اعم من وجودات الزمنية مطلقا ومنشتره مطلقا لا يمكن ان يكون
 محليا بل هو اعم من كل ما في الوجود من وجودات الزمنية بدون ان يكون
 كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 ومنشتره مطلق بدون اعم من مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 محلي كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق

وحيث ان مطلقا اعم من وجودات الزمنية مطلقا ومنشتره مطلقا لا يمكن ان يكون
 محليا بل هو اعم من كل ما في الوجود من وجودات الزمنية بدون ان يكون
 كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 ومنشتره مطلق بدون اعم من مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 محلي كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق

للموضوع اذ سلبه عند النقل كقولنا كل حيوان ثديي بالاطلاق
 العام ولاشي وثديي بالنقل حيث مطلقة عامة لانها مفعولية
 من القضية عند الاطلاق وعدم التعرّج جهة من الجهات ولا شيئا
 من الوجودات كما سيجي اثنين وهي اعم من الدائيتين والعائيتين
 لانهما متشابهتان في حقيقة الضرورة الذاتية او الوصفية اذ الدوام الذي
 هو اعم من الوصفية يكون النسبة فعلية ولا يلزم من فعليتها ضرورتها اذ
 هو اعم من الوصفية وان كان الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة الحاصلة
 بانها مركبات اجابية كان الحكم بعدم ضرورة الاجابية كقولنا
 كل نارية حارة بالامكان العام ولاشي من النار باردة بالامكان
 العام فمضى الاول ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري بمعنى
 الثاني ان اجاب البارد للحا ليس بضروري حيث يمكنه عامة
 للاشتغال على الامكان وكونها اعم من المكشاة الخاصة وهي اعم
 من المطلقة العامة لاستخدام صدق الاجاب بالسلب بالنقل

وحيث ان مطلقا اعم من وجودات الزمنية مطلقا ومنشتره مطلقا لا يمكن ان يكون
 محليا بل هو اعم من كل ما في الوجود من وجودات الزمنية بدون ان يكون
 كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 ومنشتره مطلق بدون اعم من مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 محلي كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق

وحيث ان مطلقا اعم من وجودات الزمنية مطلقا ومنشتره مطلقا لا يمكن ان يكون
 محليا بل هو اعم من كل ما في الوجود من وجودات الزمنية بدون ان يكون
 كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 ومنشتره مطلق بدون اعم من مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق
 محلي كذا في نفسه ضرورة ذاتي ووصفي مثل كل مطلق محلي وصادق محلي اعم من مطلق

و يمكن عامه اعم است از مطلقه عامه بر شرط انكه هرگاه كه صادق آيد ايجاب بالنفع بربا اقل
صادق خواهد بود كه سلب ضروري نيست و سلب ضرورت سلب امكان ايجاب نيست پس
هرگاه كه صادق باشد ايجاب بالنفع صادق خواهد بود ايجاب بالامكان ولازم نيست كه هرگاه
كه صادق آيد ايجاب بالامكان صادق آيد ايجاب بالنفع بر شرط انكه جاري است كه ايجاب
مكن باشد و هرگز واقع نباشد مثلاً طاهر و محسن هرگاه كه صادق آيد سلب النفع
صادق آيد لا اقل اين كه ايجاب ضروري نيست و سلب ضرورت ايجاب امكان مستبعد
پس هرگاه كه صادق آيد

بالنفع صادق آيد يتيه يتلزم سلب ضرورت السلب و امكان الايجاب والسلب
بالامكان ولازم نيست كه بالنفع يتلزم سلب ضرورت الايجاب و امكان السلب و اما
هرگاه كه صادق است
بالامكان صادق است
سلب بالنفع بر شرط انكه
جاري است كه سلب ممكن
باشد و هرگز بالنفع ناييد
مستبعد من العقل
بمنزله

لاخترها على حكم واحد اما على ايجاب فقط او على سلب فقط
ان انسان حيوان بالضرورة ايجاب الحيوانية لان ان و هو لا شيء
من الانسان بشي سلب الشجرية عن الانسان فقط ولا يندرج
اعتبار الضرورية والادام في البساطة لعدم ايجابها حكما
فاننا الحكم السابق في الايجاب السلب النسبة بين الجزئيين

الظليتين وبين القضايا الشاهرة وبها لم يقطع في المنة

سلك القضايا التي جرت العادة بالبحث عنها وغلجها

و اما ذكرها المصروفة التوطية للوقتيتين تسليما على النعم

قال **و قد قيد العاتان والوقيتان المطلقان**

وبعضي از قضايا سلب
است كه از اعتبار
نكرده اند و بجهت از احكام
اين نكرده اند و حكما
در باب تقيد
خواهد بود
ع

بالاتر از مطلقه عامه بر شرط انكه هرگاه كه صادق آيد ايجاب بالنفع بربا اقل
صادق خواهد بود كه سلب ضروري نيست و سلب ضرورت سلب امكان ايجاب نيست پس
هرگاه كه صادق باشد ايجاب بالنفع صادق خواهد بود ايجاب بالامكان ولازم نيست كه هرگاه
كه صادق آيد ايجاب بالامكان صادق آيد ايجاب بالنفع بر شرط انكه جاري است كه ايجاب
مكن باشد و هرگز واقع نباشد مثلاً طاهر و محسن هرگاه كه صادق آيد سلب النفع
صادق آيد لا اقل اين كه ايجاب ضروري نيست و سلب ضرورت ايجاب امكان مستبعد
پس هرگاه كه صادق آيد

بالا دوام الذات فيسمى **المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة**

والوقيتية والمنشئة اقول بعد اقتضاء بيان

معاني القضايا البسيطة من غان التجرير والاطلاع

على القضايا المركبة الحاصلة من التقيد وهي سبعة

والوقيتان والوجوديان والممكنة الخاصة فقد قيدت العا

اي المشروطة العامة والعرفية العامة والوقيتان المطلقان

اي الوقيتية المطلقة والمنشئة المطلقة بالادام والذات

فيكون النسبة ضرورية لا دامية مادام الوصف اذني وقت

معين اذ غير معين لا دامية مادام الذات فيكون داليني

بعض الاوقات لا دامية في البعض فيكون التقيد صحيحا

العامة المتيقنة كون كل تحت مظلم بالضرورة مادام تحتنا

لا دايما ولا شيء من تحت مظلم بالضرورة مادام تحتنا لا دايما

وتسمى مشروطة خاصة وهي حصص مطلقا من العامة او المطلق

بالاتر از مطلقه عامه
خامه بود و اما
از مشروطه عامه
مستبعدا
بالاتر از مطلقه عامه
خامه بود و اما
از مشروطه عامه
مستبعدا

في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين

اعم من الميتة ومن الوفاة والمطلقة والمكسرة العلامات لان لا
 من الاضاض وضمانه للاميتين ضرورة بيان اللادام
 الذي وللاوام الداني والضرورة الذاتية وهي اللادوام
 الاول لاشي من المنفخت منظم بالاطلاق العام وفي الثاني
 كل منخت مضي بالعدل لان الاجاب اذا لم يتحقق في جميع
 اوقات الذات يتحقق السلب في الجملة وكذلك السلب اذا
 لم يثبت في جميع الاوقات يثبت الاجاب في الجملة والرفقة
 العامة المتيقنة يكون كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً
 لا دايماً ولا شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتباً
 لا دايماً يسمى عرفية خاصة وهي مباينة للاميتين لما عرفت
 واع مطلقاً من المشروطة الخاصة لان الضرورة الوصفية
 اللا دايمة مستدعية للادوام الوصفي والاداي في العكس
 واع من المشروطة العامة من وجه لفتها في مادة المشروطة

في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين
 في قوله لا شيء من الممتنعين

الخاصة وتنازعتها في مادة الضرورة الدايمة والادوام الوصفي
 اللا دايمة وهي واحض مطلقاً من الوفاة العامة كما مر من الباب
 لان الاضاض من الاضاض من الاضاض اضاض ومعنى اللادوام
 لاشي من الكاتب متحرك الاصابع بالعدل في كل كاتب
 ساكن الاصابع بالعدل واع لم ان العنوان في فخا صتين
 يجب ان لا يدوم لذات الموضوع ولا دوا له لا يعنا مادام
 الذات وهو وجه الوقتية المطلقة المتيقنة يكون بالضرورة
 كل منخت وقت جملولة الارض بين وبين الشمس لا دايماً
 بالضرورة لاشي من التمر منخت وقت الربيع لا دايماً يسمى وقتية
 ترك الاطلاق للتيقيد وهي مباينة للاميتين ولعم من
 العامتين من وجه للتصادق في المشروطة الخاصة والتنازق
 في الضرورية في اللادوام الوصفي من الوفاة الخاصة لتنازعتها
 في مادة الضرورة الوصفية وصدق الوفاة الخاصة بدورها اذا

في قوله لا شيء من الممتنعين

في ان الدوام يجب الوصف من غير ضرورة وصدق الرقبة يدور
 عند عدم صدق الضرورة الدوام يجب الوصف من المشروطة
 الخاصة مطلقا لان ثبوت الضرورة في جميع اوقات الوصف
 يتحقق ثبوت الضرورة في بعض اوقات الذات بل ان العكاس
 وخصص من المطلقة العامة والممكنة والمنشئة المطلقة المتعديّة
 به كقولنا كل ان مشتمل بالضرورة في وقت ما لا دائما
 ولاشي من الان يشتمل بالضرورة في الوقت المعين
 لا واما صدقها في وقت ما لا دائما ونسبتها مع تضايها
 الاخر كسبة الرقبة معها بل انفرقة قال **وقد عرفت**
المطلقة العامة بالضرورة الذاتية فسمى الوجودية **للا**
او بالادوام وتسمى الوجودية **للا دائمة** اقول **قد عرفت**
 المطلقة العامة بالضرورة يجب الذات او الادوام بحسبها
 فيكون النسبة الفعلية للضرورة او لادائمية في جميع اوقات

يسمى مشروطة ترك
 الاطلاق للثبوت

الذات فالمطلقة العامة المتعديّة بالضرورة الذاتية كقولنا بالاطلاق
 العام كل ان كان كاتب بالضرورة ولاشي من بكاتب كذلك
 تسمى وجودية بالضرورة ومعنى التيقن في الاول لاشي من الان
 بكاتب بالامكان العام وفي الثاني كل ان كان كاتب كذلك
 ومن مبانية للضرورة ضرورة تباين بالضرورة بحسب الذات
 للضرورة بحسبها وخصص من وجه من الذاتية لتضادها في مادة
 الدوام العرف وتضادها في مادة الضرورة ومادة اللادوام
 ومن العامين للتضاد في مادة المشروطة الخاصة والتضاد
 في مادة الضرورة ومادة اللادوام الوصف وخصص مطلقا من
 المطلقة والممكنة العامين اما من الاولى فطابق المتعديّة وخصص اما
 من الثانية فطابق الاخص من الاخص وخصص وخصص مطلقا من الحسنيين
 لاستدعاء صدق الضرورة والادوام مادام الوصف لا واما
 صدق فعلية النسبة بالضرورة من غير عكس ومن الرقبتين

لأن صدق الضرورة الوقتية لا دائما يقتضي صدق الإطلاق
لألا ضرورة دون العكس المطلقة العامة الميمنة باللا دوام
الذاتي كقولنا كل ضاحك لا دائما ولا شيء منه بضاحك كذلك
يسمى وجودية لا دائمة ومعنى اللادوام قد مر وهي أخص من الوجودية
اللا ضرورية إذا صدق الإطلاق لا دائما صدق الإطلاق لا
بالضرورة فخلات العكس ضابطة للدائمتين وأعم من العائتين
من وجه وأخص من المطلقة والمكشاة العامتين وأعم مطلقا
من الخاصتين ومن الوقتيتين والكل فاهم **قلت**
وقد عييد المكشاة العامة بلا ضرورية إيجاب المواقف
أيضا ويسمى المكشاة الخاصة **أقول** المكشاة العامة
المبيدة بلا ضرورية إيجاب المذكور كقولنا كل حيوان يتحرك
بالامكان العام لألا ضرورة يسمى مكشاة مكشاة خاصة
ومعنى القيد لاشي ومن الحيوان يتحرك بالامكان العام وهي أعم

من المركبات لأن صدق إيجاب النسبة وسلبها في كل واحد
منها على أي جهة يستلزم صدقها بالامكان العام ولا انعكس
ومما يميز للضرورة دواعي من الدائمة والعائتين المطلقة العامة
من وجه لصدق الجميع في مادة الوجودية اللا ضرورية وصدقها
بدون المكشاة في مادة الضرورية وبالعكس حين لم يخرج
الممكن من القوة إلى الفعل وأخص من المكشاة العامة **قلت**
وبه مركات لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة
فما نقي الكينية مواشئ الكمية لما قيد بها أقول
وبه التقنيا بالسبع المبيدة بعيد اللادوام واللا ضرورية
مركبات لا تخايبها على حكمين تحملين بالاجاب والسلب
مدلول للمقيد والثنائي للمقيد فان قيد اللادوام إشارة إلى مطلقة
عامة للدلالة على عدم دوام النسبة بين المحمول والموضوع الإيجابي
كانت اسلبية فالاجاب اذا لم يكن دائما يلزم ان يكون

الايجاب واقفا بالتعلل وهو الاطلاق العام ولزوم قال اشارة
 ولم يقل معناه لان المتبادر من المعنى اذا اطلق هو المضمون المطابق
 والسلب الايجاب بالتعلل ليسا منتهيا مطابقتا للادام
 الايجاب او السلب لا لزم لهما واكتفى في بيان معنى اللا ضرورة
 بالاشارة مع دلالتها على الامكان العام بالمطابقة للمشكلة
 والاختصار وقيد اللا ضرورة اشارة الى إمكانية عامة لدلالة
 على ان النسبة بينهما ايجابية او سلبية ليست بضرورية
 فاجابها اذ لم يكن ضروريا تحقق سلب ضرورة الايجاب
 وهو الامكان العام السالب وكذا سلبها اذ لم يكن ضروريا
 تحقق سلب ضرورة السلب هو الامكان العام الموجب فاذان
 التبدان فحالان للتفتيش المتيدة بهما في الايجاب والسلب
 وموافقان لها في الكلية والجزئية فان كان المتيد موجبا
 كلياً فالعلة سالب والتفتيش المركبة موجبة وان كان المتيد

سالباً فالعقد موجب كلي والتفتيش سالباً فالضرورة خاصة
 مثلاً ان كانت موجبة فمركبة من مشروطة عامة موجبة
 ومطلقة عامة سالبة وان كانت سالبة فمركبة من مشروطة
 عامة سالبة وان كانت مركبة من مشروطة عامة سالبة ومطلقة
 عامة موجبة على هذا قياس سائر القضايا المتيدة بالادام
 والوجودية اللا ضرورية اذ كانت موجبة او ممكنة عامة سالبة
 وان كانت سالبة فمركبة من اطلاق عام سالب والامكان عام
 موجب واما الممكنة الخاصة التي حكم فيها بسلب الضرورة
 من جانب الايجاب والسلب موجبة كانت او سالبة فمركبة
 من ممكنة عامة موجبة كانت او سالبة فمركبة من ممكنة عامة
 موجبة واخرى سالبة والتفرقة بين الموجبة والسالبة فيها من
 حيث اللفظ واما بحسب المعنى فلا فرق فان عر عنها بعبارة
 سلبية فبالعلة فمركبة من كل حيوان متحرك بالامكان الى

ان ايجاب التحرك للحيوان وسلبه ليسا بفردين وقد علم
 غير مرة ان سلب ضرورة الایجاب امكان عام سالب
 وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب هذا بعد ان اهل
 في بيان معاني المركبات وتعارفها يستحق كاعتبارها
قال الشرطية مستقلة ان حكم فيها بغيرت نسبة على
تدبر اخرى او فية عليه لزومية ان كالك للعلاقة والافاقية
ومستقلة ان حكم يتنا في نسبتين اولاشا فيها صا
وكذا باوى الحقيقة او صدا فافا فافا اجمع او كذا فافا
فانته الحكم على منها عناية ان كان الثاني في الثاني
الجزئين والافا فافا فافا فافا فافا فافا فافا فافا فافا
 شرع في جواب معاني الشرطية فهي اما متصلة او منفصلة
 ان حكم فيها بغيرت نسبة في قضية صادقة كانت او كاذبة
 على تدبر بغيرت نسبة اخرى كذلك او حكم متبق ذلك البتة

ذلك التقدير سواء كان ذلك الحكم مطابقا للواقع او لا فهي
 متصلة بوجبه او سالبة ومن المازومية او اتفاقية فان كان ذلك الحكم
 باثبوت العلاقة وهي اما عليية المتقدم هل يتساوى مثل كلما كانت
 الشمس طالعة او معلوليهما لعل واحدة فوكلما كان النهار موجودا
 فالشمس طالعة او معلوليهما لعل واحدة فوكلما كان النهار
 موجودا فالعالم مضيء او تضائيهما مثل ان كان هذا بالاذكر فهو
 ابنه في لزومية ومقدمها متميز عن تأليهما بالقطع فان مفهوم
 الاول ملزوم ومفهوم الثاني لازم واستلزام الشيء للغير لا يجب
 استلزام الغير له كافي للازيم الا ان هو ان لم يكن ذلك الحكم للعلاقة
 بينهما بل مجرد توافقهما في الصدق مثل ان كان الابن ناطقا
 فالخمار ما هو في اتفاقية وساليتها لا يغير فيها العلاقة وعددها
 فان السالبة الزومية ما سلب فيها اللزوم كقولنا ليس البتة
 اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والاتفاقية ما سلبت فيها

فان لم يكن
 ذلك

الاثبات كقولنا ليس اذا كان الالف ناطقا فالنفس صالحة
وان حكم فيها بالثبوت في بينهما فهي منفصلة موجبة او سالبة وهي اما
حقيقة او مانعة الجمع او مانعة التحول لانه ان كان الحكم بالثبوت في بينهما
في الصدق والكذب معا اي باثباتهما لا يصدقان معا ولا يكذبان
او سلب المناقاة بينهما كذلك فهي الحقيقة لكامل الثبوت في بين
فجوابنا ان الالجاب اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
فهذا العدد زوج وهذا العدد فرد وتلان لا يصدقان ولا يكذبان
معا مثال السلب ليس اما ان يكون هذا الالف ان اسم او شاعرا
فهذا اسم وهذا شاعر وتلان يجوز صدقهما وكذبهما وان كان الحكم
بالثبوت في بينهما في الصدق فقط اي باثباتهما لا يصدقان معا
ولكن يكذبان او سلب المناقاة بينهما كذلك فهي مانعة الجمع
لا ضرورة ايها على منع الجمع بين الجوابين الاول مثل هذا الشيء اما ان
او فرد من هذه الالف وهذا فرد من لا يصدقان معا ولكن قد

يكذبان بان يكون شيئا اخر اثبات مثل اما ان يكون هذا الجواب
او ابيض فانه يجوز صدقهما ولا يجوز كذبهما وان كان الحكم بالثبوت
في بينهما في الكذب فقط اي باثباتهما لا يكذبان واما يصدقان او
بشيء المناقاة كذلك فهي مانعة التحول لعدم خلو الواقع من جزمها
الاولى فاما ان يكون زيد في البحر او لا يفرق قولنا هو في البحر
وهو لا يفرق لا يجوز كذبهما والآخر مع عدم كونه في البحر
اثباتية بخلافه ليس اما ان يكون هذا الالف ان جسيما او متديا
فانه يجوز كذبهما ولا يجوز صدقهما وكل واحدة من هذه الاقسام
الثلاثة اما غادية او اتنائية لانه ان كان الحكم بالثبوت في بين
الجوابين لاثباتهما بان يمتنع منهم احدهما ان يكون متاينا منهم
الاخر مع قطع النظر عن الواقع في الاشكالية المذكورة فهي غادية
والمتقدم فيها غير متميز بالطبع عن التالي بل بالوضع اذ مناقاة
احد الشئيين انما يكون من الجوابين في قرعة مناقاة الاخر لثبات

ان المناقاة بين الشئيين انما يكون من الجانبين فالجسمة منها
منها متألقة من القضية فيقضيها الواسع او يقيضها للزوم
تركبها من جزئين يمشع اجتماعهما او تناقضهما معا واما في الجمع
منها المتضمنة من القضية واخص من يقيضها للزوم تالقتها
من جزئين يمشع الاجتماع فقط واما في الحكم منها تركب من القضية
واعم من يقيضها للزوم انضمامها من جزئين يمشع الارتفاع
فقط وان لم يكن الحكم بينهما لذهابها بل بمجرى اتفاق المناقاة بينهما
في الواقع فهي اتفاقية تكون الا ببيض الا حيوان اما ان يكون هذا
ابيض او حيوانا فمعهما ما لا ببيض والحيوان غير متناقضين لكن
اتفق البياض واشتاء الحيوانية فلا يجمعان لعدم الحيوانية
ولا يرتفعان لوجود البياض وسابقتها لا يعبر فيها المناقاة
الذاتية وعدمها فالباب العنادية ما يسلب فيها الثاني
الذاتي في الاشكال المذكورة والاتفاقية ما يسلب فيها الاتفاق

كقولنا ليس انما ان يكون هذا البعوض او غيره دائما ذكرنايتين ان
الاجاب والسلب في الشرطية بايجاب الاتصال والانفصال سلبهما
لا بايجاب الطرفين وسلبهما فمضى حكم بانفصال قضية باخرى بالمتك
موجبة او برفعها عنهما في سالبه ومضى حكم بالانفصال بينهما على
الانحاء الثلاثة فالمتكسرة موجبة او برفعها عنهما في سالبه
وتسمية السوابق بهذه الاسامي وقد رتب فيها للزوم والوعاد
والاتفاق انما هو بحسب الاصطلاح واما العلاقة المتصلة للتعقل
فحققت هذه الامور في المرجحات والسوابق جملت عليها
ايما في الاطراف وكذلك بالاحتمالية قال **ثم الحكم**
في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدمة فكلية او
بعضها مطلبا جزئية او معينة فتخصية والاهتمالية
اقول حكم الشرطية واحكامها لا يتعلق بحال المقدمة والثاني
بحال الاتصال والانفصال فهي تنقسم الى الكلية والجزئية والخصية

والهملة نظر الى الازمان والاحوال انت المحللة اليها نظراً
الى الافراد فالادعاء والازمنة ههنا بمنزلة الافراد ثم
فكليةهما باعتبار الكلية الحكم بالحلل لا باعتبار الكلية الموضوع
والمحلول وكذلك يبرأ في الحكم فيها بلزوم التالي للمقدم او
بمناقضة اياه ان كان على جميع التعادير المتقدم من الادعاء
والاحوال التي يمكن فرضها مع وضع المتقدم في كلية كوننا
كل ما كان زيد كيت فهو ترك بديه اي لزوم ترك اليد للكلية
ثابت في جميع اوقاتها وتحت على كل حال يمكن فرضه مع
كاتباً مثل العقود والقيام والكلم وطلوع الشمس وناطية الانسا
وغيره مما لا يتناهي وان كان الحكم بهما فيها على بعض التعادير
مطلقاً اي من غير تعرض للتعين في فرضية كون قد
يكون اذا كان هذا حيوياً فانه ان فانه ذلك بلزوم حال كونه
ناتقاً دون سائر الاحوال وان كان الحكم فيها على بعض التعادير

معيناً اي على وضع معين وفي زمان معين فهي شخصية
نحو ان جيتني غذا الكرمك اي الكرمي ثابت عند جيتنيك
في وقت معين وهو الغد وان لم يكن الحكم فيها على جميع
التعادير ولا على بعضها مطلقاً او معيناً ولم يتعرض للتعميم
او التخصيص بالاطلاق او التعيين فهي محملة في سور الموجبة الكلية
في المتصلة كلما ومهما ومتى كون كلما ومهما ادنى كان النهار
موجودا كان العالم مضياً وفي المنفصلة وانما كوننا دايماً
اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً او سور البتة
الكلية فيهما ليس البتة اذا كانت الشمس غاربة فالنهار وجود
وليس البتة اما ان يكون الشمس غاربة واما ان يكون الليل
موجوداً او سور الموجبة فيهما قد يكون مثل قد يكون اذا كان
الشمس طالعة فالسواء متعينة وقد يكون اما ان يكون في
الدار زيد واما ان يكون فيها عمر و سور البتة الجزئية

قد يكون وسور الاجاب الكلي المصدر يخرج السلب كوننا لا يكون
 اوليس كلما اوليس مما اوليس متى كانت الشمس طالعة فالسما
 مصححة وقد لا يكون اوليس لا دايما اما ان يكون احياء
 صناديقه لا ان يكون دموية والمهمة بارسال النظم ان
 ولو اذ اني المتصلة واما اذ في المنفصلة في اوتيتيد الاحوال
 يا مكان الفرض مع وضع المقدم اشعار بان من الاحوال لا يكون
 فرضه كعدم اتالي اعدم زدم التالي في الاتصال فانها حالان
 ولو فرضنا معه لم يلزم اتالي المقدم لاستحالة استمرار الشيء
 للنفقين وكصدق الطرفين في الاتصال فان حال الفرض
 معه لم يتعاذ الامتناع معاندة الشيء للنفقين وموجب
 لتخصيص الحكم بالضرورة والقواعد فان من الاحوال لا يمكن فرضه معه
 في الاتفاقية كنفق اتالي في الاتصال ولو فرض موعدم
 صهيالية الفرس مع ناطقة الا ان لم يتحقق التوافق على الصدق

وكعدم شافي الطرفين في الاتصال ولو فرض معه لا يمتنع التناقض
 فالمعية فيها من التقادير الكائنة في نفس الامر قال
وهذا الشرطية في الاصل قضيتان حليتان او متصلتان
او منفصلتان ومختلفتان اول الشرطية لما كانت
 ملتزمة من قضيتين بالقررة القرينة من الفعل فطر فاما متصلة
 او منفصلة في الاصل قبل اتصالها باحداث الشرط اما حليتان
 كقولنا كلما كان الشيء حيا فانه موجود وقولنا دايما اما ان يكون
 العدد زوجا او فردا او متصلا ن كقولنا كلما كان الشيء حيا فاما
 فهو جسم فكلما لم يكن الشيء جسما لم يكن حيا واما وقولنا دايما اما
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالهنا موجود واما ان
 ان كانت الشمس طالعة فالليل معدوم او متصلا ن كقولنا
 كلما كان دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدايما اما
 ان يكون هذا العدد زوجا او فردا او قد لا يكون اما زوجا

دونا دايما اما ان يكون
 زوجا او فردا او قد لا يكون

او فردا او مختلطان بان تكونا جلية ومنفصلة او جلية ومنفصلة
 او منفصلة ومنفصلة وهذه الالف ثلثة شتى في المنفصلة
 الى تبيين لما ثبت ان اميتان المتقدم فيها عن الثاني ^{الطبع}
 فالملزوم فيها متعين بان يكون متقدما واللازم تأيلا ^{استلزم}
 من الجاهلين غير ضروري فالفرق بين متصلتها معها جلية
 وما ليهما متصلة ومنفصلة معها وتأليها بالعكس ظاهر
 بخلاف المنفصلة فلا ينقسم فيها اليهما لعدم الامتياز على
 على الوجه المذكور فالمتصل من المثلثين ستة اقسام الاول
 من جلية ومنفصلة بخوان كان طلوع الشمس ملزوما لوجودها
 فكلا كانت الشمس طالوة فاليها مبرور الثاني عكس الثالث
 من جلية ومنفصلة بخوان كان هذا اعدادا فاما مبرور واما
 الرابع عكس الخامس من متصلها ومنفصلها بخوان كل ما كانت
 الشمس غاربة واما ان لا يكون الليل مبرورا ^{عكس}

والمنفصلة منها ثلثة الاول من جلية ومنفصلة بخوان ان لا يكون
 الشمس ملزوما لوجودها فاليها مبرور واما ان يكون كل ما كانت طالوة
 كان النهار مبرورا الثاني من جلية ومنفصلة بخوان ان يكون
 الشيء واحدا واما ان يكون زواجا او فردا الثالث من متصل
 ومنفصلة بخوان ان يكون اذا كان العدد المازوجا والمافردا
 فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ستة
 وبعد مودة اثلثة المراتب تعرف اثلثة السواب فان كل
 واحد من الاملية اذا اخذت عين المتقدم ونقص التالي كانت
 واعلم ان الحكم بالانفصال او الاتصال اذا طابق نفس الام
 فالشرطية صادقة وان لم يطابق بينهما كاذبة سواء كان خبرا
 صادقين او كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
 اما المتصلة فوجبتها الصادقة تركب من صادقين وكاذبين
 ومجبولي الصدق والكذب ومقدم كاذب وتالي صادق ^{عكس}



لأن الصادق لا يستلزم الكاذب والآل يلم صدق الكاذب
وكذب الصادق لا يستلزم صدق الملوذم صدق الآل
واقضاه كذب الآل كذب الملوذم والكاذب يبرر كاذب
مقدم كاذب والتالي صادق ومن عكس ومن هاتين
لزومية والما المنفصلة فوجبهما الصادقة الحقيقة من صادق
وكاذبين والماتعة اجمع من كاذبين ومخلصين ومانعة الملوذم
صادقين ومخلصين والماتعة اخلو من صادقين ومخلصين
والماتعة اخلو من صادقين ومخلصين والكاذبة الحقيقة من صادق
وكاذبين والماتعة اجمع من صادقين والماتعة اخلو من كاذبين
هذا حكم المذجات والماتة الساتية فهي مقصد ما لكذب المرجية
وكذب ما لصدق وعليك ان تقدم نفسك الاشكال قال
الا انها خرجت بزيادة اداة الاتصال والاتصال **التي**
اقول طرفنا الشرطية وان كانا قبل الاتصال باداة الاتصال

او الاتصال قضيتين لكنهما بسبب زيادة الادوات قد خرجتا
عن كونهما قضيتين تامتين لعدم اشتغالها على الحكم قد خرجت
انه جزء لا يتم القضية الالهة قال **التناقض** **اخلاف القضيتين**
بحيث يلم لذاته من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس
بعد الفراغ من اتمام القضايا بامسح في احكامها بمبدأها
معنى الشاقص لمزقت غيره عليه وهو اخلاف القضيتين
بحيث يلم لذاته الاخلاف من صدق كل واحدة منهما كذب
الاخرى ومن كذب كل منهما صدقها واخلافها شامل لما يكون
بالايجاب والسلب والمحرم والاحمال او العدول والتحصيل او
الحمل والاتصال والاتصال بقوله بحيث يلم فخرج اخلاف
لم يكن بهذه الحقيقة وقوله لذاته اخر زعن اخلاف لم يكن
بهذه الحقيقة وقوله لذاته اخر زعن اخلاف القضية ولازنها
المساوي بالايجاب والسلب مثل هذا انسان في اليسر والحق

فانه لا يلزم فيها لذات الاختلاف من الصدق والكذب وبالعكس
بل بواسطة استلزام صدق كل منهما وكذبه ولا يجدان تحيزاً
ايضاً عن اللزوم الذي لا يكون لذات الاختلاف وصورة
بل بخصوص المادة كالكليتين والجزئيتين في مادة يكون
المحمول فيها اعم من الموضع او مساو له وقوله بالعكس اخرج
المتضادين كقولنا كل انسان حيوان لاشئ من الانسان
بحيوان فانه لا تناقض بينهما لا سلم ام الصدق والكذب من غير
انعكاس قال **ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والحكمة**
والاتحاد فيما عدا ما اقول ذكر الاختلاف والاتحاد
للتبيين والايضاح اي لا بد في المحصور ان يثبت التضييق
في الكم اي في الكمية والجزئية لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين
في كل مادة يكون المحمول فيها اخص من الموضع فانه يكذب
كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بان لا يصدق بعض الحيوان

انسان وبعض الحيوان ليس بان اما كذبهما فلان ايجاب امر
مخصص ببعض افراد الموضع منتف عن البعض للكل كاذب
وكذلك سلبه عن الكل واما صدقهما فلان الحكم فيها على
معيّن من جزئيات الموضع وهو موجود في ضمن كل منهما فيصدق
الايجاب في ضمن احدهما والسلب في ضمن آخر ولا يلزم عدم اتحاد
الموضع لان المراد اتحاد الرصف الغروي ولا بد في القضايا
مطلقاً من الاختلاف في الكيف اي في الايجاب والسلب المبني
عليه مدار التناقض ولا بد في الموضوعات من الاختلاف الحتمي
لكذب البعض وريتين وصدق الممكنتين في مادة الامكان فانه
يكذب كل انسان ثابت بالضرورة ولا شئ منة بكايت
بالضرورة ويصدق كل انسان ثابت بالامكان ولا شئ من
الاتان بكايت بالامكان اما كذبهما فلان ايجاب الكتابة
لواحد من افراد الاتان وسلبها عن ضروري واما صدق

فظاهر ولا بد من الاتحاد قبيها عدا هذه الامور الثلاثة اى غير
اتحاد الموضوع المحمول والاضافة والجزء والكل والقوة ^{والنقل}
والزمان والمكان والشرط فلو تعد وحدة من هذه الوحدات
لم نقتضنا بلوا اجتماعها على الصدق كقولنا زيد جالس
غير ليس بجالس في اختلاف الموضوع وقولنا زيد قاعد زيد
ليس بجائب في اختلاف المحمول وقولنا غير واب اى لو زيد غير
ليس لاب اى في اللفظ في اختلاف الضافة وقولنا العين سود
اى بعتها العين ليس باسود اى كلفا في اختلاف الكل والجزء
وقولنا الحمر مسكر في اللون اى بالقوة الحمر ليس بمسكر فيما اى
بالفعل في اختلاف القوة والفعل وقولنا زيد نائم اى املا زيد
ليس بنائم اى نهرا في اختلاف الزمان وقولنا زيد باع اى
في السوق زيد ليس بايعا في المسجد في اختلاف المكان
وقولنا الجسم مغروق للبصر اى بشرط الابيضية الجسم لا يغرق

بعضها

اى بشرط الاسودية هذا ويجوز رد الجميع الى وحدتى المحمول
والموضوع بل الى وحدة واحدة هى وحدة النسبة الحكيمية
وعدم ما عداها لا يضر في بناء على الشرة قاله **والنقيض**
للضرورة **الممكنة العامة** **واللدايمية المطلقة العامة** **الممكنة**
والعرفية العامة **الحقيقة المطلقة** اقول نقيض كل قضية
رفعها فان نقيض للضرورة موجبة او سالبة هو الممكنة العامة
وبالعكس اى نقيض الممكنة العامة مطلقة هو الضرورية لان ^{نقيض}
ضرورة الاجاب وضرورة السلب سلب ضرورةهما وقد مر في
ان سلب ضرورة الاجاب امكان عام سالب سلب ضرورة
السلب امكان عام موجب فنقيض كل حيوان جسم بالضرورة ^{الحيوان}
ليس بجسم بالامكان ونقيض لاشئ من الحيوان بجاد بالضرورة
بعض الحيوان جامد بالامكان العام والنقيض للدايمية موجبة
او سالبة هو المطلقة العامة وبالعكس لان ثبوت المحمول للموضوع

والشرط العامة

في كل اوقات الذات نياقض السلب في بعضها وبالعكس فيبقى
 كل زنجي اسود دايميا بعض الزنجي ليس اسود بالاطلاق العام
 واليقض الشرط مطلقا هو الحينية المكثرة وبالعكس وهي
 ما حكم فيها بالثبوت والسلب بالامكان في بعض اوقات
 الوصف كقولنا كل من به ذات الخجب يمكن ان يستعمل بعض
 اوقات كونه مجنوبا لان ثبوت الضرورة في جميع اوقات
 الوصف نياقض السلب بالامكان في بعض اوقات وبالعكس
 فيبقى كل مبصر منفتح العين بالضرورة ما دام مبصر بعض
 المبصر ليس منفتح العين بالامكان الحيني واليقض للضرورة
 مطلقا هو الحينية المطلقة وبالعكس هي التي حكم بالثبوت
 او السلب بالفعل في بعض اوقات الوصف كقولنا كقولنا
 كل من به ذات الخجب يستعمل في بعض اوقات كونه مجنوبا
 لان الثبوت في جميع اوقات الوصف مناقض للسلب

بعض اوقات وبالعكس فيبقى كل فخر مسكر ما دام فخر
 بعض الفخر ليس مسكرا بالاطلاق الحيني والمقصود منه ان
 للعكس لان التناقض من الجانبين وعليك ان تستخرج
 امثلة للعكس بقدر نفسك قال **والمركية المنزوم**
المرود بين يقضي فخرين لكن في الزمنية بالنسبة الى
كل فرد اقول النقيض للمركبة ان كانت كلية المنزوم
 المرود بين يقضي فخرينها على سبيل من الخلو وهو يقضي
 أحدهما لا يعيت فانه يلزم من صدقها كذب وبالعكس
 وطريقة ان يوزع نقضها وما يرددها بينهما فيبقى العرفية
 الخاصة وهي مركبة من عرفية عامة موافقة للاصل مطلقا
 فخالفة له اما الحينية التي لا بد لها من الموافقة فيبقى قولنا
 كل كانت متحرك الاصابع ما دام كاتبها لا دايميا قولنا بعض
 الكاتب ليس متحرك الاصابع بالاطلاق الحيني وبعض الكاتب

متحرك الاصابع دائما وقس على هذا امثلة سائر تافيف الركا
اما نقيض احد الجزئين بحيث فليس نقيضها وكذلك مجموع
نقيضها لجواز كذبه وكذب المجموع مع كذبها في كل مادة
تكون الجزء الآخر كما ذبا مع نقيض الجزء الثاني ومجموع النقيضين
وكذلك كل حيوان جسم لا دائما وان كانت جزئية فلا يمكن
في نقيضها ما ذكر لجواز كذبها مع كذبه في كل مادة يكون المجموع
دائم الثبوت لبعض الافراد ايم السلب عن البعض كقول بعض
الحيوان ان لا دائما فاذ مع كل واحد من نقيض جزئية
كاذبة واما كذبه واما كذبه فلكذب الادام لان البعض الذي
هو انسان دائما اما كذبهما فله دام ايجاب المحر للنفى لاد
وسلبه عن البعض الآخر بل نقيضها ان يرد بين نقيض
الجزئين بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع فنقيض هذه
الجزئية كل واحد واحد من افراد الحيوان اما انسان دائما

وليس بانسان دائما والجزء الثاني شتم على منهن من احد
ان يكون سلبا عن كل فرد دائما والآخر ان يكون سلبا عن البعض
دائما كما يتبين للبعض ايماء وحصل ثمة منه مات احد دام
ثبوت الا ان لكل واحد واحد من الافراد ثابتهما دوام سلبها
عن كل واحد واحد منها ثابتهما دوام ثبوتها للبعض ودوام
سلبها عن البعض الآخر فيكون المفهوم المرد بين هذه المنهات
نقيض جزئية فانه متى صدقت لم يصدق واحد منها وبالعكس
واما الشرطية فنقيض كليتها الجزئية المخالفة لها في الايجاب
والسلب المرافقة لها في اللزوم والفساد والاتفاق وبالعكس
قال العكس المستوي بتدليل طرفي النقيضين معا
الصدق والكيف اقول من احكام النضاي العكس
المستوي هو في اللغة جعل الآخر اول والاول آخر او في
المصطلح بتدليل كل واحد من طرفي النقيضين جملة او شرطية
بالآخر في الذكر مع ثبوت الصدق والكيف اما الاول فللزم

العكس للأصل فيجب صدقة على تدبير صدقة والالم يكن لازما
والمراد منه ان الأصل ينبغي ان يكون لصدق لصدق العكس
لان الأصل ينبغي ان يكون صادقا والعكس بعبارة فيه عدم
اشترط الكذب مبنى على عدم اقتضاه كذب المذكور كذب للماز
فان من المواد الكاذبة ما يصدق عكسها كقولنا كل حيوان بعض
فانها كذب مع صدق عكسها وهو بعض حيوان لا يصدق اما انما
فخرج اصطلاح فانهم لما لاحظوا القضايا العكسية عرفوا ان
الموجب والسالب المتساويان اما اولها فكلوا مساواة المحمول
والموضوع وحق لا يجوز سلبه عن المحمول واما ثانيا فكلوا ازالة
الكليتين بينهما وحق لا يصدق حمل الموضوع على بعض افراد المحمول والتقييد
بالذكر لان طرفي الأصل حقيقة ههنا موضوعات الموضوع ووصف
المحمول وفي العكس لا يصير وصف المحمول موضوعا واذات
الموضوع محمول لابل موضوع ذات المحمول في الأصل ومحمول وصف

الموضوع فيه ولا يتوجه التقتض بالمتفصلة لان عدم اشتراكها
لعدم التأييد فيه واعلم ان العكس لا يطلق على المعنى المذكور
يطلق على القضية الحاصلة باليد بل كقولنا عكس الموجبة
هو السالبة ويعرف بهذا المعنى باجتناب قضية لازمة للأصل
موافقة له في اليك والتصدق حاصلة باليد بل قالت
والموجبة انما تنكس جزئية لجواز عدم المحمول والتالي
أقول - المعنى من انكس من القضية ان العكس لازم لها لزمنا
كلية ومن عدم انكسها انه لا يلزمها كذلك والادل لا يتحقق
بصدقه في مادة واحدة بل يقتصر الى بزمان يطبق على جميع المواد
والثاني يتبين بان تختلف في واحدة من المواد فاكش في بانه
بالتحلف بينهما هذا الموجبة كلية او جزئية وانما تنكس جزئية
اي لا تنكس بوجبه كلية لاحتمال اعمية المحمول او اتالي استحالة
حمل الخاص على جميع افراد العام فنقولنا كل حيوان جسم لا يلزمه

الا بعض الحيوان جسم واشتراك العام للجواهر كلها فان صدق
كلها كان الشيء انما كان حيوانا لم يصدق قد يكون اذا
كان الشيء حيا انما كان انما كان عكس كل ما ذاب فقول
يجوز دليل انعكاس السالبة فذكر اول اعتماده على ذكره ثانيا

قال والسالبة الكلية تنعكس كلية واللازم سلب

الشيء عن نفسه **والجزئية لا تنعكس** اصل الجواز **ففي الموضوع** او المقدم

أقول السالبة الكلية ايجابية فان كانت الاولى لا تنعكس
الاسالبة كلية لانها لم تنعكس اليها لازم سلب الشيء عن نفسه

فان صدق لاشي من **ج** ب يلزم ان يصدق لاشي من **ب** ج

والا لصدق نقيضه وهو بعض **ب** ج ونضم مع الاصل كذا

بعض **ب** ج ولا شيء من **ج** ب فيجب بعض **ب** ليس **ب** ج

مشع والاشع انما ان من نقيض العكس لان تركا المميز
لصحة ولان الاصل لفرص صدق فنتقض **ج** فالعكس حق وجوب

الموضوع حيث فرض صدق النقيض وهو بعض **ب** ج ولا يترجى
منع اشع قولنا بعض **ب** ليس **ب** بناء على جواز كون
الموضوع معدوما يصدق سلبه عن نفسه وان كانت جزئية

فلا تنعكس اصلا لاي لاي كلية ولا الى جزئية لجواز اعية الموضوع

او المعتمد فان بعض الحيوان ليس بان صادق وبعض الانسان

ليس بحيوان كما ذاب وكذا قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا

فمرات ان صادق وقد لا يكون اذا كان في ان انما هو حيا

كما ذاب ضرورة جبرافية كلما كان ان ما ولم يتوصف لاعمية

المعتمد اعتماده على ذلك **قال** **والا بحسب الجبرية** فمن

الترجيحات **شككس** **الاعتيان** **والعالمات** **ان حيث مطلقة**

والعالمات **ان حيث لا دأية** **والمرتبتان** **والوجوديتان**

والمطلقة العامة مطلقة عامة **أقول** فامر بيان الانعكاس

بحسب الحكم والآن ان ادان ان ابا ان بانية بحسب الجبرية

وقد تم الوجبات لا شرفيتها فمنها كلية او جزئية تنفكس
 الايمان اي الضرورية والدايمية والمشرطة والعرفية
 العاقلان حينية مطلقة جزئية فتي صدق كل **ج ب**
 لنزم صدق بعض **ب ج** حين هو **ب** والا فليصدق
 نقيضه وهو لا شيء من **ب ج** مادام **ب** ويضم مع الاصل
 بهذا كل **ج ب** دايميا ولا شيء من **ب ج** مادام **ب** ينتج
 لا شيء من **ج ج** وهو صحيح واجاب الاصل بوجوب وجود
 الموضوع فلا يتوجب منع الاستحالة بناء على ما مر وتنفكس
 المشروطة والعرفية الحاصتان حينية مطلقة جزئية لا دائمة
 فتي صدق كل **ج ب** مادام **ج** لا دايميا وجب ان يصدق بعض
ب ج حين هو **ب** لا دايميا اما الحينية فلان لازم العام
 لازم الخاص واما اللادوام وهو بعض ليس **ج** بالاطلاق
 لانه لو لم يصدق لصدق كل **ب ج** دايميا وهو الجزء الاول من

الاصل ينتج كل **ب ب** دايميا ومع الجزء الثاني ينتج لا شيء من **ب ب**
 بالاطلاق وهو محال وتنفكس الوقتان اي الوقتية
 والمنشئة والوجودتيان اي الوجودية اللاحقة ودية
 والوجودية الدائمة والمطلقة العامة مطلقة عامة
 فاذا صدق واحدة من هذه القضايا ولم يصدق عكسها
 لصدق نقيضه ونضم مع الاصل لينتج من الشكل الاول
 سلب الشيء عن نفسه مثلا فتي صدق بعض **ج ب** بالاطلاق
 لصدق بعض **ب ج** بالاطلاق والا لصدق نقيضه
 وهو لا شيء من **ب ج** دايميا وهو مع الاصل ينتج بعض **ج**
 ليس **ج** دايميا وهو محال قال **ولا عكس للممكنين**
اول ولا تنفكس الممكنان اي العامة والخاصة
 على من اراد **ج** ما هو **ج** بالفعل لان مفهوم الاصل حينية
 ان ما هو **ج** بالفعل **ب** بالامكان ومنه هو العكس عكسه ومن

الجائز عدم خروج ما هو **ب** بالامكان بل بالقدرة قريبة
 الى الفعل كما ان نزع الفرس البعل كل منهما يصلح كونه
 زيدا وهو لم يركب البعل قط وركب الفرس فقط فيصدق كل
 بعل بكونه بالامكان العام لا متناع حمل البعل على ما هو مركبة
 بالفعل لا بخصاره كاستيانه بالفعل في الفرس ولا شي من الفرس
 ببعل بالضرورة واما على من اراد **ج** ما هو **ج** بالامكان
 كما مر فتعكس كنهها لان معناه ان ما هو **ج** بالامكان
 واقبار عدم انعكاس مني على منع احتجاج القابل بالجلت
 والافراض والعكس الاول والثاني فلعدم اشراج الضعوى
 الممكنة في الاول والثالث واما الثالث فلعدم انعكاس
 الية الضرورية كنهها ولا يخفى ما فيه قال **فمن السرب**
الدائمان داية والعائنان عافية عامة وهي ضارة
عافية لادائمة في البعض اقول من سوابب الموجبات

كلية تفكس الضرورية والذاتية دائمة كلية فكما صدق لاشي
 من **ج** بالضرورة لصدق لاشي من **ب** **ج** دائما
 لصدق بعض **ب** **ج** بالاطلاق وهو مع الاصل ينتج بعض
ب ليس **ب** بالضرورة وهو مع ناس من نقيض العكس
 فالعكس حتى وينعكس المشروطة والعرفية العائنان عافية
 عامة كلية فتصدق لاشي من **ج** بالضرورة مادام
ج لزم صدق لاشي من **ب** **ج** دائما مادام **ب** والآن
 لصدق بعض **ج** حين هو **ب** وهو مع الاصل ينتج بعض
 ليس **ب** حين هو **ب** فالنقيض باطل فالعكس حتى
 وينعكس المشروطة والعرفية الحاصتان عافية عامة عافية
 باللا بدوام في البعض فتصدق لاشي من **ج** بالضرورة
 مادام **ج** لادايما لزم صدق لاشي من **ب** **ج** دائما
 مادام **ب** لادايما في البعض اما العرفية العامة فلان لادام

العام لازم انما هو اما اللادوام البعضى الى بعض **بج**
 بالاطلاق فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لاشئ من **بج**
 دائما وهو مع لادوام الاصل الى كل **بج** بالاطلاق ينتج
 لاشئ من **ج ج** دائما هو مع لادوام الاصل الى كل **بج** بالاطلاق ينتج
 الكلى فليصدق لاشئ من المتحرك باكن مادام متحركا لادائما
 وكذب لاشئ من الساكن باكن متحركا مادام ساكنا لادائما لان
 بعضات كمن ساكن دائما كالارض تارك **والبيان في الكل**
ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال
 اقول الطرف في بيان انعكاس القضايا ثلثة احدها
 انكملت وهو ان نضم نقيض نقيض العكس مع الاصل لينتج
 محالا وقد سلطنا طريقة لبيان العكس في بعض الصور ليعتبر بها
 عليه ثابتهما الاثر ارض وهو ان نعرض ذات الموضوع شيئا
 معيننا ونجعل عليه وصفا الموضوع والمجول ليحصل منه العكس

ثابتهما العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما يتبع
 الاصل والارض راحة انما انكملت حيث قال البيان في اثبات
 عكس جميع هذه القضايا ان نقيض العكس مع الاصل
 ينتج المحال لشيء من الجميع وسهولة فهمه والاشراض لا يتصور
 البيان به الا في الموجبة والسالبة المركبة لوجود الموضوع
 فيها وطريق العكس ترضيه منتقاة الى تفصيل **قال**
ولا عكس للبيان بالانقراض اقول السور الباقية
 وهي الوقتين والوجوديتان والممكنات والمطلقات العاتية
 لا يبرهنها العكس لاشئ من الوقتية التي هي اخص الوجودات
 لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من التزم بخسيف وقت التبعيث
 لادائما وكذب عكسه باعم اجهات وهو ليس بعض المنخسف
 بالامكان العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف فم بالضرورة
 واذا لم ينكس باعم اجهات لم ينكس اصلا واذا لم ينكس

السابعة في علوم دلائل القضاة في المفهوم فاذا صدق كل

ينتج بعض ما ليس ضروري وانتهج وجه العود مدفع بما
ذكرنا قال **حكم الموجدات** **هنا حكم السوابق** **والعكس**
اقول **حكم الموجدات** في هذا العكس حكم السوابق العكس
وبالعكس اي حكم السوابق هنا حكم الموجدات ثم فالوجه
الحكيمة تنفك كلية والجزئية لا تنفك لصدق بعض الجسم لايران
وكذب بعض الحيوان لا جسم وصدق قد يكون اذا كان الشيء حسبا
كافي لا جوارها وكذب قد يكون اذا كان حيوانا لم يكن حسبا فالب
مطلقا لا تنفك كلية لصدق لاشي من الانسان يحجر وكذب
كل ما ليس يحجر ليس بالانسان وهذا الحكم مبني على المعنى الاول اما
على الثاني فلا عكس انما اطلق ايماء الى ان المعية هو العكس
الاول لانه هو المستعمل في العلوم فاعلم لا يتفرع الا عليه وذكر
الثاني لبيان المذهب لا للتفرع من الموجدات بحجة تنفك
الضرورية والدائمة والمشرطة والوقفية العاتان عوقية عامة

لادائمة في البعض مثلا اذا صدق كل **ج ب** دائما مادام **ج**
صدق كل ما ليس **ب** ليس **ج** مادام ليس **ب** لا انفعنا
ليس **ج** حين هو ليس **ب** وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس
ب ب حين هو ليس **ب** ههنا ومن السوابق تنفك
تنفك موجداتها قال **البيان البيان والنقض**
اقول **البيان** المثبت للعكس ههنا هو عين ما هو ثم
وهو ان ينقض العكس مع الاصلين ثم الخ وكذا ذلك النقض فوجدت
السوابق السبع اليه المنفكة ثم للثلاث في الوقفية في الزمنية
على يمين لا تنعكس ههنا للثلاث في الوقفية التي هي احصتها
لصدق كل قر فهو ليس بمنفك وقت التثليث لاداما وكذا
بعض ليس بعض المنفك بقر بالامكان العام لان كل منفك
قر بالضرورة وقد عرفت استلزام عدم انعكاس الاصل عدم انعكاس
الاعم قال **وهي انعكاس الخاصتين من الموجدات**

هنا ومن السالفة الجزئية ثمة الى العرفية

التي **قوله** اقول بعد اقامة الدليل على عدم

لزوم العكس لتأدية الجزئية ثمة والمرجبة الجزئية ههنا ختم

المبحث بانعكاس الخاصيتين الجزئيتين فيهما بترتيبهما

ولعوضه قال وبين حيثما للفعول اي بين بطريق الاخر

انعكاسها من التالى الجزئية في ذلك العكس الى العرفية

الخاصة فاذا صدق بعض **ليس** دائما مادام **ج** لا دائما

لزم صدق بعض **ليس** **ج** دائما مادام **ب** لا دائما لا

لا بد من اجتماع **ج** و **ب** في ذات واحدة لا دوام

الاصل ففرضها وتخلها عليه وصفيها في اي **ج** كان **ج**

لم يكن **ب** و متى كان **ب** لم يكن **ج** لانه ليس مادام **ج** فلو لم يكن

ليس **ج** مادام **ب** كان **ج** في بعض اوقات **ب** فيكون **ب**

في بعض اوقات **ج** وكان **ب** ليس **ب** مادام **ج** ههنا

قد ليس **ب** مادام **ج** و ليس **ج** مادام **ب** فاذا امتنع

الرصنان فيه وتنايانا فيه صدق بعض **ليس** **ج** مادام **ب**

لا دائما وهو المظنون في البيت انعكاسهما من الموجبة الجزئية

في هذا العكس الى العرفية الخاصة فاذا صدق دائما بعض **ب**

مادام **ج** لا دائما صدق بعض **ليس** **ب** ليس **ج** مادام **ب** ليس

لا دائما لاننا نرض ذات الموضع **ج** **فد** بالفعل وهو مطلق

و ليس **ب** بالاطلاق لا دوام الاصل و ليس **ج** مادام **ب** ليس

والكان **ج** في بعض اوقات كونه ليس **ب** فيكون ليس **ب**

في بعض اوقات كونه **ج** ههنا فاذا تحق ان **ليس** **ب**

وليس **ج** مادام ليس **ب** صدق الجزء الاول من العكس الى بعض

ما ليس **ب** ليس **ج** مادام ليس **ب** واذا ثبت انه **ج**

بالفعل صدق الجزء الثاني منه اي بعض **ليس** **ج** بالاطلاق

وهو منهزم للتادوام قال القايين قول من قضيا

مؤلف

يلزم لذاته قول آخر اقول بعد النزاع ما هو المقصود ^{اولا}
 وهو المطلب للقضي والمقصد الاسمي وابتداء برسمه وهو قول
 مؤلف من قضاي بحيث يلزم لذاته قول الكتاب ايا متفاد
 لكل واحد من المقدمتين وهو مستقيم بالبط من حيث الاستحصا
 وبالنتيجة من حيث الحصول فالقول شامل للسمع المقبول
 والمراد من قضاي ما فوق الواحد فيعبر التركيب من القضيتين
 وما فوقهما وقيد الحقيقة فيعبر شموله للمصادق والكاذب
 وقوله يلزم اخراج الاستقراء والتشيل لانهما ليسا بحيث
 يلزمهما شي لا مكان تخلف بينهما لهما معهما والمراد بالذوم
 ما هو اعم من البتين وغيره ليشمل الكامل والناقص فخرج به
 ما يكون لزومه بواسطة مقدمة غريبة صادقة او في قوة المذكورة
 الاول قولنا **ا** **م** **د** **ب** **و** **ب** **س** **ا** **و** **ج** **ف** **ا** **م** **س** **ا** **و**
 بواسطة ان الس اى الس اى س ا و هي مقدمة غريبة وانما

قولنا ج ا يجوز بوجب ارتفاع الجوزم والليس يجوز
 لا يوجب ارتفاع الجوزم فهو جزم وهو عكس نقض ثانياً وقولنا
 الكتاب اخرج قضية مركبة يلزمها لذاتها عكسها وعكس نقضها
 وكذا كل قضيتين متباينتين مستلزم لكل منهما مع كان
 حرج بتفسير الآخر **قال فان كان مذكوراً فيه ببادته**
وهيئة فاستثنائي والافاقرة اني حملي او شرط في
موضوع المظن احملي سيقى اصغر ومحمول اكر والمكرر اوسط
 وما قبله الاصغر القصرى واللايكيم الكبرى واللاوسط اعمول
 الصغرى وموضوع الكبرى وهو الشكل الاول او محمولها
او موضوعها ثانياً **ا** **ع** **ك** **س** **ا** **و** **ج** **ف** **ا** **م** **س** **ا** **و**
 ان كان المظن مذكوراً في انقياس ببادته اى بطرقة هيئة
 انما حقيقة قولنا استثنائي لا شتماله على حرف الاستثناء وهو لكن
 فالا استثناء او اما لعين المتقدم فعين التالي لازمه واما لنتقن

فقيض المقدم لازمه فانه لو جازا شفا واحد بها لما زود ^{الميل} ودم
مع عدم التازم وهو ما يعدم الملازمة مثاله ان كان هذا ^{شفا}
فهر حيران لكنه ليس بحيران فهو ليس بان يكون المطلوب
مذكورا فاهم في وضع المقدم ولا خفاء في تقاير النتيجة مع كل
فلا يتوجه ما قيل اذا كان المطلوب مذكورا فيه لم يكن مخالفا لكل
فلا يكون نتيجة وان لم يكن المطلوب مذكورا فيه بهما فهو اقرب الى
لا قران احد وفيه كوننا العالم متغير وكل متغير حادث في العالم احاد
وهو على ان ثالث من حليتين وشرط ان لم يتألف منهما
ولا بد في الاول من مقدمتين مشتركتين في حد فيزد احدهما
بموضع المقط والاخرى بحوله فموضع المقط من يسمى اصفولا خصبته
غائبا واذا افاضل نقل فيكون اصفولا محموله يسمى الكبر لا عينية واذا
اكثر فيكون الكبر واحد المتكرر المشترك يسمى اوسطا متوسط بين طرفي
المقط والمقدمة التي فيها الاصفولا الصغرى لاشتغالها على الاصفولا التي

فيها الاكبر الكبرى لاشتغالها على الاكبر والقصبة التي هي جزء النيس
مقدمة وما ينحل اليه المقدمة حد لكل قياس ثلثة حدود
الاصفولا والادوسط والاكبر وهيبة نسبة الادوسط الى الطرف
بالوضع والحمل شكلا واقتران الصغرى بالكبرى قرينة وضربا
والاشكال اربعة لان الادوسط ان كان محمولا في الصغرى هو
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيها فهو الثاني وان كان
موضعا فيها فهو الثالث وان كان عكسا الاول اي موضعا
في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع والاول بدوي الانتاج
لان الحكم فيه الاكبر على كل ما صدق عليه الادوسط والاصفولا منه
فالحكم عليه بعينه حكم عليه ^ب ولهذا يسمى الاول ودائع على
النظم الطبيعي لان الاشتغال فيه انما هو من الاصفولا الى الادوسط
ثم من الاكبر حتى يلزم من الاشتغال من الاكبر الى الاكبر ومنه ينتج
للطالبا الادبقة ومحقق بانها انتراف المطالب وابسته

ينتج اوجبا جزيا او سلبيا وكل ذلك يستعمل عند التفصيل
 ويكمله الثاني لان ما ينتج وهو الكلي اشرف وان كان سلبيا
 من الجزئي الذي هو نتيجة الثالث وان كان ايجابيا ولما
 في اشرف المقدمتين الى الصغرى ثم يكمله الثاني لثبوتها
 في الاخرى ثم الرابع لتخالفهما في المقدمتين ولبنوه عن الطبع
 اعموله القداما **وقال** **ويشترط في الاول ايجاب الصغرى**
وفعليتها مع كلية الكبرى ينتج الموجبان مع الموجبة
الموجبتين ومع السالبة السالبتين **اقول** **بالضرب**
 المكنته الانعتاد في كل شي بحسب المحصورات الاربع المكنته
 الوقوع في كل مقدمه ستة عشر حاصله من ضرب الاربع في
 نفسه والاختلاطات المقصورة بحسب اعتبار الجاهات
 في مقدمتي القوانين المنتجة مائة وتسعة وستون حاصله
 من ضرب دما في نفسه الا ان الشروط المعقولة في كل شي

هي اسباب الانتاج وقد انها اسباب العلم استطت
 بعض منها فشرط الشكل الاول بحسب الكيفية ايجاب الصغرى
 ليندرج الاصغر تحت الاوسط المحكوم عليه بالكبر فيتوافق
 فيتعدي الحكم منه اليه لدخوله فيه ولولا له لما تعدي لان الحكم
 بالكبر انما هو على الثابت له الاوسط بالنقل الاصغر في ليس
 من الثابت له الاوسط بالنقل فلا يلزم من الحكم عليه به
 بسقط ثمانية حاصله من ضرب السالبتين في الاربع **والكلية**
 كلية الكبرى ليندرج تحتها ايضا فيفيد تأدية الحكم منه اليه ولولا
 لما علم ان الجزئيين المحكوم عليه من الاوسط بل هو الاصغر الم
 فلم يتبدد به سقط اربعة اخرى حاصله من ضربيتين مع
 الموجبتين فبقى اربعة منتجة فالوجه بان الى الصغرى الموجبة
 الكلية والجزئية ينتج الموجبتين الى الكلية والجزئية وكل كبرى
 اربعة الكلية فينتج الكلية كونها كل ج ب وكل ب
 فكل ج ب وكونها كل ج ب ولا شئ من ب فلا شئ من ج

وانه في مع الكمية الجزئية كونه بعض **ج ب** وكل **ب ا**
 بعض **ج ا** وقلنا بعض **ج ب** ولا شيء من **ب ا**
 بعض **ج ليس ا** وموجب الحجة فعلية الصغرى يكون الا صغرى
 مما هو الاوسط بالفعل فيتعدي الحكم منه اليه لان الحكم في
 الكبرى على كل ما هو اوسط بالفعل ولو كانت ممكنة لما تعدي
 لان الاصغر **ج** مما هو اوسط بالامكان ومن الجائز ان
 يخرج من القوة الى الفعل وبه سقط ستة وعشرون احتمالا
 حاصلة من ضرب الممكنتين في ثلثة عشر وحكم النتيجة في
 حكم الكبرى لان الاصغر اذا كان داخل في الاوسط بالفعل
 كان الحكم عليه حكما على الاصغر اي حكم كان الا اذا كان
 بالفردية والادام الرصينتين فالنتيجة **ج** بالضرورة
 الاتي في الوجود فانه يجذف وكذلك الضرورة المحققة
 بهما واما في الوجود في الكبرى فنقسم معها اما الاول فلان

الاوسط اذا كان مستديرا لا كبر كان ثبوت الاكبر للاصغر
 بحسب ثبوت ان دائما فديما فان وقتا فرقتا وان ضرورية
 ضرورة ان استلزام الاوسط للاكبر في الضرورة واما
 اش في قبتي على نفي السلب في الصغرى واجبا بها موجب
 اللادوام واللاضرورة سايا واما اش فلان الكبرى
 اذا لم تشمل على ضرورة جاز انفكاك الاكبر عن كل قبلة
 الاوسط والاصغر منه ضرورة وتعلم يتعد الى النتيجة واما
 الرابع فلان لا كبرى **ج** على عدم دوام الاكبر لكل ما هو اوسط
 والاصغر منه فيكون الاكبر منه غير دايما له هذا اعلم
 ان الاشكال الباقية مرفوعة على الرجوع الى هذا الشكل
 في الانتاج لوجبين الاول ان حقيقة البرهان وسط مستلزم
 ملحق حاصل للمحكم عليه الثاني ان وجه دلالة اليكس عليه
 ان موضع الصغرى بعض من موضع الكبرى فالحكم عليه

حكم عليه ومما صورته فالملحوظه الفعل ذلك لا يحكم
بالانتاج وان لم يمكن من تفسيره تلخيص العبارة فيه
تماحق فيه ذلك انج واما فلا قال **وفي الثاني اشغلاهما**
في الكيفية وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس
سالبه الكبرى وكون الممكنة مع ضرورة الكبرى شرط
ينتج الكلتيان سالبه كلية والمثلثان في الحكم
ايضا سالبه جزئية بالكلية او عكس الكبرى او انعكاس
ثم الترتيب ثم النتيجة اقول شرط الشكل الثاني يجب
اليكيفية اشغلا مقدمية لما بينا ان اشغلا يردده الى
الاول وقد علمنا ان لا فائدة بينهما الا في الكبرى في الرد
يجب ان نعكس احدى مقدمية ويجعل الكبرى فان كانتا
يكون العكس صح جزئية وهي لا تصلح لكبرى دية الاول وان
كانتا سالبتي يكون الصغرى سالبه دية وهو باطل وكيفية

كلية الكبرى لان رده الى الاول ان يعكسها فلا بد منها
لان عكس الجزئية جزئية وهي لا تصلح لكبرى دية وان كان
بعكس الصغرى وجعلها كبرى وهي صح سالبه يصلح عكسها
لكبرى دية فلذلك لوجب عكس النتيجة اذ موضوعها هو
الكبرى في الاصل وموضوعها هو الاصل فيكون موضوع
نتيجة سلوبا عن محولها والمطلوع عكس ذلك ولو كان
جزئية لا ينتج الملتئم منها سالبه جزئية وهي لا تنعكس
وما بينا في تحقق الشرط تحقيق لما هو المشهور بين الجمهور
من ان اشغلا احد الشرطين موجب للزوم الاشغلا
للنعم وهو صدق القياس تارة مع ايجاب النتيجة وتارة
مع سلبها فنستطع بالشرط الاول ثمانية اضرب من
الموجبتان والملتئتان الكلتيان والجزئيتان والمثلثان
في الحكم واثني اربعة اخرى الكبرى الجزئية المرجع مع السبتي

والابنة مع الموجبتين فيبقى اربعة منسجة الموجبتان
 الابنة الكلية والابنة الابن مع الموجبة الكلية وعلم
 ان هذا الشكل لا ينتج الا سالبه لان كبراه ابد الا يكون
 الا عكس سالبه كلية لعدم انعكاس غير ما الى الكلية والجزئية
 لا يصلح كبرى للثاقل فتجوز الكبرى السالبة فيه لا يكون الا سالبه
 وبيان الاشياء اما بالخلق وهو منها اخذت من النتيجة
 وجعل لا يجرى صغرى وكبرى ليسا لخصيتهما كبرى لينتج من
 الاول ما ينافى الصغرى وهي صادقة فرضا ثانيا في كذا
 وكذا مستلزم للكذب مرفوض وهو مجموع المقدمتين المنتجيتين له
 والكبرى مفروضة الصدق فتعين كذب الاخرى اي تنقض النتيجة
 واذا كان نقيضها كما ذكرنا فان النتيجة صادقة واما عكس
 الكبرى ليرتد الى الاول واما بعكس الصغرى ثم عكس الترتيب
 اي جعل الصغرى المعكوسة كبرى والكبرى صغرى ليرتد الى
 كبرى اخرى الى كبرى اخرى

ثم عكس النتيجة لتحصل المظالم الكلية ان اي صغرى الموجبة
 الكلية مع الكبرى السالبة الكلية والصغرى السالبة
 الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج سالبه كلية والمحملة
 في الحكم ايضا اي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة
 الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج
 سالبه جزئية فتقوله ايضا اشارة الى اعتبار الاحداث
 الحكمي مع اليقين ولم يصرح به للعلم به في الاشارة والاول
 كقولنا كل **ج ب** ولا شيء من **اب** فلا شيء من **ج ا** بيانه
 بعكس الكبرى لينتج من الاول المظالم الثاني كقولنا لا شيء من
ج ب وكل **اب** ينتج لا شيء من **ج ا** بعكس الصغرى جعلها
 كبرى والكبرى صغرى ليصير كل **اب** ولا شيء من **ب ج**
 فلا شيء من **ل ج** ثم بعكس النتيجة لتحصيل ما هو المظالم الثالث
 كقولنا بعض **ج ب** ولا شيء من **اب** فبعض **ج** ليس **ا**

الكبري وهي الشئ من
 الله الاله المحمدي
 الذي ذكره الله في
 القرآن الكريم
 في سورة البقرة
 الآية 128

واما معهما فلا خفية الدائمة منهما اما من العادة فقط واما من
 الخاصة فلعدم دخل اللادوام اذا الانتاج من متغير الكيفية
 في هذا الشكل وعمم للاخص يوجب عمم الاعم فتبين
 استعمالها مع الضروريات الثلاث واما الثاني فلما ظهر الضيق
 منه عمم استعمال الكبرى الممكنة مع احدى عشرة اقلها
 مع الدائمة ايضا غير منتج لولا كونها ثابتة للشيء دائما مستلزما
 عنه بالامكان فيقتضي انقطاعها مع الضرورية فسقط بالاول
 سبعة وسبعين حاصلة من ضرب احدى عشرة صغرى
 في سبع كبرى وبالثاني ثمانية والممكنات صغرى مع الدائم
 الثالث ويكبرى مع الدائمة والنتيجة دائمة ان كان اللادوام
 صادقا على احدى مقدمتيه والافنى مانعة للصغرى
 محذوفا عنها قيد الوجود والضرورة المحققة بهما اي ضرورة
 كانت **قال في الثالث ايجاب الصغرى وعليلتها**

مع كلية احدى ما ينتج الموجبان مع الموجبة الكلية
 او بالعكس موجبة جزئية مع السالبة الكلية
 الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالكلية عكس الصغرى والعكس
الغيرى **قال في ثانيا** **النتيجة** **اولا** شرط الشكل
 الثالث بحسب الكيفية ايجاب الصغرى ليتبين الاول الى
 الاول لان الاول اليه انما هو بعكس احدى مقدمتيه
 وجعلها صغرى لموافقة له في الكبرى فالتى بعكس الصغرى
 او كبرى فان كان صغرى فلا بد من ايجابها وان كانت
 كبرى فكذلك لا بد من سالبة فالكبرى اما موجبة
 او سالبة فان كانت موجبة وجعل عكسها صغرى **الصغرى**
 كبرى لا يقيّد قياس من موجب جزئى سالب كلّى منتج
 الى هو عكس المتكفل فلا بد من عكس لكنه لا يتكفل وان كانت
 سالبة وجعل عكسها صغرى كان القياس من سالبين

وحجب الكلية كلية اخرى متدنية لانه لا بد من رده الى
 الاول والخبرية لا تفصل بكونه منقطع بالاول ثمانية
 اضرب كما في الاول وثالث في ابيان مما الكبريان
 الخبريتان مع الموجبة الخبرية فينتج سبعة موجبة الكلية
 مع الرابع والخبرية مع الكليتين وينتج هذا الشكل
 لا يكون الا خبرية لان صوره عكس اخرى متدنية
 ولا بد من ايجابها فيكون عكس مرجحة فيكون خبرية
 فينتج خبرية وطريق انتاج اما بالملت وهو هنا اخذ
 نقيض النتيجة وجعله للكلية كبرى وصغرى التماس لا يجابها
 لينتج من الاول ما ينافي الكبرى المفروضة الصدق او يعكس
 الصغرى ليرجع الى الاول وينتج المظ او يعكس الترتيب او
 يعكس الكبرى ثم جعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى
 ليعود اليه ثم عكس النتيجة لمحصل المظ فالمرجبتان

اى الصغرى الموجبة الكلية والخبرية مع الكبرى الموجبة
 الكلية وبالعكس والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الخبرية فينتج مرجحة خبرية والصغرى الموجبة الكلية
 والخبرية فينتج سبعة الاول ككون كل ج ب وكل ج ا
 فبعض ب ا يانه يعكس الصغرى ليصير بعض ب ج
 وكل ج ا وينتج المظ الثاني ككون بعض ج ب وكل ج ا
 فبعض ب ا كما الاول الثالث ككون كل ج ب وبعض ج ا
 فبعض ب ا يانه يعكس الكبرى وجعلها صغرى والصغرى
 كبرى ليصير بعض ا ج وكل ج ب فينتج بعض ا ب
 ويعكس الى بعض ب ا وهو المظ الرابع ككون كل ج ب
 ولا شيء من ج ا فبعض ب ليس ا اى ككون
 بعض ج ب ولا شيء من ج ا فبعض ب ليس ا يانها
 كما الاول الثالث ككون كل ج ب وبعض ج ا ليس ا
 فينتج بعض ب ليس ا اما يعكس الكبرى بان يجعل حكم

موجبة سائلة الحول اللازمة لتبالة وجعلها صفوى وجعل
 الصفوى كبرى لينتج ما ينفكس المتطاولا خلف اى
 يأخذ نقيض النتيجة وجعل كبرى صفوى اتياس لينتج
 محالاً وكذا فى ساير المفردات بحسب المحبة فعلية الصفوى
 لعدم لزوم تعدي الحكم من الاوسط الى الاصفى على تقدير
 امكانها بعين ما ذكرنا فى الاول وبه سقوط ستة وعشرون
 احتلافاً وبقي ما بقى فينتج كالكبرى ان لم يكن احد
 الوصيات الاربع والا فلكعكس الصفوى مع احدى
 والاتصاف كما فى الاول **قال فى الرابع ايجابها مع**
كلية الصفوى او احتلافاً مع كلية احديهما لينتج الموجبة
 الكلية مع الاربع والجزئية مع التالبة الكلية **والسابع**
 مع الموجبة الكلية وكلية مع الموجبة الجزئية موجبة ان
 لم يكن سلب التالبة باخلفا بعكس الترتيب ثم النتيجة

جزئية

او بعكس الجزئيتين او بالرد الى اثبات بعكس الصفوى او
اثبات بعكس الكبرى اقول اعلم ان التالبة
 الجزئية ساقطة فى هذا الشكل لان اوله الى الاول ما بعكس
 الجزئية الجزئية مع بناء الترتيب او بعكسها ولا يثبت شئ
 منها مع الاول فلقد لم انعكسها ولما اثبت فى فلاتها
 ان كانت كبرى صار صفوى الاول سائلة وان كانت
 صفوى صار كبرى جزئية واذا استطد به فالصفوى ان
 كانت موجبة كلية فالكبرى يجوز ان يكون احدى الثلث
 وان كانت موجبة جزئية ففى لا يكون الا سائلة كلية
 اذ لو كانت موجبة لا يثبتى الاولى باحد الطرفين لان
 الكبرى ح لو كانت كلية يلزم بطريق العكس جزئية كبرى
 الاول لما سبق ان الموجبة لا تنعكس الا جزئية وكذلك
 بطريق التقلب والجزئية لا تصلح كبرى تالبة الاول ولو كانت

جزئية فالمحدود المذكور هما اللزوم على كل من الطرفين
 وان كانت سالبة كلية فلا بد من كون الكبرى موجبة كلية
 اذ لو كانت سالبة كلية يلزم تركيب القياس من السالبتين
 فلا ينتج باي تصرف تصرف فيه ولو كانت موجبة جزئية
 لا يمكن الطرفين اما الاول لفردية الكبرى الاول جزئية
 واما الثاني فلان النتيجة لا بد من عكسها وهي موجبة جزئية
 فلا تنفك فعلى هذا شرط انتاجه ان لا يجمع فيه ختلاف
 لاني مقدمة ولاني مقدمتين سواء كانا من جنس كل منهما
 سالبتين او موجبتين جزئيتين او من جنسين يكون
 احديهما سالبة والاخرى موجبة جزئية الا اذا كانت
 الصغرى موجبة جزئية فانه محسب ان يكون الكبرى سالبة
 كلية لما مر فعلم من هذا البيان انحصار ضربات الشكل
 في خمسة وهذا هو تحقيق حقيق بالانتجاع وتدقيق بلقين ^{الاصحاح}

وقد توهم بعض ان هذا الشكل هو الشكل الاول بعينه آخر
 فيه الصغرى وتقدم الكبرى لها بجمتها في الصورة وليس كذلك
 لان تعين الاشكال انما هو باعتبار تعين طرفي النتيجة
 ونتيجة عكس نتيجة الاول اذ المقطع من كل **ج** وكل **د**
 بعض **ب** او لو كان هو الاول لا ينتج كل **ب** هذا هو
 رحمه الله لعدم اعتنايه ببيان هذا الشكل لبعده عن الطبع
 لم ينجح منهج التحقيق وقام متى عما هو المسطور في بعض الكتب
 المشهورة سهلا ولذا لم يتعرض لشرطه بل بحجة فقال
 شرطه محسب الكمية والكيفية احدهما مني وهو اما ايجاب
 المتقدمين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالاجابة والسلب
 مع كلية احدهما والآخر من الاقلات الموجب لعدم
 الانتاج فسطح بالاول ستة البتات مع السالبتين
 والموجبة الجزئية مع الموجبة وبالثاني ايتان الموجبة الجزئية

مع البلية الجزئية وبالعكس وبثلاثة نتائج متحدة الموجبة الكلية
 مع الأربع والجزئية مع البلية الكلية والبلية الكلية
 مع الموجبتين والجزئية مع الموجبة الكلية وطريق نتائج
 اما بالخلت وهو ههنا ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ان
 كانت النتيجة موجبة والى الكبرى ان كانت سالبة لينتج
 من الاول ما يعكس الى ما يتا في الكبرى في الاول والصغرى
 في اثبات او بعكس الترتيب اى قلب المقدمتين مع بقاها
 ليصير من الاول ثم عكس النتيجة او بعكس المقدمتين
 مع بقاها الترتيب ليتبدل الى الاول او بعكس الصغرى
 ليرجع الى الشكل الثالث او بعكس الكبرى ليعود الى الشكل الثالث
 فالموجة الكلية مع الاربع اى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
 الموجبة الكلية والجزئية ومع البلية الكلية والجزئية
 والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى البلية الكلية والبيان

اى الصغرى البلية الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة
 الكلية وكليتها اى كلية ما بين البليتين اى الصغرى
 البلية الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية ينتج موجبة جزئية
 ان لم يكن سلبا احد المقدمتين وان كان سلبا ينتج
 سالبة كلية ان كانتا كليتين ويكون السلب الصغرى
 والافجزئية الاول كل **ب ج** وكل **ا ب** فبعض **ج ا**
 بيانه بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة هكذا اكل **ا ب**
 وكل **ب ج** فكل **ا ج** وهو يعكس الى ما هو المطلوب اى
 بعض **ج ا** ولا ينتج كلييا لولا كون الاصغرا من الاول
 المساوى للكبرى ولا يصدق الاكبر على كل ما هو اصغر
 لا متناع صدق الخاص على كل افراد العالم كوننا كل فرد
 حيوان وكل صهرال نرس الثاني كل **ب ج** وبعض **ا ب**
 فبعض **ا ك** الاول وهو ايضا لا ينتج كلييا آخر وهو انم من الاول

وعدم انتاج الأخضر يوجب عدم انتاج الاعم الثالث كل
 ولاشي من **اب** فبعض **ج** ليس **ا** ولا ينتج كلياً لوازعية
 الأصغر من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت اندراج حصتين
 تحت الاعم حتى يكون جنساً للمراجع يمنع سلب الأكبر عن كل
 ما هو أصغر لاستحالة سلب النوع عن أفراد الجنس كقولنا
 كلاتن حيوان ولاشي من الفرس باتن ولا يصدق
 لاشي من حيوان فرس الراجع كل **ب** **ج** وبعض **ا** ليس **ب**
 فبعض **ج** ليس بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث
 وينتج النتيجة المذكورة بعبئها انما **ب** بعض **ج** ولاشي
 من **اب** فبعض **ج** ليس **ا** كالثالث والاعية من لا ينتج
 ايضاً كلياً السادس لاشي من **ب** **ج** وكل **اب** فلاشي
 من **ج** كالأول السابع بعض **ب** ليس **ج** وكل **اب**
 فبعض **ج** ليس بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الثاني

وينتج النتيجة المذكورة الثامن لاشي من **ج** **ا** وبعض **اب**
 فبعض **ج** ليس **ا** بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة قال
 وضابطه شرط الاربع انه لا بد انما من عموم موضوعية
 الأولى مع ملاقاته للأصغر بالنقل على الأكبر انما من
 عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف مع مائة
 نسبة وصف الأوسط الى ذات الأكبر نسبته الى ذاته
 اقول بعد ما بين بطريق التفسير شرط الاشكال
 أردته بضابطه مائة للملاحظة على سبيل الاجال هذه
 الضابطه لغاية التاييد ذكره لم تنبئ الى الآن ومخبراً
 لم يطبقها الترتيب قبل ولا جان روى انه لا بد من عموم الأوسط
 اذا كان موضوعاً مع كونه ملائماً للأصغر بالنقل في الشكل
 الاول والثالث فاشار بعموم موضوعية الأوسط الى الكلية
 الكبرى في الاول وكلية احدى المتدنتين في الثالث وملاقات

للاصغر بالفعل الى ايجاب الصغرى وتعليقها فيها اولا بد من
 عموم حين مع جملة على الاكبر في الرابع فنقول او جملة على
 الاكبر عطف على ما فاتة للاصغر واشار به الى عموم موضوعية
 الاواسط مع جملة على الاكبر اي كلية الصغرى فيه على تقدير ايجاب
 المتقدمين او على تقدير اختلافهما في اليكس مع كليتة
 الصغرى واما من عموم الاكبر اذا كان موضوعا مع مخالفة
 المتقدمين بالاجاب واستلزام الثاني والرابع فاشا
 بعموم موضوعية الاكبر الى كلية الكبرى في الثاني وفي الرابع
 ايضا على تقدير الاختلاف مع كلية الكبرى وبالاختلاف
 في مخالفتها في الثاني وبالياتي قال **الشرطي الاثر**
 اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او جملة
 ومتصلة او جملة ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ونجدة
 الاشكال الاربعة وفي تفصيلها قول **اول** **بلد الزا**

من القياس الجلي باب ما شرع في القياس الشرطية اي
 ما كان مشتملا على مقدمة شرطية سواء تركب من الشرطيات
 القصرة او منها ومن الجليته واما الثاني واستثنائي الاربعة
 خمسة اقسام الاول لان تركيب اما من متصلتين او
 منفصلتين او متصلة وجملة ولكل قسم اقسام وفروع
 لا يلحق بهذا المتخصص استيعاها وتقييم القول من كل قسم
 ما هو مرتب من الطبع فالمطبع من القسم الاول ما كان
 المشترك فيه جزءا تاما من كل منهما ونجدة الاشكال الاربعة
 لان الاواسط وهو الجزء المشترك اما بالاصغرى متقدم الكبرى
 وهو الشكل الاول او باليهما فالثاني او متقدمها فالثالث
 او عكس الاول فالرابع مثال الاول كلما كان **اب** في **د**
 ليس النتيجة **د** في **د** فليس النتيجة اذا كان **اب**
 فهو **د** واثاني كلما كان **اب** في **د** فليس النتيجة اذا كان

صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مانعة الجمع كقولنا كلما كان
 في د و دايما او قد يكون اما ج د او هـ فدايما او قد يكون
 اما ب او هـ اذا الاجتماع اذا امتنع مع اللازم دايما
 او في الجملة امتنع مع الملزوم كذلك قال الاستثنائي
 ينتج من المنفصلة وضع دفع التالي والجمعية وضع كل
 مانعة الجمع ورفع كانهما **العلم** اقول قد تحقق في المآل
 بيان ما هيته تباين والاحال تصدى للاستقبال على بيان
 نتايج بحسب الاتصال والانفصال وشرطا شاجرا في الشرطية
 وكونها لزومية عند الاتصال وعنادية عند الانفصال
 مع كليتيها او كلية الاستثناء واما الاول فلانها لزومية
 عند الاتصال وعنادية عند الانفصال مع كليتيها او كلية
 الاستثناء واما الاول فلانها لو كانت سالبة متباينة
 اللزوم او العنادية لم يكن بينهما لزوم فوجود احدهما

المقدم

لا يستلزم وجود الآخر على تنبيه الانفصال وكذلك العدم
 واما اثباتي فلتدقق العلم بصدق الاتفاقة على بصدق احد
 طرفيها او كذا به فلو كان العلم بصدق الموقوف عليه او كذا به
 مستغادا منها لزم الدد على احدى متدريته قد قرر اثباتا
 هي الملازمة فاذا انعدم الملازمة لم يحق التباسا ما اثبت
 فلامنة على تنبيه خبريها لم يلزم من اثبات احد خبري الشرطية
 او نسبة ثبوت الآخر استثنائية لاحتمال كون اللزوم على بعض
 اقتضادير والاستثناء على تنبيه الآخر وكذلك العنادية
 العالمية فيه اما متصلة او منفصلة فان كانت منفصلة ينتج
 منها وضع المقدم وضع التالي اى استثناء معين المقدم
 التالي ايضا وينتج منها دفع التالي دفع المقدم استثنائي
 التالي ينتقض المقدم لما قرر ولا ينتج منها دفع المقدم دفع التالي
 ولا وضع التالي وضع المقدم لجزا اعمية التالي وج لا يلزم

المحذور المذكور فلا يبيح وان كانت منفصلة عن المحبته
 منها يبيح وضع كل جزء رفع الآخر لا شاع الا بجماع بينهما
 كما ان مانعة الجمع يبيح منها وضع كل رفع الآخر لا شاع الا بجماع
 بينهما كما ان مانعة الجمع يبيح منها وضع كل رفع الآخر لذلك
 وايضا من المحبته يبيح رفع كل جزء وضع الآخر لا مانع
 بينهما كما ان مانعة الجمع يبيح رفع كل جزء وضع الآخر لذلك
 والمانعة الجمع فلا يبيح وضع كل وضع الآخر جواز الوضع
 والرفع كوننا هذا العدد اما زايده ناقص فليس زايده لكنه
 ليس ناقص فهو زايده المانعة الجمع اثنان بحسب الوضع كوننا
 هذا الشيء اما شجر اوجر لكنه شجر فليس شجر فليس شجر واما
 الخلو ايضا اثنان بحسب الوضع كوننا هذا اما ان يكون في
 البحر واما ان لا يفرق لكنه عرق فهو في الماء لكنه ليس الماء
 فهو لم يفرق هذا وقد علم من تنبيه الكلام ان وضع المندم

فاعمل يبيح ورفع الثاني عطف عليه والمفعول محذوف
 فيهما اي يبيح الوضع الوضع الوضع والرفع والرفع والرفع
 عطف على المقصود ووضع كل على وضع المتقدم من باب عطف
 شمول عالمين ورفع على وضع كل والمفعول محذوف
 ايضا فيهما وكمانعة الجمع مفعول مطلق يبيح ولذلك مانعة الخلو
 اي يبيح منها رفع كل رفع الآخر اثنان جاعلا مانعة الجمع
 ويبيح منها رفع كل وضع الآخر اثنان جاعلا مانعة الخلو
 قال **• وقد يحض بايم قياس الحلف ما يقصد به**
اثبات المطلوب بابطال نقيضه وموجبه الى استثنائي
واقتراني اقول • التماس الذي يقصد به اثبات
 الخط بابطال نقيضه سمي قياس الحلف اي الباطل
 باطل في الشرط لان يبيح الباطل على تقدير بطلان المطروح
 هذا التماس الى قياسين احدهما اقتراني شرط يانه

لو لم يكن المط ثابتا وكلما كان ينقص ثابتا كان هذا النتيجة
مستثنى فيه نقض التالي وهو لكن المال غير ثابت
فيكون المط ثابتا قريبا من هذا لا قيل ثابت الخلف من
الترائي ركب من متصلة متقدمها نقض المط وثابتها امر
لازم له ومن حلية صادقة في نفس الامر ينتج فلا يحل نقض
ليقاس مستثنى في مستثنى فيه نقض التالي لينتج المط
قال الاستدلال بقرينة لاثبات حكم
أقول اذا تم القياس تسمية من غان التبريد
مخرجات ما هو ملحق به وابتدأ بالاستدلال وهو ينتج
اكثر جزئيات امر كلي لاثبات امر لذلك الكلي لوجود
ذلك الحكم فيه كما ان مانعة المخلو ينتج رفع كل جزء وضع
الآخر لذلك واما مانعة الجمع فلا ينتج منها رفع كل
وضع الآخر لوجود الوضع والرفع كقولنا هذا اما زائد

او ناقص فليس بزيادة لكنه ليس بنقص فهو زائد
ولمانعة الجمع اثبات بحسب الوضع كقولنا هذا الشيء اما شجر
او حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر ولمانعة المخلو
ايضا اثبات بحسب الرفع كقولنا هذا اما ان يكون في البحر
ان لا يغرق لكنه غرق فهو في الماء لكنه ليس في الماء فيقع
هذا وقد علم من تفسيرنا كلامه ان وضع المقدم فاعل ينتج
ورفع التالي عطف عليه ^{المفعول} ومحدد وفيها اي ينتج الوضع
الوضع والرفع الرفع والحقيقة عطف على المتصلة وضع
كل على وضع المقدم من باب عطف شمول عاملين ورفعة
على وضع كل والمفعول محذوف ههنا ايضا فيها واثبات
الجمع مفعول مطلق لينتج ولذلك مانعة المخلو اي ينتج
منها رفع كل وضع الآخر اثباتا كما يحتاج مانعة الجمع ينتج
منها رفع كل وضع الآخر اثباتا كما يحتاج مانعة المخلو

اذا استقرنا الحيوانات فوجدنا اكثرها كافر الا
 والذوات ككيفية فكله الاستغناء عن المصنع فحكمنا على الكل
 بجهلهم اياه عنده ^{هو لا} وليقيد اليقين لاحتمال كون اليقين
 الذي لم يستقر احوالنا لما وجدناه كالتساق فان قيل
 ان ذلك كالتساق لا على عنده وانما يقيدناه بالاكثر لانه اذا
 علم اخضر نبات مع العلم بوجود جميعها لم يكن استغناء
 بل قياس مقسم على ما ذكرنا كل جسم اما حيوان او نبات
 او جماد والكل متخير ينتج كل جسم متخير وانما تبرك للظهور
قال التمثيل بان مشاركة جرمي لآخر في علة
الحكم لثبوت العلة في طريقة الدوران والترويد
أقول التمثيل هو ان يثبت مشاركة جرمي نفسي بالبراءة
 بخبري آخر نفسي بالاصل في علة الحكم الثابتة للاصل بالثبات
 الحكم في النوع تلك المشاركة كاثبات الحدوث الثابت

للبيت للعالم لما ركنتهما في علة وهي التاليف الى البيت
 حادث لانه مزلت وهذه العلة موجودة في العالم فيكون
 حادثا والمقول في طريق التمثيل الدوران والتمديد اما الا
 وهو ترتيب الشيء المبعوث بالدوران على الشيء المبعوث بالمدد والتمديد
 له صلاح العلية وجودا وعدما حكما يقال الحدوث داير مع
 التاليف وجودا وعدما اما وجودا فحق البيت واما عدما
 فنفي الواجب واما الترويد وهو حصر الاوصاف الصالحة
 للعلة الموجودة في الاصل في عدد ثم ابطال بعضها وهو
 ما هو الذي يدل على انه العلة فلما يقال علة حدث البيت
 اما التاليف او الوجود او التالى بطلت في الواجب
 فتعين الاول **قال القياس** اما برهان في ثبوت
 من اليقنيات واصولها الادبيات والمشايدات
 والتجربيات والحدسيات والمتراسات والنظريات

ثم ان كان الاوسط مع علة النسبة في الذهن علة لها في
الواقع فليد الاناني واما جدلي تيالت من المشهورات
والسلطات واما خطابي تيالت من المبررات والمطويات
واما شعري تيالت من الخيلات اما منسطة تيالت
من الوجدانيات والمبهمات اقول **ط** يجب على
محرر مقدمات السبق من مضمار المنطق النظر في تمام التماس
من حيث الصورة يجب عليه النظر فيها من حيث المادة لئلا يمكن
من الاخر ارض الخطا في الفكر بحسبها ولما يتبين الاول
توجه الى الثاني وهو حشبه بديهي وجدلي وخطابي وشعري
ومنسطة والاوّل اما تيالت من المقدمات الثبوتية والتفسير
هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق لنفس الامر واهول
التيثبات ستة اوليات وهي تعنايات تصور طرورها
كان في جزم الفعل نسبة احد سها الى الآخر ايما باسليا

ط الحكم بان الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهي
ما لا ينتمى الى العقل ويسمى بالمجسوسات ان كان الحكم كمن
النظام ط الحكم بجزالة النهار وادخالة الشمس بالوجدانيات
ان كان الحكم الحس الباطن ط الحكم بان لنا جوعا وعطشا
وتجربيات وهي يحكم بها بواسطة مشاهدات متكررة
مبنية للتعيين ط الحكم بان السقونيا مرجح للاسهال
وحدسيات وهو ما يحكم بسبب حدس قوي من النفس
وتقدم بيان معناه في صدر الكتاب ط الحكم باستفادة نور
النور من الشمس لتفاداة تشككاته النورية من البدنية لظلمته
وما بينهما باعتبار تفاوت ارضاء منهما بحسب القرب والبعد
وكلاهما لا يتقدم حجة على الغير لجزاه حصول الحدس والتجربة
النفيد ان للعلم بهما له ومتواترات وهي ما يحصيل
بسبب الاخبار تواتره وما بلغ الرواة مبلغا يحال العقل

تو اظهرهم على الكذب بعد العذر على عدم امتناع المنع عنه كما حكم
 بالبلاد اثباته والاشخاص الخاصة **وفطرتايت**
 وهو ما يحكم به بواسطة لا يغيب عن الذهن عند تصور الحدود
 كما حكم بوجوه الاربعه لانها اقربا بمساويين فان اليها
 وسط لا يحصل الذهن عند تصور الاربع والزوج وهي
 هذه قضايا قضايا مبراهم الاول ان كان لا وسط فيه
 مع كونه علمه تنسبه اليه اليه الاصف في الذهن علمه لوجود
 تلك النسبه في الخارج ايضا يسي بالبرهان اللامع لا فادته
 القيمه الى السبب فيها وان لم يكن كذلك بل كان علمه
 للنسبه في الذهن فقط يسي بالبرهان الثاني لدلائله على انية
 الحكم ان تتوقف في نفس الامر والثاني يتاخر من المشهورات
 وهو ما يحكم العقل بها لا فرق اناس بها اما يحصل عاقبه
 كما حكم بحسن العقل وقبح الظلم او لوقه اوجيه كوننا رعاية

واجتهد رعاية اهل البيت لازمه وربما يبلغ الاشهار
 بحيث يلبس بالاديات ويرق بينهما بان الانسان
 لو خلى وعقله حكم بالاديات دونها والمسلّمات
 وهو ما سلمه الباطن من غيره لنباء الكلام عليه دفعا لخصوه
 والفرص من هذا القسم اتقاع الفاضله عن ادراك مقدمات
 البرهان والرام الخضم والتايل عنه بما يلبس من اظهر لي
 والمنظومات والاول هو ما يرد عن الانبياء والاولياء
 والصالحين ومن به ثقتهم من العلماء والاراسه ما يحصل
 الفطن به مع تجويز نقصه كما حكم بارتية من يطوف بالليل
 والفرص من هذا القسم ترغيب النفس فيما هو مانع طاهر الامور
 الذميه والذهوبه والرابع هو المؤلف من المجلدات
 وهو سائر النفس فيها تاثير عجيبا من يقين اوسط سواء
 كان صادقا او كاذبا كقول المرتب للفرع من ياقوته سياله

فيقال النفس اليها وتقول المرتبة عن العمل هو مرة
متيعة فيتنفر عن الطبع والفرغ من انفعال النفس
باله غيب او التنفير و برسم الوزن والصورة الى مس
ما تآلت من الوهيات وهو ما يترسم بحد النظر بلا نظر
من العقل بحكم الوهم على غير المحسوس بالحكم المحسوس
مثل كل مبرج ومخيم ومن المشبهات وهي الكواكب المشبهة
بالصرايق اما من حيث اللفظ او من حيث المعنى اما الاول
فكما يقال للذهب انه عين وكل عين مبصر فهو مبصر و بعد انه
خمس وكل خمسة زوج فهذا العدد زوج وفرد والثنائي
فكما يهاجم العكس فيقال كل سال اصفر مرة بماء على ان
كل مرة سال اصفر ويجعل الارض طائفة ان فيقال جالس
السفينة متحرك مشغل من مكانه وكل متحرك مشغل من مكانه
ويجعل المط بعضا من متدماة ويسمى مصادرة على المطلوب

كما يقال هذا فعلة وكل فعلة حركة فكذا حركة ومن هذا القبيل
الامور المتضاربة مثل هذا ابن لانه ذواب وكل ذواب
ابن وكذا كل قياس دوري والفرغ منه تغليط الخضم
سمى مخالطة واقرى موقفة الاخر ازمة والسفينة
مركة من سوا اسطاي علم المغلطة ويسمى صاحبها
سوفسطاينا اي قابل بها الحكم ومثا غبيا ان قابل بالحكم
اجدى هذا ولا يخفى على ذي خبرة باساليب الكلام ان اخصا
القسم الاول تآلت من اليقينيات مع حصر اصولها في
تيادي على ان باق الاباق من غير ما فلا احتياج الى
التفصيل قال **اجزاء العلوم الموضوعات**
وهي التي يبحث في العلم عن اصناف الذاتية والمبادي
وهي حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها و
اوضاعها ومقدمات بيته او مأخوذة بيتي عليها

قياسات العلم والمسايل وهي تقنايا تطبق في العلم
وموضوعاتها موضوع العلم اذ نوع منه اذ عرض في
له او مركب ومحمولاتها امور خارجة عنها لاقترانها
لذلك انما اقول لما سط الصعود على معارج الكمال
بمعرفة حقائق الاشياء واحوالها وقد تغير ضبطها لكثرة ما جعل
جعل الاوائل ملك الاحوال طائفة طائفة باعتبار تعلق
كل منها بشي واحد واشياء متناهيته تناسبا معتداه
ودونها كمالها على بقية وعدده على واحد او مبراد
الشيء او الاشياء موضوع ذلك العلم لان موضوعات
جميع قابل ذلك العلم باجته اليه بان يكون هو نفسه او نوع
او عرضة الذات او نوع او المركب فموضوع العلم الذي
يجب فيه عن احواله هو نفسه الذاتية وقد سبق وعده جزءا
من العلم انما باعتبار ذلك التعلق وايضا لما كان قياسا

العلم بمنية على الاشياء بقدرية وتصديقه تصد العلم
وايضا لما كان قياسات العلم بها وسمي بالبادي لمبدأها
اما البادي القدرية فهي حدود وموضوعات المسائل
اي الاشياء التي يستعمل في ذلك العلم ويجعل عليها الاصل
الذاتية لها واما البادي التصديقية فهي المقدمات التي
يرتفع منها قياساته وهي اما يقينية واحد القبول المسمى
بالتقنايا المتعارفة وهي البادي على الاطلاق او غير يقينية
ما خردة من العلم فاما تسليمها من مساحته فالحسن الظن
به يسمى بالاصول الموضوعية وان كان مع الشك والاستنكا
يسمى مصادرات فالبادي هي الاشياء التي يبنى عليها
قياسات العلم وقدما انما هو يجب فيه الاشياء فتدله
البادي مبتداه يقيني خبره ومقدمات عطف على حدود
وما خردة على يقينية واما المسائل فهي تقنايا التي

يطلب العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها الى المطالب
التي يبرهن عليها فيه وتلك الموضوعات اما موضوع العلم
نفسه مثل المقدار اما مشاركا او نوع منه مثل كل خط
يمكن تقييده او عرض ذاتي له مثل كل مثلث فان
ذواياه الثلاث مساوية للتعامتين او مركب منه وعرضه
الذاتي مثل كل مقدار وسط في النسبة فموضوع ما يحيط به
الطرفان او مركب من نوعه وعرضه الذاتي مثل خط عام على
خط زاويتين جنبيتين قائمتين واما محمولات المسائل
فهي اعراض دائرية لموضوعاتها خارجة عنها لارجحة لها
لذواتها الاول فقلنا لا يمكن ان يكون جزء الشيء المطلوب
البشوت له واما الثاني فلما عرفت ان العرض الذاتي
ما يلحق الشيء لذاته فلكل علم موضوع وبها ومسائل
لان ما يتعلق بالعلم اما ان يبحث فيه مسائل عن

عن عوارضه الذاتية فهو الموضوع او لان كان مقصودا
بالذات فهو المسائل والا فهو المبادئ **قال**
وقد يقال للمبادئ مبادئ **اب** قبل المقصود والمقدمة
لا يتوقف عليه الشروع بوجه الحق وفرض الرغبة كغيره
العلم وبيان غايته وموضوعه ولان القدماء يذكرون
ما يسمى به ^{الاول} الرؤس الثمانية ^{الاول} الفرض ^{الاول} لئلا يكون النظر
عشا **الثاني** المنفعة اي ما يتشوقه الكل **الثالث** ^{الاول} **المنفعة**
للمطلب **وتحل المشقة** **الثالث** **الاستم** **وهي عنوان**
العلم **ليكون عنده اجمال** **ما يفصله الرابع** **الموقف**
ليشكل قلب المتعلم الخامس **من اي علم هو المطلوب**
فيه ما يليق به السادس **من اي مرتبة هو ليقدّم على ما**
ويؤخر عما يجب السابع **القسمة** **ليطلب في كل باب**
ما يليق به الثامن **الانحاء التعليمية وهي التقسيم**



أعني الكثير من فوق والتحليل عكسه والتجربة

أي الطريق إلى الوقوف على الحق والعمل به

بالتقاصد أشبه أقول لما بين المعنى

المصطلح للبادئ والمدمات أراد أن يشير إلى أنها قد

يستعملان بمعنى آخر وهذا القول لوضوحه غني عن الشرح

ربما شرح لي صدرى ويستر لي امرى ووقتي شرح

القسم الثاني من هذا الكتاب انكلمات الألف

وهو حسي ونعم الركيل

حرره البعد القير إلى رتبة الفنى

محسن على نظري في

الطهر من يوم السبت

شعبان المظفر سنة

ثمان وتسعين

وفاة غايه

م

أشبه الكتاب في

الطهر من يوم السبت



۱۵۱
۷۸
۷

اعنی اکثر من فوق والتحلیل علیه والتحریر

ای طریق الی الوقوف علی الحق والعلل به

بالتقاصد اشبه أقول لما بین المعنی

المصطلح للبیادی والمقدمات اراد ان یشیر الی انها قد

یستعملان بمعنی آخر وهذا القول لوضوحه غنی عن الشرح

ربما شرح لی صدری ویرث لی امری ووقفی بفرع

القسم الثانی من هذا الكتاب انکلمات الکتاب

وهو حسی وفهم الوریس

حرره البعد التیغری الی رحمة الله العفی

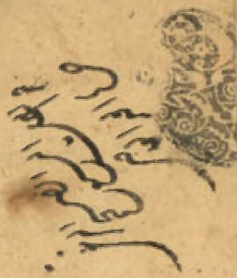
محسن علی نظری فی

الطیوم یوم السبت سنه

شیان المظفر سنه

ثمان وستمین

وفاة نایه



اشرف المصنفات
در علم غایت
و در علم غایت
و در علم غایت

عوارض ما ذاقنی است
یا قریب الما عوارض الی انت
که عارض عارضی و بطریق
امری که اکثر امور و شیخ با عوارض
که عوارض و از این که لایحظ و
امری و از این که لایحظ و
در میان العجب و عوارض
و شبه است که یون طاعت امری
بنویس او اعجاز به عوارض
ان که بدینکه نام و در از ان
و یون طاعت ان که بدینکه
اما یون طاعت امری که ان
او عارضی به عوارض و
انسان است و العوارض و
که عوارضی از برای شیخی و در
قسم اول عارضی و عارضی
از عارضی و عارضی